جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية
دراسة تطبيقية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية
(القدس، رام الله، أريحا)

يوسف جميل يوسف حسن

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1443 هـ/ 2021م

دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا)

إعداد الطالب: يوسف جميل يوسف حسن.

بكالوريوس قرآن ودراسات إسلامية- جامعة القدس- فلسطين

المشرف: الدكتور ثمين هيجاوي.

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة- مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية

معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس

1443 هـ/ 2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية
دراسة تطبيقية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا)

اسم الطالب: يوسف جميل يوسف حسن

الرقم الجامعي: 21912102

المشرف: الدكتور ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/12/22م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم :

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي التوقيع: .....
2. ممتحناً داخلياً: أ. د. محمد عساف التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. محمد اسليميه التوقيع: .....

القدس– فلسطين

1443 هـ / 2021م

إقرار

أقرُّ أنا مُعِدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيث ورد، وان هذه الرسالة، أو أي جزءٍ منها، لم يُقَدَّم لنيل أيّة درجة عُليا لأيّة جامعة، أو أي معهد آخر.

الاسم: يوسف جميل يوسف حسن

التوقيع: .....

التاريخ: 2021/12/22م

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

[سورة المجادلة ، **آية: 44]**

الحدود الإدارية لمنطقة للدراسة

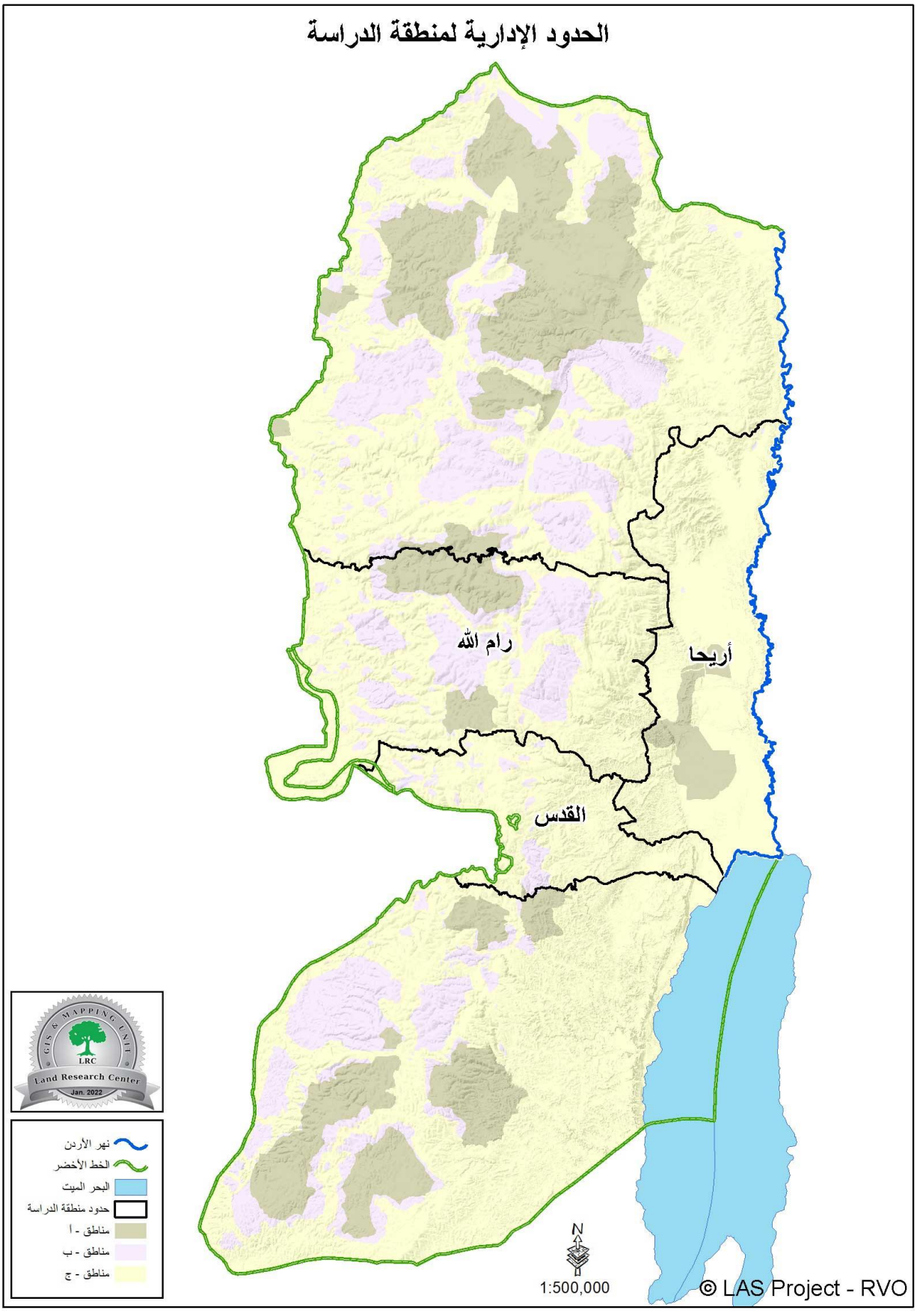

مختصرات الدراسة

الوقف الإسلامي: الوقف صورة من صور التضامن الاجتماعي وأداة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية ليس بين أفراد الجيل الواحد فحوب بل بين الاجيال المتعاقبة، فتخصيص أوقاف لفئات العجز في المجتمع يعتبر شكل من أشكال التضامن ويواهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي صون املجتمع من كل مظاهر الانانية ومصادر الصراع بين مختلف فئاته. (رحموني، فضيلة، الوقف الاسلامي مجال واسع للإبداع التنموي، المجلد 4، عدد 2صفحة 67، 2015).

التنمية: والتنمية تغيير نوعي لأنها تغيير بنيوي، بمعنى أنها عملية استيلاد علاقات إنتاج جديدة من رحم وعلى أنقاض علاقات الإنتاج القديمة، في حين أن النمو معني بتوسيع الجانب الكمي من قوى الإنتاج أفقياً على أساس شاقولية علاقات الإنتاج القائمة نفسها، ومن الزاوية، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. (سعد، فيصل التنمية.. المفهوم والهوية في المرحلة النيوليبرالية، 2019)

الحوكمة: هي عبارة عن مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية. (صايج، جوديت، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي، 2019).

المسح : وهو ذلك المصطلح الذي يرتبط في مسح الأراضي الوقفية، وهي عبارة عن إنجاز أشغال ميدانية وتقنية، وهي عملية ضخمة تتطلب تجنيد وسائل بشرية ومادية كبيرة، بالإضافة إلى عامل الزمن، كونها القاعدة الأساسية لإنشاء السجل الخاص بأرض الوقف، ولعل الغرض الأساسي من إعداد مسح الأراضي هو تشخيص جميع الممتلكات الوقفية. (مراحي، ريم، محافظة مسح الأراضي في التشريع الجزائري، صفحة 687، 2021)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية دراسة تطبيقية على أوقاف الوسط(القدس، رام الله والبيرة، أريحا) والمتمثلة بالمجالات الدينية، والتعليمية، والمجال الصحي، ومجال البنية التحتية والانشاءات، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تقف في طريق تنمية واستثمارها وتطويرها أموال الوقف، ودعم قطاعات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كلٍ من المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانة لهذا الغرض مكونة من 78 فقرة موزعة على 7 مجالات، تم تطبيقها على موظفي مقر الوزارة ومديرية أوقاف القدس، و أوقاف رام الله والبيرة، و أوقاف أريحا في وزارة الأوقاف والشئون الدينية في الضفة الغربية والتي تضم: الإدارة العليا في مقر الوزارة، ومدراء الأوقاف بالمحافظات المذكورة أعلاه، ودائرة الأملاك بمقر الوزارة ودوائر الأملاك الوقفية، ودائرة الهندسة والانشاءات، ودائرة الشئون القانونية، والدائرة المالية، ودائرة الرقابة، والبالغ عددهم(150) فرداً، وقد تم توزيع(105) استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد(105) استبانة بنسبة 100% من حجم المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى قوة التأثير في دور الوقف للتنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى عدم العمل على مسح أراضي الوقف إلا عند الحاجة إلى المخطط الذي يخدم مؤسسة الوقف بالوقت نفسه، كما أظهرت الدراسة الفهم الخاطئ، والمتمثل في حصر مفهوم الوقف الديني في المسألة التعبدية، كما توصلت الدراسة إلى عدم قيام الإعلام التابع لمؤسسات الوقف بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على الأخذ بمبدأ تطبيق حوكمة الوقف، لما له من دور تنظيمي لمؤسسة الوقف التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على أدائها، وأيضاً تجعل المؤسسة ذات ثقة عالية لدى المستهدفين من الجمهور الداخلي لها، التي تعمل على رفع مستوى الثقة والرضا في مؤسسة الوقف كي يلجأ كل واحد منهم بإختيار الوقف المناسب لمشروعه الخاص، ورفع جودة الخدمات المقدمة لتحد من الفساد في المؤسسات، والعمل على تنمية قدرات القائمين على استثمار أموال الوقف، وتطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في الضفة الغربية، والأخذ بمبدأ التنويع في صيغ استثمار أموال الوقف حتى يقلل المخاطر التي قد تلحق بعمل وزارة الأوقاف، والإهتمام بإصدار الدليل الشرعي والإجرائي لتسهيل الاستثمار الأمثل لأموال الوقف في ضوء صيغ ومجالاتها المعاصرة بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية حتى تستطيع تحقيق العائد الأقصى من استثمار أموال الوقف.

The rule of Islamic wakf in the economic development
Applied study on the wakf in the middele of the west bank
(Jerusalem, Ramallah, and Jerico)
Prepared by: Yousef Jameel Yousef Hasan
Supervisor: Dr. Thamein Hihawe.

Abstract

This study mainly aimed to clarify the contributions of Islamic Awkaf, both monetary and in-kind, "Economical development in the West Bank: An applied study on West Bank's Awkaf (Jerusalem, Ramallah and Al-Bireh, Jericho)", which represented in the fields of religious, educational, health, infrastructure and constructions' affairs. Besides, to reveal obstacles hinder investing and developing the awkaf money, and supporting the economic development sectors in West Bank from according to those who incharge.

To achieve the desired objectives of this study, the descriptive Aprouch and the content analysis method were used in conducting the study by collecting data from its primary and secondary sources, a questionnaire was made for this purpose, consisting seventy eight items, spread over seven fields, which were applied to the employees of the Ministry's Direcorates, Jerusalem Awkaf Directorate, Ramallah and Al-Bireh Awkaf Directorate, and Jericho Awkaf Directorate, where the concerned assigned in the aforementioned departments to mobilize them, which include, Senior department officials at the Ministry's headquarters, Awkaf property department at the ministry's headquarters, Engineering and Construction Department, Legal Affairs Department, The Financial affairs Department, and the Audit Administrative Control department. The study's population was 150 people, and the sample is 70% of the population, so 105 questionnaires were distributed to the respondents, and we retrieved them all, which means 100% of the study sample.

The study resulted in a set of findings, which indicated the powerful impact of awkaf contributions to economic development, moreover, the study revealed that no Land survey would be conducted unless when there is a necessity for an architectural blueprint which serves the Awkaf institution. The outcomes also showed "in specific parts of the questionnaire" that there is misconception of the Ministry of Awkaf mission as the respondents believe only duty is managing mosques and worships occasions.

Finally, the study concluded that the Awkaf institutions' media did not do well in spreading the actual perception of the ministry's duties, there is still a lack of awareness of the Awkaf and its importance in economic development for the on-down-earth.

The study recommended the importance of applying the principle of Awkaf governance, as it will benefit the organization of the Awkaf institution, which will positively affect its performance and will level up the society's confidence and the ministry's Employees merit.

Intrinsically, it will be an incentive for citizens and entrepreneurs to choose the appropriate wakf for their own project, Consequently going to raise the quality of future services provided which going to positively affect the reduction of corruption, it will also lead to developing the capabilities of investing Awkaf funds' responsibilize, beside

developing the Awkaf investment funds formulas used in the Ministry of Awkaf. Also, this principle of diversification will reduce the risks that may afflict the duties of the Ministry of Awkaf, while emphasizing the importance and necessity of issuing a legal and procedural guide to facilitate the optimal investment of wakf funds in a manner which will be completely compatible with the contemporary Palestinian's situation.

الإهداء

إلى من احتضنتني في صغري

إلى من كانت سبيلي إلى النجاح

أمي الحبيبة

إلى من أعطى الكثير لأكون سعيداً

إلى ذلك النور الذي لا ينطفئ

والدي الغالي

إلى من ساندتني وسهرت لأجلي

إلى من قاسمتني ألمي وفرحي

زوجتي الغالية

إلى مهجة قلبي أحبائي جميل وجود وسراج

أبنائي

إلى سندي وعوني في الحياة

إخواني وأخواتي

أهديكم هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

قال تعالى: (رَبِّ أوزِعْنِي أن أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أن عَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَان أَعْمَلَ صَالِحَاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ في عِبَادِكَ الصَّالِحِيْنَ). سورة النمل آية(19).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله". (ابو داود، سنن أبي داود)

الشكر والحمد لله كثيراً وحده العلي القدير سبحانه وتعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

ثم اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في إتمام الثمرة الذي اتقدم له بجزيل الشكر والتقدير وفائق الإحترام والتقدير إلى الدكتور ثمين هيجاوي على صبره طوال فترة إشرافه وعلى التوجيهات الصائبة وحرصه على إتمام هذا العمل مع مراعاة القواعد المنهجية المتبعة في هذا المستوى من البحث.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى وزارتي والممثلة بوزيرها الدكتور محمد اشتيه ووكيل الوزارة الأخ حسام أبو الرب "أبو أحمد الذين منحوني هذه الفرصة لتقديم هذا العمل، وأتقدم بالشكر لكل الزملاء في الإدارة العامة للأملاك الوقفية، والأصدقاء والزملاء في العمل، وأتقدم بالشكر إلى جميع أفراد عائلتي لما وفروه لي من راحة .

يوسف جميل يوسف حسن

المحتويات فهرس

إقرار ..... أ

آية قرآنية..... ب

الحدود الإدارية لمنطقة للدراسة ..... ج

مختصرات الدراسة..... د

ملخص الدراسة..... هـ

الإهداء..... ح

شكر وتقدير ..... ط

الفصل الأول– الإطار العام للدراسة..... 1

المقدمة..... 2

مشكلة الدراسة:..... 2

أهداف الدراسة:..... 3

أهمية الدراسة:..... 3

متغيرات الدراسة: 4

أسئلة الدراسة:..... 4

الفرضيات: 5

الدراسات السابقة– أولاً الدراسات العربية:..... 6

ثانياً: الدراسات الأجنبية:..... 17

التعقيب على الدراسات السابقة:..... 19

الفصل الثاني..... 20

الوقف الإسلامي واستثماره..... 20

المبحث الأول: مفهوم الوقف، أنواعه، الغرض منه..... 20

المبحث الثاني: استثمار أموال الوقف(حكمه، وضبطه).....20
تمهيد:.....21
المبحث الأول– مفهوم الوقف وأنواعه.....22
ثانياً– أنواع الوقف.....24
المبحث الثاني:– استثمار أموال الوقف(حكمه، وضبطه).....27
أولاً : تعريف الاستثمار.....28
ثانياً: حكم استثمار أموال الوقف.....29
ثالثاً: الضابط الشرعي في استثمار أموال الوقف:.....30
رابعاً: وسائل استثمار أموال الوقف.....31
الفصل الثالث.....34
دور الوقف في مجالات التنمية الاقتصادية.....34
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية(المفهوم والأبعاد).....34
المبحث الثاني: الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية.....34
المبحث الثالث: دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية.....34
المبحث الرابع: حوكمة الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية.....34
مقدمة:.....35
المبحث الأول.....36
مفهوم التنمية الاقتصادية.....36
أولاً– تعريف التنمية لغة:.....36
ثانياً– تعريف التنمية الاقتصادية اصطلاحاً:.....36
ثالثاً– التنمية الاقتصادية مفهوماً مرادفاً للنمو الاقتصادي.....36
رابعاً– أبعاد التنمية الاقتصادية.....37
وهناك أربعة أبعاد رئيسية للتنمية على الشمول وهي:.....37

1- أبعاد اقتصادية 37
2- أبعاد اجتماعية: 37
3- أبعاد سياسية: 37
4- أبعاد تنظيمية وإدارية: 38
خامساً: التنمية البشرية:.....38
سادساً: أبعاد التنمية البشرية.....38
المبحث الثاني 40
الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية.....40
تمهيد:.....40
أولاً- دور الوقف في المجال الاقتصادي.....40
1- دور الوقف في العملية الإنتاجية.....40
2- دور الوقف في التقليل من مشاكل البطالة.....41
3- توفير التمويل الذاتي.....41
4- عمل الوقف على تحقيق توزيع الثروات وتخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات.....41
ثانياً: دور الوقف في الجانب الاجتماعي والأخلاقي 42
1- دور الوقف في القضاء على الفقر:.....42
2- الوقف يشجع التكافل الاجتماعي وينشر روح التراحم:.....42
3- دور الوقف في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن الدولة:.....43
ثالثاً: دور الوقف في الجانب الديني:.....43
أ- دور الوقف في المحافظة على الدين:.....44
ب- دور الوقف في بناء المراكز الإسلامية، وإقامة الشعائر الدينية وتشجيع العبادة: 45
1- المساجد.....45
2- مستلزمات المساجد 45

3- الرّبط.....46
4- الخوانق والزوايا والخلاوي.....46
5- وقف المواسم والشعائر الدينية:.....47
رابعاً- الوقف ودوره في الجانب التعليمي والثقافي:.....47
3- وقف المدارس والمعاهد العلمية:.....48
4- وقف المكتبات.....48
5- الوقف والبحث العلمي:.....48
خامساً: دور الوقف في الجانب الصحي: 49
1- الوقف على مجال المستشفيات:.....49
2- الوقف على المراكز الصحية:.....49
3- الوقف وبعض الجوانب المتعلقة بالصحة والخدمات الوقائية:.....50
سادساً: دور الوقف في مجال البنية التحتية والانشاءات ومراكز الأمن:.....50
سابعاً: الوقف وانشاء مدن وتطور مدن أخرى: 50
ثامناً: الوقف والحفاظ المقابر والمقامات:.....51
المبحث الثالث: دور مسح خرائط أراضي الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية 52
تمهيد:.....52
1- تعريف المسح للأرض: 52
2- الصور الجوية للأراضي الوقفية: 52
رأي الباحث:.....53
المبحث الرابع: الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.....54
تمهيد:.....54
أولاً: مفهوم الحوكمة:.....54
ثانياً: محددات الحوكمة للمؤسسات: 55

ثالثا: آلية الحوكمة للمؤسسات:.....55
رابعاً: أهداف ومزايا حوكمة المؤسسة الوقفية: 55
رأي الباحث:.....56
الفصل الرابع.....57
الواقع العملي للوقف في الضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا).....57
المبحث الأول 58
قانون إدارة الوقف في الضفة الغربية.....58
أولاً: إدارة الوقف في الضفة الغربية:.....58
ثانياً: مجالات عمل وزارة الأوقاف والشئون الدينية.....59
المجال الأول: عمل الإدارة العامة للأملاك الوقفية:.....59
المجال الثاني: حفظ القرآن الكريم ونشر علومه.....60
المجال الثالث: التعليم الشرعي.....60
المجال الرابع: الإدارة العامة للوعظ والإرشاد الديني.....60
المجال الخامس: الإدارة العامة للمساجد.....60
المجال السادس: الإدارة العامة للحج والعمرة.....61
المجال السابع: الإدارة العامة للزكاة.....61
المجال الثامن: الإدارة العامة للعمل النسوي.....61
المجال التاسع: الإدارة العامة والإعلام.....61
عمليات الوقف في الضفة الغربية أنواعه.....62
تمهيد.....62
أ- الوقف العيني (أراضٍ وعقارات). 62
أولاً- أنواع الوقف بالضفة الغربية:.....62
1- أنواع الوقف من حيث الغرض منها: 62

2- أنواع الوقف حسب سريانه: 62
ثانياً: الأملاك الوقفية المؤجرة:.....62
ثالثاً: توزيع الأراضي في محافظات الضفة الغربية:.....63
صورة لحدود الدراسة في محافظة القدس 64
صورة لحدود الدراسة في محافظة رام الله والبيرة.....65
صورة لحدود الدراسة لمحافظة أريحا 66
رابعاً: أنواع العقارات الوقفية في الضفة الغربية، أوقاف رام الله ، أوقاف القدس، أوقاف أريحا:.....67
خامساً: مجالات الوقف: 68
1- الوقف والمجال الديني:.....68
أ- المساجد:.....68
ب- مستلزمات المساجد:.....68
ج- أملاك الوقف المستغلة من قبل وزارة الأوقاف:.....69
2- الوقف في مجال التعليم.....70
الوقف في المجال الصحي" المؤسسات الصحية" 70
4 - الوقف في مجال البنية التحتية والإنشاءات:.....71
أ- دعم الوقف للبلديات لأغراض محلية أخرى في مديريات أوقاف رام الله وأريحا والقدس:.....71
ب-الوقف النقدي(إيرادات ونفقات).....73
أولاً- إيرادات ونفقات الأوقاف بالضفة الغربية 73
ج- المشاريع الوقفية المتنوعة في الضفة الغربية. 76
رأي الباحث:.....76
الفصل الخامس.....78
الإطار العملي للدراسة 78
أسلوب الدراسة.....78

مجتمع الدراسة.....78
منهجية الدراسة. 78
أداة الدراسة.....78
صدق الاستبانة.....78
ثبات الاستبيان.....78
الأساليب الإحصائية في الدراسة.....78
الفصل السادس.....82
نتائج الدراسة وتفسيرها 82
المبحث الأول: تحليل البيانات واختبار الأسئلة وفرضيات الدراسة.....82
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات.....82
تمهيد:.....83
قيمة الثبات Reliability.....83
صدق أداة الدراسة Validity.....83
جدول رقم (1). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات الدراسة.....83
تحليل البيانات للخصائص الديمغرافية:.....88
تمهيد:.....88
أولا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:.....88
الخصائص الديمغرافية Frequencies.....88
جدول رقم (2). الأعداد والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية:.....88
* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مجال العمل: 90
* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان العمل:.....90
جدول رقم (3). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لدور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا) 91

جدول رقم (3-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الأول والتي تقيس دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا).....91

تساؤل الدراسة الثاني: ما مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية؟ 93

جدول رقم (4). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.....93

جدول رقم (4-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الثاني والتي تقيس مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين. 93

تساؤل الدراسة الثالث: ما مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف.96

جدول رقم (5). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف.....96

جدول رقم (5-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الثالث والتي تقيس مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين. 96

تساؤل الدراسة الرابع: ما السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية؟ 98

جدول رقم (6). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الرابع والتي توضح السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.....98

تساؤل الدراسة الخامس: مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية؟..... 100

جدول رقم (7). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية..... 100

جدول رقم (7-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الخامس والذي يقيس مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين. 100

تساؤل الدراسة السادس: ما معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية؟..... 102

جدول رقم (8). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة السادس التي توضح معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين. 102

تساؤل الدراسة السابع: ما مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟..... 103

جدول رقم (9). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 103

جدول رقم (9-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة السابع والذي يقيس مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين..... 103

نتائج فرضيات الدراسة:..... 105

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية. ... 105

جدول رقم (10). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية 106

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية، ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية. 107

جدول رقم (11). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية 107

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية..... 108

جدول رقم (12). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية ... 108

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف 109

جدول رقم (13). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف..... 109

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مجال العمل.110

جدول رقم (14). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفروق في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال العمل..... 110

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مكان العمل. 111

جدول رقم (15). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفروق في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مكان العمل 111

المبحث الثاني 113

النتائج..... 113

التوصيات : 114

المصادر والمراجع 115

أولاً: القران الكريم 115

ثانياً: المراجع العربية..... 115

الدراسات الاجنبية:..... 123

التقارير 124

المقابلات :..... 124

روابط الكترونية:..... 125

ملحق الصور للأراضي الوقفية رقم(1).....126
ملحق الصور للأراضي الوقفية رقم(2).....127
ملحق الصور للأراضي الوقفية المؤجرة رقم(3).....128
ملحق الصور للأراضي التابعة لوزارة الأوقاف بمنطقة أريحا والأغوار–حجلة والزور رقم(4).....129
ملحق الصور لبعض المباني التابعة لوزارة الأوقاف بمنطقة القدس– دار الأيتام الاسلامية رقم(5).....130
ملحق صورة لمشروع المحال التجارية– دار الأيتام الاسلامية_ العيزرية رقم(6) 131
ملحق صورة لمشروع المحال التجارية– منطقة بيرزيت التابعة الأوقاف رام الله والبيرة رقم(7).....132
ملحق صورة لمشروع المجمع التجاري– في رام الله– التابعة الأوقاف رام الله والبيرة رقم(8).....133
ملحق الصور لمشاريع الطاقة الشمسية– وزارة الأوقاف والشئون الدينية– رقم(9).....134
ملحق الصور لبناء مقر وزارة الأوقاف والشئون الدينية–البيرة حي الجنان رقم(10).....135
ملحق (1) الاستبانة.....136
ملحق (2) تحكيم استبانة لرسالة ماجستير 144
ملحق (3) قائمة المحكمين.....145

الفصل الأول– الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعتبر الوقف من أهم المصادر الرئيسة في تمويل المجتمعات التشاركية في البناء بين أفراد المجتمع، ويعتبر الوقف ظاهرة حضارية تميزت بها الشريعة الاسلامية وكان لها حضور على تعاقب العصور في بناء الدولة في جوانب ضعفها وقوتها.

فقد أسهمت المؤسسة الوقفية عبر العصور الاسلامية بقوة في التنمية الاقتصادية ومشاركتها في صنع الحضارات، لإعتماد هذه الحضارات على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويعتبر الوقف نظاما يشتمل على عدة أنواع من الثروات المختلفة والتي تتمثل بالمزارع والأراضي المستغلة وغير مستغلة والعقارات وكافة أدوات الانتاج، كما يشتمل على مجالات الحياة المختلفة، سواء كانت دينية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية... الخ.

وتعتبر التنمية مطلباً أساسياً لكافة المجتمعات، ويعتبر الوقف ثروة إذ إنه من أهم أوجه المساهمات والتي ترتكز التنمية عليها والتي بدورها تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الامام وتحريك عملية التنمية للانتقال من واقع غير مرغوب فيه إلى حالة مرغوب به، ذلك ويعمل على خلق فرص عمل عديدة ليكون لها إسهام في تحقيق مبدأ التكافل المجتمعي.

ويكون إسهام المؤسسة الوقفية باعتبارها من أهم الركائز في الحياة الاقتصادية لما تقدمه من خدمات ومنافع كثيرة في المجالات جميعها ومنها: التعليم بإقامة المدارس والمكتبات، والمجال الديني عبر بناء المساجد، والمجال الصحي عن طريق بناء المراكز الصحية، والمستشفيات، والمجال الاقتصادي بتمويل المشاريع، والنشاطات الاقتصادية المختلفة.

إن الوقف من الأنظمة التي تركت بصماتها البارزة على الحياة في المجتمعات طوال العصور السابقة، فقد تفنن المجتمع المسلم في إيجاد صور وصيغ لهذه الأوقاف التي قامت بدور فعال، ونهضت بدور اجتماعي واقتصادي وثقافي كان له أثره في تكييف الأجهزة المسئولة في الدولة، فقد أخذ يساعد بيت مال المسلمين أو خزائن اموالهم في الانفاق على كثير من مرافق حياتهم، مما جعله يشكل الممول الأساسي لها وانطلق يسهم بعطاءاته في المجالات المختلفة . (مايدي عبد الرحمن، حاجة التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الى ضرورة تفعيل نظام الوقف وإصلاح إدارته، صفحة 202، 2021)

وتعتبر أراضي الوقف في فلسطين التي تبلغ مساحتها 16% من مساحتها الكلية الرافعة الاقتصادية، حيث تصل مساحة الأراضي الوقفية في الضفة الغربية(185000 دونم) وتصنف إلى أراضٍ ملساء (وليس شرطاً أن تكون مزروعة أم لا) وأراضٍ مشجرة وأراضٍ قائمة عليها عقارات، والأراضي الأكبر هي من الأراضي الملساء وتقع أغلبها في منطقة الأغوار (عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، صفحة 21، 2002).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة فيما يتعلق حول الوقف والدور الرئيس الذي يقوم عليه في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية بمحافظات الوسط (أريحا، رام الله القدس) وكيفية توضيح توزيع إيرادات الأملاك الوقفية ومعرفة

مدى إسهام هذه الأملاك في التأثير على المجالات المختلفة التي تقدمه في المجال الاجتماعي والديني والصحي، والتعليمي، والخدماتي، والبنية التحتية من خلال الأموال النقدية والعينية، والتعرض للأراضي الوقفية التي ما زالت تتعرض للكثير من التعديات والانتهاكات بالإضافة إلى ماهية الإدارة القائمة عليها والتي تدير الوقف وتجعلها هدفاً للوصول إلى تنمية مجتمعية.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للدراسة هو التعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الوسط بالضفة الغربية(أريحا –رام الله والبيرة_ القدس) من خلال التالي:

1- حصر مساحة وخرائط أراضي الوقف الديني بكافة أصنافه.
2- التعرف على الأراضي الوقفية وتحليل أصناف الأراضي الوقفية في منطقة الوسط بالضفة أريحا ورام الله والقدس.
3- إظهار دور الكفاءات الإدارية القائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف.
4- تحليل السياسة المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية المجتمعية.
5- إبراز دور الاستقلال المالي للوقف وإسهامه في التنمية الاقتصادية.
6- الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه عمليات الوقف الخيري بمحافظات الوسط بالضفة الغربية.
7- مدى تطبيق الحوكمة على الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين هما العملية والعلمية(النظرية):

الناحية العملية: أهميتها تكمن في إبراز المادة العملية القائمة على الإحصاءات الرسمية وعملية تحليل علمي سليم، لتوضح الدور الذي يقوم عليه الوقف بطريقة سليمة في استثمار الأملاك الوقفية، مع الأخذ بعين الاعتبار القانون الذي يضبط العمل به لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأيضاً يساعد وزارة الأوقاف في إدارة الوقف الإسلامي بالشكل المناسب الفعال ليسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الناحية العلمية(النظرية): تكمن هذه الأهمية في جعل هذا العمل إضافة علمية للمكتبات، وأهمية علمية لإستفادة الباحثين، منه وتوضيح أهمية الوقف الخيري وكيفية استثماره لتحقيق أهداف تنموية اقتصادية مستدامة، والتي يمكن أن تكون أيضاً مرجعاً وتحدياً لدراسات مماثلة لهذه الدراسة في المستقبل سواءً كانت هذه الدراسة محلية أو خارجية.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات التابعة: مجالات التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في الجوانب المختلفة التالية:

الجوانب الاجتماعية.

الجوانب الدينية.

الجوانب التعليمية.

الجوانب الصحية.

جوانب البنية التحتية والانشاءات.

وكل ما ذكر أعلاه يتم قياسه عن طريق إحصاء وجمعها البيانات التي تدلّ على حجم الأراضي الوقفية والعقارات الوقفية المخصصة لكل جانب بالإضافة إلى حجم أموال الوقف المخصصة لهذه الجوانب باعتبارها متغيرات كمية تقاس بالأرقام.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: أموال الوقف وتنقسم إلى:

أموال الوقف العينية" الأراضي والعقارات" ويحسب هذا النوع عن طريق تحديد مساحة الأرض وعدد العقارات ونوعها.

أموال الوقف النقدية والمتمثلة "بـ" الإيرادات والنفقات" ويحسب هذا النوع عن طريق القيمة النقدية لكل منها.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي والمتمثل: -

إلى أي مدى يسهم الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا) ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا)؟

2- ما مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية؟

3- ما مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف.

4- ما السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية؟

5- كيف يساهم الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية؟

6- ما هي معوقات إسهام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

7- ما مدى تطبيق الحوكمة على الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات:

1- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف ومساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

2- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية ومساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

3- لا توجد علاقة دالة احصائياً بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

4- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف وتطبيق الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوىα=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مجال العمل.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوىα=0.05 في درجة إسهامات الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مكان العمل.

الدراسات السابقة– أولاً الدراسات العربية:

1. دراسة مايدي عبد الرحمن (2021م) بعنوان حاجة التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية إلى ضرورة تفعيل نظام الوقف وإصلاح إدارته.

تهدف الدراسة إلى بيان ضرورة تفعيل نظام الوقف الإسلامي وأهميته للتنمية الاقتصادية وتعزيز القيم الاجتماعية، وأن العمل به يغني شريحة كبيرة من الفقراء والمحتاجين تحت سقف إدارة مسؤولة مؤتمنة على ودائع الناس وتبرعاتهم وتكون دائما مسيرة إلى الخير والمال والدعم لأصحاب الأضرار والظروف الطارئة وبيان أهمية مورد مالي مجتمعي طوعي لا إكراه فيه، يكون بديلاً عن الأنشطة غير المنظمة والمؤقتة والمناسبة فقط مما يقوم به أفراد وجمعيات هنا وهناك. ومن النتائج المتوصل إليها أن الوقف من أهم المصادر المالية العامة التي تأتي طوعياً من منطلق الجانب التعبدي والإحسان، وأيضا من منطلق التعاون والتكافل الاجتماعي وحتى الإنساني إن اختلفت الديار، وذلك التطوع قد لا نجده في مثل الضرائب وغيرها، وقد ثبتت نجاعة أداة الوقف عبر العصور في سد الثغرات المالية، كما أنه يعزز التكافل في الظروف الطارئة، وحالات وقوع الجوائح الطبيعية، ومشكلات اللاجئين من الحروب والمهجرين قسرياً، وهو أيضا يخفف من طغيان الأثرة والفردية إلى صالح النظر إلى المستقبل والصالح العام كلمات مفتاحية: إدارة الوقف، التكافل الاجتماعي، التنمية الاقتصادية، نظام الوقف تفعيل الوقف.

2. دراسة رضوان الاخرس (2021) بعنوان تعزيز مساهمة الوقف في علاج البطالة (غزة نموذجاً).

تسلط الدراسة الضوء على الوقف وسبل تعزيز مساهمته بالحد من مشكلة البطالة في قطاع غزة، وبالتالي الوقوف على الدور البارز للوقف في التنمية المجتمعية، حيث أن الوقف في حالة استغلاله الإستغلال الأمثل يمكن أن يصبح جهة تمويلية مانحة تتحكم بها الجهة القائمة عليه بتوجيهه نحو مشاريع تنموية واستثمارية بما ينعكس إيجابياً على المجتمع، ويناقش البحث ماهية مساهمة الوقف في الحد من البطالة في قطاع غزة، وإستطلاع واقع الوقف في غزة من حيث حجمه، وإدارته، واستثماره والوقوف على المعوقات التي تواجه عمل الوقف في غزة. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الوقف عبر إسهامه بالحد من الفقر وتوفير فرص العمل بما يسهم في معالجة مشكلة البطالة، فهو مورد تمويلي هام يسهم في إيجاد حل مناسب وطويل المدى لتمويل مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله دور فعال في مكافحة البطالة، وقد أوصت الدراسة بنشر المفاهيم التنموية للوقف والعمل بها، وألا يقتصر دور الوقف على تقديم المساعدات دون الاستثمار في المشاريع وفق السبل الحديثة.

3. دراسة رفعت فتحي متولي يوسف (2021) بعنوان الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة نظراً لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق العربية السعودية وفق رؤية 2030م، التنمية المستدامة، كما أن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي حيث يتماشى هذا

الأسلوب مع طبيعة هذه النوعية من الدراسات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوقف له آثار إيجابية مؤثر وفعالة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وان الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وان الوقف في نظراً لان حجم الأوقاف في المملكة يعد من أضخم الأوقاف المملكة العربية السعودية يعد ثروة اقتصادية كبيرة بالعالم الإسلامي، وان رؤية المملكة 2030م مستهدف استعادة دور الأوقاف الريادي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يجب العمل على تطوير التشريعات والانظمة الخاصة بتنظيم نشاط قطاع الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تطويرها وتنميتها وتشجع قيام أوقاف جديدة لتتمكن من تحقيق التنمية المستدامة، كذلك العمل على بناء قاعدة بيانات إحصائية عن الأوقاف في المملكة، ونشر التقارير الإحصائية، والمؤشرات الاقتصادية الدورية عن قطاع الأوقاف، وتسهيل الوصول لتلك البيانات والإحصائيات للباحثين والمهتمين بهذا القطاع، كذلك العمل على تأسيس الشركات التخصصية في إدارة الأوقاف ليتم إدارة الأوقاف بطرق احترافية تمكن الأوقاف من القيام بالدور المنوط بها في كافة المجالات وفي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030م

4. دراسة علي بن محمد الفران(2020) بعنوان دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

وصلت الدراسة إلى أنه يمكن القول أن نظام الوقف الذي عرفه المجتمع الإسلامي منذ فجر الإسلام كان أحد الإبتكارات المؤسسية التي جسدت الشعور الفردي بالمسؤولية الجماعية ونقلته من المستوى الخاص إلى المستوى العام بملء الإرادة الحرة، وقد جعل الإسلام نظام التكافل الاجتماعي مبدءً أساسياً في هذا الدين الحنيف وطريق يتسابق إليه كل من أراد التقرب إلى الله ونيل رضوانه، ومن هنا كان للوقف دور مميز واسهامات فاعلة في المجالات التعليمية والصحية والخيرية والاقتصادية عموماً، وكانت روافده المتعددة تصب في نهر الحضارة الاسلامية لتجعليه أكثر صفاء وحيوية وخصوبة.

5. دراسة ابراهيم السماعيل (2020) بعنوان المعوقات النظامية التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات النظامية التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها، نظر كل من الواقفين، والنظار، والمحامين، وخبراء الأوقاف، ومعرفة الفروق- أن وجدت- في وجهات نظر أفراد الدراسة إزاء هذه المعوقات باختلاف متغيرات الدراسة "المؤهل التعليمي، العلاقة بالوقف، الخبرة في مجال القطاع الوقفي" ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة والتي جاءت في تسعة محاور رئيسية هي: الانظمة، الصياغة، التوثيق، الإدارة، النظار، الاستثمار، المصارف، وضعف كفاءة العاملين بهيئات النظر في مجال الاستثمار مما يؤثر سلباً على أدائهم، وعدم وجود تنظيم خاص بالأسهم الوقفية لدى هيئة سوق المال، وتجميد أموال الأوقاف في مؤسسة النقد، وعدم وجود أن ظمة خاصة بالأوقاف في بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة كوزارة التجارة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعدم وجود تنظيمات خاصة لتحفيز الأوقاف على تأسيس الصناديق الاستثمارية الوقفية، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة فيما يخدم القطاع الوقفي، غياب القوانين والتشريعات التي من شانها طمانة الواقفين وحفظ حقوقهم وضمان استقلالية أوقافهم وديمومتها.

6. دراسة عبد الرحمن الكيلاني (2020) بعنوان الأصول الوقفية المعطلة في العاصمة عمان وأثر التسويق الاحترافي في استثمارها.

تناولت هذه الدراسة واقع الأراضي الوقفية المعطلة في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمان، إذ عملت الدراسة على تحديد مواقع الأصول غير المستثمرة ضمن حدود العاصمة عمان، وذلك من خلال الزيارات الميدانية المسحية لكل الأراضي المعلن عنها من دائرة تنمية أموال الأوقاف، وقد أبرزت الدراسة أهم الأسباب التي أدت إلى تعطل استثمار الأراضي الوقفية، سواء أكانت أسباباً إدارية أم مالية أم اجتماعية، وبينت الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها معالجة هذه الأسباب، والسير قدماً في تطوير العمل الوقفي وتعزيز آثاره التنموية في المجتمع، الأمر الذي يؤكد ضرورة البحث عن مشروعات استثمارية ذات بعد اقتصادي، وتفعيل أنشطة التسويق الاحترافي التي من شأنها زيادة فرص استثمار الأراضي الوقفية.

7. دراسة فتحي طيطوس& الجيلالي العكلي(2020) بعنوان النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري.

تناولت هذه الدراسة وسعياً من الدولة في الجزائر بتوضيح الأوضاع العقارية التي تركها الاستعمار، والتي اتخذت جملة من التدابير التشريعية والتنظيمية وكان الهدف منها كان تزويد البلاد بنظام عقاري عصري وحديث، وتأسيس نظام جديد للعقارات الوقفية، إذ إن العمل المسح يقتضي مسحاً شاملاً للبلاد ومن ثم تفتيت للملكية و التضحية بالمالك الحقيقي أحياناً فان مزاياه أولى أن تأخذ بعين الاعتبار وتجعليه النظام الأنسب وتحقيقا لأهدافه وعليه، فان البحث في النظام القانوني للمسح العام للأراضي يكتسي أهمية بالغة، كونه أساس إعداد الوثائق القاعدية لتأسيس سجل عقاري عيني دقيق.

8. دراسة هيليس سمير، شعبان سعيد (2019) بعنوان الوقف النقدي كآلية للنهوض بالدور التنموي للوقف في الجزائر بناءً على التجربة الماليزية.

شهدت الأوقاف تطورات عديدة في الأنواع والمفاهيم ولعلّ أهمها الوقف النقدي، لما له من المقومات التي تؤهله للقيام بدور بارز في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، بناءً عليه كانت الانطلاقة لهذه الدراسة من منطلق قصور الوقف النقدي في الجزائر، وهذا ما فوّت على الجزائر فرصة كبيرة للاستفادة من هذا النوع المهم من الأوقاف، حيث يمثل الوقف النقدي آلية هامة لتمويل الاستثمار الوقفي، وتوفير عائد مالي مشروع يحقق أهداف جميع الأطراف من واقفين ومؤسسة الوقف والموقوف عليهم. لهذا جاءت هذه الورقة البحثية، أولاً للتعريف بالوقف النقدي وبيان مشروعيته، ولإبراز أهميته في تعزيز المشاركة الجماعية وتعبئة النقود الوقفية، وثانياً تقديم الاقتراحات والحلول وكذا الطرق المناسبة للنهوض بالوقف النقدي في الجزائر وطرق استثماره بناءً على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، التي تعتبر تجربة رائدة في الاستفادة من أموال الوقف النقدي واستثمارها، باعتبار أن النهضة الوقفية الحديثة في ماليزيا قامت على الأوقاف النقدية.

9. دراسة محمد الشريف (2019) بعنوان تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الوقف.

يهدفُ هذا البحثُ إلى التعريف بتجربة الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، وتقويم نموذجه في استثمار الأوقاف، ويعتمدُ البحثُ على المنهج الوصفي في بيان أهداف الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز وأساليبه في استثمار الأوقاف، كما يستخدم المنهج التحليلي في التعريف بطبيعة استثمار الوقف العلمي، وتحديد آلية الاستثمار التي يتبعها، وتشير نتائج البحث إلى قدرة الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز على تعبئة الموارد المالية للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لأجل دعم البرامج التعليمية والبحثية من خلال نظام الاستقطاع الشهري، واستفادته من خبرة رجال الأعمال الواقفين في استثمار الأموال الموقوفة في مجالات قليلة المخاطر وجيدة العوائد، كما أن نظام الوقف العلمي أُسِّس على هيئة الشركات المساهمة في القطاع الخاص، حيث كونت له جمعية عمومية تضم جميع الواقفين الكبار، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أن الوقف العلمي أسهم في تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، ودعم أنشطة البحث العلمي وبرامجها الموجهة لخِدمة المجتمع.

10. دراسة دوفي 2019م بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية دراسة حالة بنك دبي الاسلامي دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014 ـ 2018م.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية، وذلك من خلال اختيار بنك دبي الاسلامي كعينة للدراسة لتحديد مدى مساهمته في تمويل استثمارات البنية التحتية في دولة الامارات خلال الفترة 2014 ـ 2018م، كما توصلت الدراسة إلى أن بنك دبي الإسلامي يوفر صيغ تمويلية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، كذلك توصلت الدراسة إلى أن نسبة مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمول البنية التحتية في بنك دبي الاسلامي بلغت في المتوسط نسبة 34 %من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بدراسة أساليب تمويل استثمارات البنية التحتية ومنهج دراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الاسلامية في دولة الامارات العربية المتحدة تتميز بكفاءتها في المجال المصرفي الإسلامي باستخدامها لمختلف الصيغ التمويلية. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تطوير أساليب التمويل الإسلامي وضبطها، ضرورة اعتماد الدول على مصادر أخرى غير النفط في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، ودعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتحديثه.

11. دراسة أسماء قرح (2018) بعنوان استثمار أموال الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي.

تناولت هذه الدراسة موضوعاً شائكاً وذلك عن طريق طرح سؤال ألا وهو: إلى أي مدى يمكن أن يساهم استثمار أموال الوقف بالطرق المعاصرة في تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر؟

وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الأول تناول الجانب النظري وتم التركيز على نقطتين جوهريتين وهما استثمار أموال الوقف والأمن الاقتصادي والثاني بيان واقع استثمار الوقف وقد تطرق إلى بعض الطرق المعاصرة لاستثمار أموال الوقف ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الاستثمار لمال الوقف بالطرق المعاصرة حيوي وبارز في المساهمة في تحقيق الامن الاقتصادي عند القيام بتفعيلها بالشكل الصحيح.

وكان له كلمات مفتاحية نذكر منها استثمار الوقف، الامن الاقتصادي، المزارعة، المساقاة.

12. دراسة دلال سمينة (2018) بعنوان دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية.

حاولت هذه الدراسة الوقوف على الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه الوقف في الاقتصاديات الحديثة، وخلصت إلى أن الوقف يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فيؤثر على الجانب الاقتصادي من خلال تنشيط حركة التجارة سواء اكانت داخلية أو خارجية، كما يساهم أيضاً في العملية الانتاجية من خلال توفير الموارد البشرية والمادية، الأمر الذي ينعكس على التنمية الاجتماعية من خلال التخفيف من مشكلة البطالة والمساهمة في التقليل من حدة الفقر والتوزيع العادل للدخول.

13. دراسة فريدة الحمصي (2018) بعنوان إسهام الوقف في تنمية الجمعيات الخيرية.

يدخل الوقف ضمن إطار الصدقات الجارية التي حث عليها الإسلام وهو مصدر ثابت ودائم لتمويل الأعمال الخيرية ويهدف هذا البحث إلى بيان دور الوقف في تمويل الجمعيات الخيرية، وقد مهدت لهذه الدراسة بتعريف كل من الوقف والجمعيات الخيرية وبيان مشروعيتهما والحكمة منهما، والعلاقة التي تربط كل منهما الآخر، إذ توصلت إلى أن الجمعيات الخيرية وسيلة الوقف في تحقيق أهدافه. وتطرقت إلى تمويل الجمعيات الخيرية عن طريق الوقف، والمراحل التي مر بها في تمويل الأعمال الخيرية، لنصل أن الأوقاف تراجعت في تمويلها للأعمال الخيرية بسبب التغيرات التي عرفتها المجتمعات في الآونة الأخيرة، وقد تناولت من خلال البحث سبل الوقوف على الوقف وإعادة تأهيله من أجل ضمان بقائه، لأبيَن الأساليب الجديدة والمعاصرة في استثمار الوقف من أجل جعل منه طاقة متجددة ومضمونة في تمويل الأعمال الخيرية .

14. دراسة اسماعيل مومني(2018) بعنوان حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية

هدفت الدراسة إلى الحديث عن تطوير مؤسسات الوقف، وكيفية مساهمة الحوكمة للوقف في شفافية الإدارة الوقفية والعمليات الخاصة بالعمل التطوعي إجمالاً، الأمر الذي من شأنه ترسيخ الثقة في عمل المؤسسات الوقفية بين أفراد المجتمع ونشر ثقافته. وكذلك يوفر أسساً لمحاسبة القائمين على إدارة مؤسسة الوقف، والالتزام بتطبيق الجوانب التفصيلية للحوكمة على مؤسسة الوقف سينعكس إيجابيًّا على أدائها بأبعاده التشغيلية والمالية والاستثمارية، ومن ثم يسمح بترسيخ الثقة في النظام الوقفي، ويسمح بإمتداده المجتمعي في توسيع دائرة الواقفين والمستفيدين منه، ضرورة مواكبة كل التطورات المجتمعية والعلمية والجودة، لضمان استمرارية الوقف وتطوره بما يخدم التجدد في المجتمع.

15. دراسة مادو سيلا (2018) بعنوان استثمار أموال الوقف في الشريعة (صيغه ، ضبطه، مخاطره .دراسة مقارنة.

في هذه الدراسة يعالج الباحث صيغ استثمار أموال الوقف ويهدف إلى إبراز ماهية الاستثمار وحقيقة استثمار أموال الوقف ومشروعيته ومخاطرة التي تواجه الجهة المستثمرة لأموال الوقف، والظروف والبيئة المحيطة بأموال الوقف مع الوقوف على ذكر كل من ضبط وصيغ ومخاطر والتي بدورها تحكم مال الوقف، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، والمنهج المقارن في مقارنة الاحكام الشرعية بين المذهب والقانون من جهة اخرى.

في النهاية توصل البحث إلى أن استثمار أموال الوقف بين التنمية تحكمه ضوابط مشرعة وان استثمار الوقف يتعرض لمجموعة من المخاطر منها التعدي والتقصير وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

وقد أوصى الباحث بالنهاية على بالاهتمام به، والعناية بالوقف بتفعيل صيغ استثمارية جديدة لحفظه من الجمود والتعطيل لتحقيق تنمية اقتصادية

16. دراسة إلهام بشكر (2017) بعنوان تجربة الوقف في الكويت والدروس المستفادة منها لتفعيل الوقف في الجزائر.

جاءت هذه الدراسة لوصف الحالة الكويتية في الوقف ،لأن المؤسسة الكويتية تعتبر من أفضل المؤسسات الوقفية منذ تأسيسها سنة 1993م، وتستحق الوقوف عندها لتسليط الضوء عليها، فقد سلمت لها مهمة بإدارة أموال الوقف واستثمارها وصرف ريعها دون الإخلال بشروط الواقفين وفي إطار الشريعة الإسلامية حتى يتحقق المقصد منها وتنمية المجتمع اجتماعياً، وثقافياً، وحضارياً، للتخفيف من وطأة الفقر عن المجتمع، فأنشأت 11 صندوقاً وقفياً تقلص عددها إلى 4 صناديق وقفية، كما أنشات مجموعة من المشاريع الوقفية، وقد قطعت أشواطاً معتبرة جعلتها تجربة يحتذى بها.

17. دراسة وسيم الشولي (2017) بعنوان الوقف الإسلامي في فلسطين وأثره على دعم التعليم الشرعي وتطويره.

كانت هذه الدراسة تختص بالوقف الإسلامي في فلسطين وبيان أثره في دعم التعليم الشرعي وتطويره، لما تواجهه فلسطين من تحديات من اقتلاع الشعب من ارضه، وقد كانت أهم الامور التي ركزت عليه الدراسة هي إبراز دور الوقف في التعليم الشرعي من خلال المساجد والمدارس والمعاهد والجامعات والمكتبات، وتشجيع الناس لا سيما الاغنياء على وقف أموالهم على طلبة العلم والعلماء والتدريس الشرعي والبحث العلمي ، والتفكير الجدي في الحفاظ على الأوقاف الإسلامية وتخليصها من براثن الاحتلال وتطويرها لخدمة فئات المجتمع.

وقد وضعت الدراسة بعض التوصيات لهذه الدراسة منها: واجب الجهات المختصة والحاكمة للوقف في تشجيع المواطنين الأثرياء على إقامة المشاريع الوقفية وتخصيص ربحها لطلبة العلم الفقراء وللمبدعين منهم في العلوم كافة، وإحياء ما كان عليه السلف الأوائل في كيفية وقف الأموال والأملاك على المؤسسات العلمية ، وعلى العلماء، والبحث العلمي، بالإضافة إلى حث الذين يعيشون بالخارج على استثمار داخل البلد وتخصيص ريع استثمارهم في العقارات الوقفية لصالح المجتمع.

تخصيص جائزة نقدية مع شهادة تقديرية لمن يكتب افضل بحث في هذا المجال وهو كيفية استثمار الوقف وتطويره في التعليم الشرعي.

18. دراسة عبد المحسن المحرج (2016) بعنوان حوكمة الأوقاف.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الوقف والنظارة عليه في الشريعة الاسلامية والنظام السعودي والقانون الاردني ، وبيان مفهوم الحوكمة وانواعها ومجالاتها في النظام السعودي والقانون الاردني، وبيان دور الحوكمة في تنظيم الأوقاف وتحقيق الغاية منها في الشريعة الاسلامية والنظام السعودي والقانون الاردني .

وأوصت هذه الدراسة إلى عدة امور من اهمها العمل على توعية الناس بمسائل الأوقاف والحث على تأسيسه على اعتبار التوعية بانها وصفت بالضعيفة لدى الناس ولا تتناسب مع منزلة الوقف، وأيضاً حثت على التنسيق الجاد مع الهيئات المسئولة عن الوقف ومع الجهات المهتمة بالأوقاف والمراكز الاستشارية المتخصصة للارتقاء بالتطبيق العملي والتطوير الذي يخدم الأوقاف والعمل على نشر اهمية الحوكمة في الوقف في أوساط المهتمين ثم العمل على نشره إلى الجميع، والعمل على التزام ادارات الأوقاف باستحداث ادارات متخصصة لتطبيق الحوكمة والتأكد من سلامة جميع الاجراءات والسياسات العاملة فيه.

19. دراسة عبد الله بن عوض العلياني(2016) بعنوان مسؤولية ناظر الوقف.

هدفت هذه الدراسة إلى ماهية ومسؤولية ناظر الوقف وقد كانت مشكلة الدراسة بيان أن الاصل في مسؤولية الناظر للوقف أنها تدور مع شرط الواقف أو قد عد الفقهاء الناظر أميناً على ما بيده من أموال الوقف، لكن هذه اليد قد تنقلب إلى يد ضمان بسبب عمل الناظر غير المشروع تجاه أموال الوقف وأصوله أو عند تعديه وتفريطه أو حالات السرقة أو الخيانة.

وقد بين البحث مفهوم الناظر في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي والقانون المصري، وبيان الأساس الشرعي والنظامي والقانوني لمسؤولية ناظر الوقف أو بيان ناظر الوقف المدنية وأركانها وآثارها وموانعها في الشريعة والنظام السعودي والقانون المصري.

وقد بين البحث الهدف من التولية على الوقف وهو تحديد المسؤوليات المناطة بالناظر وترتيب الآثار الشرعية والنظامية والقانونية، وتحمل الالتزامات التي تخصها، ومسؤولية ناظر الوقف، وتحمل ذمة ناظر الوقف لما قد ينشأ عن تصرفاته من مسؤوليات قانونية نتيجة أفعاله المحرمة أو الضارة أو الخاطئة التي يأتي بها وهو مختار ومدرك لمعانيها ونتائجها.

20. دراسة عز الدين شرون(2016) بعنوان مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي تمكن من استغلال الأوقاف النقدية بأفضل الطرق الممكنة، وذلك لتعظيم المنفعة المرجوة منها، ويأتي هذا من خلال البحث في التطورات التي شهدها قطاع الأوقاف عبر التاريخ وصولاً إلى الأوقاف النقدية.

وللوصول إلى ذلك تتبع الباحث التطورات التاريخية للوقف، وما شهدته من اختلافات في الآراء الفقهية، كما تم البحث في العلاقة التي تربط الآليات المقترحة لتفعيل مساهمة الأوقاف النقدية والصكوك الوقفية، والبنوك الوقفية في التنمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الوقف يساهم في التنمية وان اختلفت درجة تأثير كل آلية من الآليات المختلفة فكلما وجدت هذه الآليات في بيئة واحدة، سهل إستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة إذا ما توفرت البيئة القانونية والتنظيمية لذلك ما يحقق التنمية التي يبحث عنها الجميع في المجتمع.

21. دراسة إسماعيل مومني (2015) بعنوان تطوير البناء المؤسسي الوقفي في الإقتصاد الوطني.

تم التركيز في هذه الدراسة أن بناء مقارنة للنظام الوقفي من منظور النظرية الاقتصادية الحديثة تتطلب فهم منطلقه الداخلي وعلاقته بباقي مكونات النموذج الاقتصادي الكلي الذي ينتمي اليه ورغم بروز العديد من

المقاربات له من منظور الاقتصاد الوضعي كنظرية الاقتصاد الإتفاقي، مدخل نظام الهبة والعطاء وغيرها لكنها تبقى بعيدة عن خصوصية نظام الوقف الاسلامي.

ووضحت أن نسبة الأراضي الوقفية المحصورة تقدر بنسبة 9.7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي الأراضي الوقفية ودليل ذلك أن العمل بها معطل.

22. ياسين عبد اللطيف(2014) بعنوان دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية.

بينت هذه الدراسة والتي هي دراسة نظرية بالدرجة الأولى على الوقوف على مفهوم التعريف بالوقف وخصائصه ومفهوم الوقف مفهوماُ تنموياً للعمران واسهامات الوقف في مجالات التنمية وعمليات الاستثمار لكل جانب من الجوانب التي تعرض لها الباحث في دراسته.

وتطرق الباحث أيضاً إلى حالة الأوقاف وكل ما يتعلق من حيث حجمها وتاريخها في ثلاث دول إسلامية وهي مصر وتركيا وفلسطين وحجم الوقف بكل دولة واستثمار الأوقاف في كل هذه الدول.

وتلخصت أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة بأن الوقف كان له دور كبير في تحقيق التنمية، وأدى التدخل الحكومي في قطاع الأوقاف إلى تراجع في دوره ، لكنه لا زال يؤدي دوراً ملموساً في المجتمعات الإسلامية الأخرى.

23. دراسة جيهان عبد الحليم(2014) بعنوان بعنوان ضوابط استثمار أموال الوقف و مخاطرة في المجتمع الإسلامي.

ان الوقف من مبتكرات الشريعة الغراء، وأحد المنجزات التشريعية لتحقيق التكافل الاجتماعي، وتأمين المصادر المالية لأعمال الخير، فالوقف من الآليات الإسلامية التي تعمل في مجال التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، ونظراً لما تعانى منه الأوقاف القائمة من مشكلات أهمها قلة إنشاء أوقاف جديدة، وضآلة العائد من الأوقاف القائمة، وخراب الكثير من أعيان الوقف، والإعتداء على أموال الوقف، و الأمر في ذلك كله يتعلق بنقص الوعى بأهمية الوقف من ناحية، وسوء إدارة الأوقاف من ناحية أخرى، من هنا جاءت أهمية الدراسة ؛إذ تعتمد آلية الوقف على المحافظة على رأس المال واستثماره، والبعد عن المخاطرة .وقد أنتهت الدراسة إلى أن استثمار أموال الوقف مطلب شرعي، لما يترتب عليه من مصالح الوقف والموقوف عليهم ، وان أهمية استثمار الوقف تتمثل في إيجاد مصدر دخل ثابت يختص بما أوقف له، وان القصد من استثمار الوقف هو تحقيق أكبر عائد للوقف، و يحكم استثمار أموال الوقف في الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، و أنه لا يجب تعريض أموال الوقف لدرجة عالية من المخاطر حتى لا تضيع تلك الأموال. الكلمات الدالة: استثمار أموال الوقف– الضوابط الشرعية – مجالات استثمار أموال الوقف – مخاطر.

24. دراسة ليلى يماني (2013) بعنوان مصادر تمويل الوقف وصيغه التقليدية الحديثة.

كان الوقف مصدر التمويل الأساسي لكثير من المرافق الخدمية التعليمية والصحية والعسكرية، واليوم تتعاظم حاجة الحكومات في العالم الإسلامي لإحياء مؤسسة الوقف للقيام بهذا الدور المفقود، وذلك من خلال إيجاد وسائل تمويلية حديثة، تتماشى والتطورات الاقتصادية المتسارعة. أن الوقف مؤسسة اقتصادية اجتماعية قادرة

على أن تؤدي دورها التنموي في المجتمع فان وضعها التمويلي لا يخلو من أحد أمرين: أولها: وجود فائض من السيولة لدى المؤسسة الوقفية بسبب التعبئة الفعالة لمواردها وفعالية إدارتها المالية والاستثمارية. ففي هذه الحالة يكن لمؤسسة الوقف أن تقوم بدور الممول لمختلف حاجات المجتمع الصحية والتعليمية وغيرها (وجوه البر المختلفة)، كما أنها تقوم بتمويل المؤسسات التي نحتاج إلى تمويل لتلبية موارد لانشطتها الاستثمارية وفق الضوابط الشرعية والجدوى الاقتصادية مما يحقق النمو الدائم لمؤسسة الوقف. وهذا الشق هو الذي نتناوله بشيء من التفصيل لانه يمثل أساسا مهما في تصنيف مؤسسة الوقف ضمن المؤسسات المانحة. ثانيها: أن تكون المؤسسة تعانى من عجز في الموارد المالية بسبب أن معظم ممتلكاتها تتشكل في هيئة أراضي ودور تحتاج إلى إعادة إعمار وفق متطلبات العصر، مما يتطلب الحصول على تمويل بغرض تثمير ممتلكات الوقف. وفي هذا الجانب يكن فتح باب الشراكة والتعاون مع المؤسسات المالية الاسلامية للحصول على التمويل اللازم وفق صيغ التمويل الاسلامية المعروفة. وتتركز هذه الصيغ في نمط من الصيغ التقليدية، وهي لا تخرج في أساسها عن عقد الإجارة بصفة أو أخرى.

25. دراسة فتيحه قشرو– عبد القادر سوفي(2013) بعنوان دور الوقف في التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الوقف للوصول إلى تنمية مستدامة من خلال المجال الاستثماري البشري والاستثمار المادي أو في مجال حماية الموارد المختلفة وصيانتها في الاستخدامات المشروعة والجائزة.

وقد أوضحت الدراسة أن الوقف هو أحد اهم ركائز الإقتصاد الإسلامي باعتباره أداة تنموية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، حيث تحاول هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى توضيح مفهوم الوقف للتنمية المستدامة ودور الوقف في التنمية المستدامة، وتوضيح الهيكل الإداري المكلف بإدارة الوقف والدور الاستثماري والتنموي للوقف.

وبالنهاية تم التوضيح بان الوقف لا يقتصر على التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال نظام الوقف على النفع المادي فقط بل يتجاوزه إلى جميع احتياجات المجتمع المادية والمعنوية، فهر بذلك تضمن جميع الحقوق الأساسية للأفراد داخل المجتمع الواحد.

26. دراسة معتز مصبح (2013) بعنوان دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على الدور الذي يصل إليه الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية والمتمثل بكافة المجالات والتعرف على المشكلات التي تواجه الوقف الخيري في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية، وسبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره من وجهة نظر القائمين عليه.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العديدة منها قلة الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى توضيح مفهوم الوقف الخيري والفهم الخاطئ له على أنه متمثل في المسألة التعبدية. ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى عدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة بان ثمة فهاًم خاطئاً ينتشر بين الناس متمثل في حصر مفهوم الوقف في المسألة التعبدية والمحضة، والإبتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى، والعمل على تشجيع المستثمرين في استثمار العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات، وكما

أوصت بالعمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف المتعبة بوزارة الأوقاف وضرورة إعداد برامج توعية للمجتمع الفلسطيني حول أهمية الوقف في فلسطين من خلال وسائل الإعلام.

27. دراسة عبد الله بن جعيثن الدوسري(2012) بعنوان مؤسسة الأوقاف بين الاستقلال الإداري والتبعية الحكومية.

إهتم بدراسته بموضوع في غاية الأهمية على مستوى التخطيط الإستراتيجي لتفعيل دور الوقف في الدول والمجتمعات الاسلامية والمعاصرة ويعنى بشكل خاص بإدارة مؤسسة الأوقاف في التطبيق المعاصر بين كونها تابعة لجهاز حكومي إداري وبين المطالبة باستقلالها إدارياً ومالياً مع خضوعها لكافة أنواع الرقابة وامتثالاً للجودة التي تتطلبها المعايير الدولية والمحلية، حيث دعا الباحث في كتابه، إلى ضرورة الإهتمام بجهاز الأوقاف واعتباره جهازاً ذا طبيعة خاصة تستلزم تنميته ودعمه إدارياً واقتصادياً، كما أوصى بضرورة أن فصال الجهاز الإداري للأوقاف بكيان مستقل والإشراف عليه من أعلى سلطة إدارية في البلاد وذلك لإعطائه حرية النمو والانطلاق والإدارة بعيداً عن البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، وحث المؤلف على نشر البيانات المالية للأوقاف وبيان المؤشرات المالية لمزيد من الشفافية والإفصاح المحاسبي لتعزيز مبدأ الثقة بين المانح والممنوح والجهة المشرفة.

28. دراسة محمد ابو قطيش(2012) بعنوان دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع الأوقاف في الأردن من حيث أنواع الوقف وأهدافه وقطاعاته، كما هدفت للتعرف إلى خصائص المتبرعين بالوقف وإدارته والمشكلات التي تعترض مؤسسة الوقف في الأردن وإلى مدى فعالية قانون الأوقاف الحالي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة. وطبقت الدراسة الحالية على جميع الحجج الوقفية المسجلة في وزارة الأوقاف وعلى عينة قصدية من المتبرعين بالوقف ومن إدارته. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهداف الوقف قد تعددت بين الوقف الخيري والذري (الأهلي) بنسب متفاوتة، وان أنواع الوقف في الأردن هي الأراضي والعقارات والأموال المنقولة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المشكلات التي تعترض مؤسسة الوقف هي عدم وجود مؤسسة مستقلة للوقف، وعدم وجود برامج اجتماعية واضحة للوقف.

29. دراسة بن مشرنن خير الدين(2011) بعنوان إدارة الوقف في القانون الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري للإدارة الوقفية، والعمل على تحديد أهم التصرفات الوقفية التي نظمها المشرع الجزائري والتي تساهم في تثمير الملك الوقفي والمرتبطة بحق الانتفاع والذي هو من صميم حقوق الموقوف عليهم، أيضاً الوقوف على ما نقص تقنينه من قبل المشرع الجزائري في تنظيم أحكام إدارة الوقف.

ومن أهم ما خلصت به هذه الدراسة ومن نتائج وتوصيات هي ضرورة إحترام شرط الوقف لانها هي الأصل في إنشاء وقفه، وتيسير الإجراءات اللازمة لانشاء الوقف وإعادة النظر فيه وبشروطه، أيضاً حثت الدراسة على المحافظة على الأصول الوقفية من خلال رؤية مثمرة ومركزة على تنمية هذا الوقف بالطريق الصحيحة.

30. دراسة أمل العاصي(2010) بعنوان مباني الأوقاف الاسلامية وأثرها في استدامة الانسجة الحضرية للمدن التاريخية.

تهدف هذه الدراسة والتي تعتبر تاريخية لحديثها عن المدن التاريخية القديمة في نابلس والبلدة القديمة لها ، وقد ذكرت عبر التاريخ من حكم الدولة العثمانية لها وما كانت عليه في تلك الحقبة أي قبل تدهور أوضاع الأوقاف وقد بينت الدراسة الحالة للوثائق السابقة للأوقاف المدونة في سجلات المحكمة الشرعية، وتقييم تلك الإدارة وفقاً للمعايير الخاصة والتي تتضمن التعرف على أهدافها ونظمها وهيكليتها.

ومن خلال تلك الوثائق والتي تعتبر مرجعاً أساسياً ليتم التعرف على مساهمة نظام الوقف من خلال إدارته في الحفاظ على المبنى الموقوف ، وهل تلك القوانين والنظم تتماشى مع نظم اليوم وفي نهاية البحث فقد وضح الدارس أنه لا يمكن الوقوف على منجزات إدارة الأوقاف والحفاظ على الوقف، بل على توفير النواحي الأخرى التي من شانها أن تعمل على ديمومته.

31. دراسة بهاء الدين بكر (2009) بعنوان سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة بمجالاتها المختلفة ومنها الاستقلال المالي، الكفاءة الإدارية، مرونة شروط الواقفين تجاه الوقف، ومعرفة ثقافة المجتمع المحيط اتجاه الوقف، كفاية وملائمة الصيغ الوقفية المتبعة والمقترحة للوزارة، وكفاية صيغ الاستثمار لأموال الوقف وملائمة القوانين والحوافز.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج لدراسة توفر الاستقلال المالي والإداري للأوقاف ومغلائمة لكل من الصيغ المقترحة المتمثلة بالصيغ الوقفية في تأقيت الوقف وتفعيل وقف النقود، وصيغ استثمار موال الوقف والقوانين والحوافز المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف وكما توصلت الدراسة إلى تبيان درجات ما ذكر أعلاه في كل المجالات المذكورة وفي نهاية الدراسة إقترح الباحث في دراسته مجموعة من التوصيات التي كانت لا بد من ذكرها وهي ضرورة تعزيز وقف العقارات والمنقولات من خلال توفير الأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة لإتاحة الفرصة امام جميع أفراد المجتمع الفلسطيني للمساهمة، وضرورة تفعيل الوقف النقدي لسهولة تعامل جميع الفئات معه وعلى وزارة الأوقاف استحداث صيغ وقفية جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر مثل: تأقيت الوقف، والأخذ مبدأ التنويع في صيغ استثمار وتمويل الوقف حتى يقلل المخاطر التي تلحق بوزارة الأوقاف والاهتمام بإصدار الدليل الشرعي لاستثمار أموال الوقف في ضوء صيغ ومجالات الاستثمار الاسلامية المعاصرة والقوانين بين الآراء الفقهية المختلفة بما يساعد الوزارة على تطوير استثماراتها وتطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بالوزارة وإعادة النظر في القوانين والحوافز وإضافة إلى سن قوانين جديدة لمصلحة الوقف والواقف ومستثمر الوقف ليعود بذلك على المجتمع ككل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- Ramdani Ramdani-Systematic Literature Review on Islamic Endowment Funds (Waqf) Between Years 2016 to 2020

تناولن هذه الدراسة المراجعة المنهجية في الأدبيات التي تتعلق بالوقف والتي تتعلق بصناديق الوقف الاسلامية، والتي وردت بالكثير من المجلات ذات الانتشار الطيب والمفهرسة من قبل مجلس عمداء الأعمال في استراليا، وقد بإختيار المقالات بالبحث عن المقالات المتعلقة بالوقف الإسلامي ووجد أن ما يتعلق بهذا الموضوع 538 مقال وبعد إجراء الاختبار على هذه الدراسة والتي تتضمن التخطيط والتنفيذ والتقارير التي تخص عمل الوقف ، بالأبحاث التي اهتمت بمجال الوقف وتطوره في الوقت الحالي.

- Asmak Ab Rahman-2021-ENDOWMENT AND WAQF FUNDS IN MALAYSIAN HIGHER EDUCATION: A CONCEPTUAL STUDY

تناولت هذه الدراسة والتي توضح متطلبات المؤسسات التعليم العالي لمصادر الدخل المستدامة ولتمويل التشغيل، والدور الهام لصندوق الوقف في توفير المصادر المالية لهذه المؤسسة في الإسلام، وقد بينت الدراسة مفهوم الوقف نظراً للاختلافات الموجودة بخصوص المفهوم والصلة بينها وبين الصناديق الوقفية والتفريق بينها وبين المفاهيم النمطية واستخدام البحوث الخاصة ذات الصلة بموضوع الوقف.

- C. J. J. Moses- 2020-Establishing a Waqf: space and the study of Islam.

بحثت هذه الدراسة أنه كيف يمكن للوقف الخيري في لندن يعتمد على البيانات التي تجمعها من بيانات الاثنوجرافية والأرشيفية، ويؤخذ بعين الاعتبار مساحة الوقف من أربع زوايا مهمة وظهرت أثناء العمل وهي الجودة المقدمة للأفراد والفترة الزمنية التي تتعلق بعمل الوقف، ودور المجتمعات ذات الإهتمام بعمل الوقف، وعلاقة ذلك بالمجتمع المحلي، وبذلك تبين الدراسة وصفاً تفصيلياً لمؤسسة الوقف وعملها، وعلاقة العمل الوقف على أقليات مسلمة بارتباط الوقف بالمحيط به، لتقديم الاستنتاجات من عملها لمؤسسة الوقف ، وبناء عملها لما تستند اليه من تعاليم الإسلام الصحيحة لانها تعتبره المرجع الثابت لها.

- Michael Dumper-Israel's Policy Towards the Islamic Endowments in Palestine، 1948-1988.

توضح هذه الدراسة للطلبة عن مدى إدراكهم عن أن للوقف اهمية تاريخية وسياسية عبر التاريخ القديم من بداية الحكم العثماني للأراضي الفلسطينية وما مرت به هذه الفترة من نمو وازدهار، وتتحدث هذه الدراسة عن الصراع الفلسطيني والإحتلال الإسرائيلي وموضوع السيطرة على الأرض ومصادرة الأراضي الوفي الكبيرة وكمية الإعتداءات على الأرض.

- Hail Abdul Hafeez Dawood-2019-The Islamic Endowment (Waqf) and its Effect on Achieving Social Security

الوقف الإسلامي الخيري من أهم الأعمال الصالحة التي يقترب فيها المسلم من الله .يمكن للأصول المتبرع بها على طريقة الوقف الإسلامي الخيري "الوقف" أن تساعد المحتاجين وتخفيف معاناتهم بشكل مستمر ومؤسسي .يمكن أن يلعب الوقف دورًا حاسمًا في تحقيق ضماننا الاجتماعي وتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وتطوير إقتصادنا .يمكن

للوقف أيضاً أن ينقذ المحتاجين من خرق القانون في مساعيهم لتلبية متطلبات حياتهم أو خلق فتنة اجتماعية في مجتمعاتنا.

لم يعد لمؤسسة الوقف اليوم نفس التأثير والدور الذي يمكن أن تلعبه في الماضي .وبالتالي ، أصبح من الضروري إيجاد طرق جديدة لإعادة الوقف إلى العمل مرة أخرى في حياتنا الحديثة .تهدف هذه الدراسة إلى تعريف الوقف كمصطلح إسلامي وإثبات شرعيته بناءً على مصادر إسلامية أصلية .كما ناقش الباحثون الدور البارز للوقف في تحقيق الضمان الاجتماعي في جميع جوانب رفاهيتنا الاجتماعية والصحية وكذلك النهضة العلمية والاقتصادية .كما توصلت الباحثة إلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل الوقف اليوم وإستعادة دوره كما كان في الماضي.

- **Muhammad Tariq Khan-2015-Historical Role of Islamic Waqf in Poverty Reduction in Muslim Society"الدور التاريخي للوقف الإسلامي في الحد من الفقر.**

منذ ظهور الحضارة، كان الفقر تحدياً كبيراً وفي الوقت الحاضر، هو مشكلة منتشرة في جميع أن حاء العالم .يعتبر الفقر حالة بغيضة عندما يُحرم الناس من الوصول إلى أشياء كثيرة ولكن الأكثر شيوعًا هي طول العمر (حياة طويلة وصحية) الصحة (مستويات صحية مناسبة)، التغذية (الغذاء)، محو الأمية والمعرفة والمياه والصرف الصحي والفرص الاقتصادية والموارد الاقتصادية والمشاركة المجتمعية والعلاقات الاجتماعية والتمكين والأمن مع قدرة محدودة على التأثير على السياسة والممارسة أن الوقف عمل خيري مستمر في سبيل الله تعزِّزه روح الإيثار السائدة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من أسلوب الحياة الإسلامي .كما غطت الأوقاف التربوية البحث العلمي .في العالم الإسلامي، يتم تشغيل العديد من المشاريع الانسانية اليوم من خلال مؤسسة الوقف مثل بناء منازل للمحتاجين، وتنمية الينابيع لتوفير المياه للاستهلاك العام، ومساعدة المعاقين والفقراء، وبناء الجسور، وتمويل دور الأيتام ومنازل للأيتام. كبار السن وتمويل زواج الشباب المحتاجين. أن تاريخ الأوقاف حافل بالانجازات البارزة في تعزيز الرفاهية بشكل عام وخدمة الفقراء بشكل خاص .هذه الدراسة البحثية مخصصة للتعبير عن الدور التاريخي الذي لعبه الوقف الإسلامي في الحد من الفقر في العالم الإسلامي .بناء الجسور وتمويل دور الأيتام ودور المسنين وتمويل زواج الشباب المحتاج. أن تاريخ الأوقاف حافل بالانجازات البارزة في تعزيز الرفاهية بشكل عام وخدمة الفقراء بشكل خاص .هذه الدراسة البحثية مخصصة للتعبير عن الدور التاريخي الذي لعبه الوقف الإسلامي في الحد من الفقر في العالم الإسلامي .بناء الجسور وتمويل دور الأيتام ودور المسنين وتمويل زواج الشباب المحتاج. أن تاريخ الأوقاف حافل بالانجازات البارزة في تعزيز الرفاهية بشكل عام وخدمة الفقراء بشكل خاص .هذه الدراسة البحثية مخصصة للتعبير عن الدور التاريخي الذي لعبه الوقف الإسلامي في الحد من الفقر في العالم الإسلامي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

عند قراءة الدراسات السابقة تبين أنها ترتبط تناولت بهذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً، حول كيفية دور الوقف وتحقيق التنمية الاقتصادية، وجميع الأدوار التي تقوم بها إدارة الوقف في أهمية النهوض بمؤسسة الوقف، وتأتي الدراسة الحالية لتبين دور الوقف في الضفة الغربية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الإطار النظري والإطار العملي التطبيقي، ومن خلال تقييم الوقف في الضفة الغربية وبيان دوره الفعلي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال جمع البيانات وتحليلها، وتشخيص واقعها الحالي إذ لم تتناولها الدراسات السابقة بهذا الشكل، بناءً عليه فمن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توجيه الأنظار إلى مستوى الدور المهم الذي تقدمه مؤسسة الوقف النقدي والعيني في دعم الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية في الضفة الغربية، وبعد ذلك العمل على اقتراح الأساليب الجديدة واللازمة لتفعيل دور مؤسسة الوقف، ثم الإستفادة من التجارب للدول العربية بما يخص الوقف وكيفية إدارته، والعمل على توجيهها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من قبل الإدارة القائمة على مؤسسة الوقف.

الفصل الثاني

الوقف الإسلامي واستثماره

وقد اشتمل هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الوقف، أنواعه، الغرض منه.

المبحث الثاني: استثمار أموال الوقف(حكمه، وضبطه).

تمهيد:

تم الإهتمام منذ العصور القديمة من علماء المسلمين حيث قاموا بتحديد معنى الوقف لغةً وشرعاً، وقد أبرزوا الأدلة الشرعية، ووضعوا القواعد والأصول التي يستند عليه الوقف.

وقام العلماء بتقسيم الوقف إلى تقسيمات عدة منها حسب الغرض أو بحسب الإدارة القائمة عليها أو بحسب الوقت، كما عمل العلماء على وضع شروط وأركان له، واهتم العلماء بقانونية الوقف التي بدورها حدت من التلاعب والتباهي بالوقف وجعله وسيلة للتفاخر والتباهي به، وبيان شروط الجهة الموقوفة عليها وشروط المال الموقوف ومقداره ، بالإضافة إلى الأحكام المرتبطة به، من إبدال، واستبدال، وبدل ، وطريقة الانتفاع به سواء كان المال الموقوف منقولاً أم غير منقول، مشاعاً أم مفروزاً والزيادة فيه أو النقصان. (الصليبي، محمد، تنموي، الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار، 2006، صفحة 45).

ويدور موضوع الرسالة حول دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية؛ دراسة تحليلية وصفية، فقد لزم منا أن يكون هناك خلفية حول توضيح مفهوم النظام الذي يقوم عليه الوقف؛ لذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى لمفهوم الوقف ومشروعيته، والذي يمثل المدخل الرئيس للرسالة لفهم معنى العام للوقف من ناحية شرعية، والحديث أيضاً عن الأركان والشروط والحكمة من الوقف والنظارة عليه، وسيكون الحديث أيضاً عن موضوع استثمار أموال الوقف من حيث التعريف وحكم استثمار أموال الوقف والضوابط الشرعية لاستثمار الوقف.

المبحث الأول- مفهوم الوقف وأنواعه

أولاً- تعريف الوقف:

1- يعرف الوقف لغةً على أنه (الحبس) مطلقاً سواء كان حسياً أو معنوياً، وهو مصدر وقف، بمعنى حبست وأوقفت، ثم اشتهر إطلاق المصدر على الشيء الموقوف نفسه (ابن منظور ،لسان العرب،ط3، 1414هـ) (الفيروز آبادي، الجزء 2 صفحة 203).ومنه ما جاء في الحديث الشريف "إن شئت حبست أصلها أو تصدقت بها" (صحيح البخاري (2772) ، صحيح مسلم (1632)).

والوقف والحبس بمعنى واحد وكذلك التسبيل يقال: (سبلت الثمرة بالتشديد أي جعلتها في سبل الخير وأنواع البر) (الفيومي، المصباح المنير، ج2، 1987، صفحة 265)

وقد حظي الوقف كدلالة لغوية وفقهية وحضارية بعناية فائقة من قبل الباحثين والدارسين، ونظروا إليه من زوايا مختلفة، ففي اللغة لم يخرجوا عن بعضهم، وبخصوص الإصطلاح إتفق الجميع على معنى واحد.

وفي الاصطلاح: يعرّف الوقف بأنه: حبسُ العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة ومعناه بقاء العين على ملك الواقف، مع منعه من التصرف فيها (المرغناني، الهداية مع شرح بداية المهتدي، مع شرح اللكنوي(14/13،1/3)، 2008) وهو أيضاً: "حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، على مصرف مباح موجود (الشربيني، مغني المحتاج، ج3، 1414هـ) .

وقد حاز الوقف في الإسلام وثقافته وأحكامه، إهتماماً خاصاً من علماء الأمةK وفي مقدمتهم سلفها الصالح، لما ورد في القران الكريم من آيات كريمات تحض على فعل الخير والعمل من أجل الآخرة ، وكذلك ما ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث وآثار تشجع على الأمر بالمعروف وفعل الخير، من أجل خدمة الفرد والمجتمع.

وقد جاء تعريف الوقف تعريفاً قانونياً وتعريفاً اقتصادياً:

أ- التعريف القانوني: فقد نصت المادة الأولى من قانون العدل والإنصاف العثماني لحل مشكلة الأوقاف بـ محمد باشا وهو الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنه "حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر". (سيسالم، والدحدوح، سليمان، مازن ومهنا، اسحق، مجموعة القوانين الفلسطينية، ج10، 1977، صفحة 722).

كما عرّف قانون الأوقاف الخيرية لسنة 1924م في المادة(2) أن الوقف يعتبر الملك موقوفاً على وجوه خيرية إذا وجد التزام مقترن بملكيته ناشئ عن اعتقاد في صاحبه ومقبول منه أو عن اعتقاد صرح به صاحبه وقبل به لاستعمال الملك وغلته وإيراده لوجوه البر والإحسان خاصة وإن كانت ملكيته مستقرة فيه اسمياً، (العاني، أسامة، صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهيه اقتصادية، صفحة 92، 2008).

فقد تعددت الأنظمة التي حكمت فلسطين بدأت بالحكم التركي، والاحتلال الانجليزي، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، ومروراً بالحكم الأردني للضفة الغربية من عام 1948 حتى عام 1967. وكذلك الحكم المصري لقطاع غزة في الفترة المذكورة نفسها، إلى أن مرت أيضا باحتلال إسرائيل لما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، فكل حقبة من هذه الحقب والمراحل تركت وراءها العديد من الأنظمة

والقوانين التي كانت تحكم بها، على اختلاف الانظمة التي كانت تحكم شقي الوطن: الضفة وغزة (القانون الاردني، والقانون المصري) والتي عقدت من موضوع التعامل مع الأراضي في فلسطين بتملكها أو حتى إجراء تسوية لها (سليمان، سلمى، النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين، 2014)

أما بخصوص القوانين التي تعد قريبة من القانون الفلسطيني في المادة(320) في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عرفه بأنه" حبس المال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المال" كما أن القانون الجزائري عرفه في المادة(3) من القانون(91-10) بأنه "حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بمنفعته على الفقراء أو وجه من وجوه البر والخير، أما القانون المصري والقانون الأردني فهما مطبقان في فلسطين، (قحف، منذر، الوقف الاسلامي تطوره، ادارته، تنميته، 2000).

ومما تقدم ذكره نجد أنه يوجد تطابق بين مفهوم الوقف لغة وقانوناً، إذ إن كلاهما يدلل على الغايات الأساسية للوقف وهي (الحبس) للمال والتصدق به وبمنفعته.

ب- التعريف اقتصادياً:

فقد عرّف على أنه تحويل الأموال من أن تكون مستهلكة ومستثمرة في أصول رأسمالية وإنتاجية، لتكون منتجة للمنافع والإيرادات التي تستهلك مستقبلاً، جماعة وأفراداً، فهذه العملية تجمع ما بين الادخار والاستثمار معاً، وهي بحد ذاتها تعمل على إقتطاع أموال كان من الممكن للواقف أن يقوم بإستهلاكها مباشرة أو يقوم بتحويلها إلى سلعة استهلاكية عن الاستهلاك الآني، وتتحول في نفسه إلى استثمار يهدف إلى الزيادة في الثروة الإنتاجية للمجتمعات. (قحف، منذر، الوقف الاسلامي تطوره، ادارته، تنميته، 2000)

فالوقف في مضمونه الاقتصادي: عملية تنموية، وثروة إنتاجية. فلا يباع، ولا يستهلك، ويحرم الانتقاص منه، أو التعدي عليه، كما يمنع تعطيله عن الاستثمار. فهو إذن ثروة تراكمية، تزيد يوماً بعد يوم، بحيث تضاف -دائمًا- أوقاف جديدة إلى ما هو موجود من أوقاف قديمة. (باقر الصدر، محمد، اقتصادنا دراسة موضوعية، 1987، صفحة 346).

ثانياً- أنواع الوقف

ينقسم الوقف إلى عدة أنواع وفق اعتبارات متعددة كما يلي:

1- أنواع الوقف:

بعد أن اتسع الوقف في العصور القديمة ومنها العصر الأموي وما بعده من العصور اللاحقة، فقد تبعه تقسيم للوقف منها ما نسميه بالوقف العام(الخيري) ومنها ما نسميه بالوقف الخاص(الذري) ولا يوجد إمكانية لضبطهما بمدة زمنية لهذا التقسيم وتصنيفه له (د. الزحيلي. الفقه الاسلامي وادلته الجزء 8، 1966)

أ-الوقف الخيري: فقد كانت له عدة تعريفات نذكر منها: بانه "حبس العين ومنع التصرف به من بيع أو شراء أو هبه واستغلاله بالشكل السليم وهو التصدق به على عموم الخير ، (قاسم، جمال، واقع الوقف الاسلامي واليات تفعيله وأثره على تنمية الوقف في المحافظات الشمالية الفلسطينية، 2012).

وقد عرّفه البعض بأن الواقف يقصد به وجه البر سواء على أفراد كالفقراء والمساكين أو على مؤسسات كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها والذي بدوره ينعكس على المجتمع بالخير، (منصور،سليم، 2006) ، وإذا كان الوقف على الفقراء على سبيل المثال فيحق لأي فقير أن ينتفع به (الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية الجزء الاول صفحة 40،41، 1977).

ب-الوقف الذري: يطلق على هذا النوع من الوقف مسميات عدة منها الوقف الخاص، والوقف الأهلي، والوقف العائلي، وهو الذي جهل هذا النوع من الوقف استحقاق ريعه لنفس الواقف أو ذريته أو أحفاده ونحوهم من أقربائه، فهو مصرف الوقف محصور فقط على عائلته وقرابته وليس على جهة بر عامة (الاغبري، دور الاوقاف في مجال دعم التعليم والبحث العلمي، 2004)

ولكن هذا النوع من الوقف، وإن كان ما زال موجوداً عندنا في فلسطين، إلا أنه ألغي في قطاع غزة بموجب قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات سنة 1954م، حيث صدر هذا القانون متأثراً بموقف المشرع المصري الذي ألغى الوقف الذري في مصر بموجب قانون رقم 180 سنة 1952م (عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، سلسة تقارير قانونية(30)، 2002).

2- أغراض الوقف:

فقد تنوعت أغراض الوقف بحسب تعدد الأوجه المختلفة للبر ، إذ يمكن ذكر أهمها والتي تتمثل بما يلي: (العياشي، فداء، مسائل في فقه الوقف، صفحه 37، 2008)

أ- نشر الدعوة الإسلامية: ومن أهم مظاهر هذا الغرض وقف المساجد التي كانت منارات لنشر الدعوة وتعليم الناس وتربيتهم وتهذيبهم.

ب- توفير الأمن الغذائي للمجتمع المسلم: ويبين ذلك تصدق أبي طلحة بنخيله وجعل ثمارها للفقراء من أهل قرابته، والبئر التي وقفها عثمان رضي الله عنه على عامة المسلمين.

ج- الرعاية الصحية: تم ادراجه ضمن المحاور التي ظهرت في الدراسة لدى الباحث ، ويعد من أوسع المجالات التي وقف المحبسون أملاكهم عليها، وشملت أنواعاً كثيرة مثل: بناء المستشفيات والعيادات، والبحث المرتبط بالمجالات الطبية كالصيدلة.

د- إعداد القوة: وهي تتجلى في جعل الأمة قادرة على حماية نفسها بنفسها والدفاع عن دينها وعقيدتها، ويظهر هذا من خلال وقف خالد بن الوليد في وقف سلاحه في سبيل الله.

هـ- الوقف على البنية الأساسية: ويكون هذا النوع من الوقف في إنشاء الطرق، والجسور، وآبار الشرب ومثال ذلك بئر رومة في المدينة المنورة والتي أوقفها عثمان رضي الله عنه.

و-إيجاد مصادر مستقرة وثابتة: ويكون هذا النوع من الوقف في إيجاد وتمويلها المصالح العامة حتى تكون الفائدة منه كبيرة وملموسة، ووقف خاص بالمؤسسات الاجتماعية بما يلزمها من وسائل لتلبية احتياجات المجتمع بشكل عام أيضاً. (العياشي، فداء، مسائل في فقه الوقف، صفحه 37، 2008).

3- النظارة على الوقف:

إن من أهم العوامل التي تؤدي إلى تنمية الأوقاف وحسن استثمارها، هي الإدارة الرشيدة والتسيير المثالي لهذه الأوقاف، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تسعى معظم الدول الإسلامية إلى وضع هيكل إداري يكفل التنظيم الحسن للأوقاف.

فقد تعددت عبر الزمن التنظيمات الإدارية والقانونية الخاصة بتنظيم الأملاك الوقفية وإدارتها وفقا للهدف الذي أنشئت من أجله، إلى ما وصلت إليه الآن، فقد كانت الأوقاف ولفترة طويلة تسير تسييراً ذاتياً، فكانت تحت إشراف شخص معين من طرف الواقف أو بموجب حكم قضائي، غير أنه في أحيانٍ كثيرة كان الواقف يحتفظ ويستأثر بحق تسيير الملك الوقفي لنفسه، وكان مسير الوقف يتمتع باستقلالية في تسيير شئون الوقف تحت رقابة القضاء الذي يشكل الضمانة الأساسية للواقف أو الموقوف عليهم لحماية الملك الوقفي، وبالتالي فالتسيير المركزي للوقف هو وضع نظارة الوقف وتسييره وإدارته-ما لم يشترطها الواقف لنفسه-في يد سلطة ممثلة في هيئة إدارية مركزية، سواء كانت وزارة أو هيئة تقوم على إدارة الوقف (حمادي، عبد الوهاب، النظارة على الوقف في التشريع الجزائري، صفحة 215، 2016) .

وسيتم معرفة مفهوم النظارة وناظر الوقف على النحو التالي:

أولاً: مفهوم النظارة : وهي عبارة عن تولي الوقف والقيام به، ويصح بالاتفاق للواقف جعل الولاية لنفسه أو للموقوف عليه أو لغيرهما، وذلك إما بالتعيين كأن يعين فلاناً، أو بالوصف كأن يقول: الأرشد، أو الأعلم، أو الأكبر، أو من به صفة كذا، فمن وجد فيه الشرط له النظر عملاً بالشرط، وفي وقف علي رضي الله عنه شرط النظر لابنه الحسن ثم لابنه الحسين رضي الله عنهما، (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، صفحة 28، 2013)

ثانياً: مفهوم الناظر: الشخص الذي خول له القانون الحق في إدارة الوقف والإشراف عليه يطلق عليه ناظر الوقف، والناظر في اللغة الحافظ، وناظور الزرع والنخل وغيرهما حافظه. (ابن المنظور، لسان العرب، 1988، صفحة 666).

أما اصطلاحاً فيمكن تعريف الناظر بأنه من تولى جميع شئون الوقف بالوكالة في حياة الواقف، وبالوصية بعد مماته، والقيم والمتولي والناظر بمعنى واحد (قاروت، نور بنت حسن بن عبد الحليم، وظائف ناظر الوقف الاسلامي، السنة الثالثة العدد 5 ص 147، 2003).

ووظيفة الناظر تكون بحفظ الوقف وعمارته، وإيجاره، وزرعه، وتحصيل الغلة من اجرة أو زرع أو ثمر، وقسمتها بين المستحقين، وحفظ الأصول والغلات، وعلى كل ناظر الإجتهاد في تنمية الموقوف وصرفه في جهاته على نحو العمارة أو الإصلاح أو إعطاء المستحقين بالوجه الصحيح. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، صفحة 28، 2013، صفحة 28).

* وكما يجب أن تتوفر في الناظر العناصر التالية: (الطنطاوي، محمود، الوصايا والوقف في الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى، 1989)

1- العدالة الظاهرة: إذ يلتزم الناظر بكل المأمورات، وأن يتجنب كل المحظورات الشرعية غير صحيحة.

2- الكفاية: وهي من الصفات التي يجب أن تكون يتصف بها الناظر مثل الشخصية والقدرة على التصرف بشكل صحيح في ما هو ناظر عليه.

3-الإسلام: بحيث أن يكون الموقوف عليه مسلماً أو كانت الجهة إسلامية كمسجد ونحوه، وإن كان الوقف على كافر، جاز شرط النظر فيه لكافر.

4-التكليف: إذ يجب على المكلف أن يكون بالغاً عاقلاً، حتى يستطيع النظر في شئون الوقف، وحتى تكون ولايته على الوقف صحيحة. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، صفحة 28، 2013، صفحة 28).

المبحث الثاني:- استثمار أموال الوقف(حكمه، وضبطه).

لا يخفى على أحد القيمة الثمينة للوقف، وما له من ثقل على التنمية والاستثمار في المجتمعات الإسلامية، ذلك أن الإسلام قد أولى أهمية كبيرة للوقف من خلال تشجيع أصحاب الأموال ، ومن خلال القواعد العلمية الشرعية التي وضعها العلماء المسلمين قديماً وحديثاً لتجديد آليات إدارة الوقف، وذلك عن طريق الأفراد والمؤسسات الوقفية القائمة على الوقف وإدارة توجيهه نحو مستحقيه بالشكل الصحيح، أو عن طريق الجهات التي وقف لها، لذلك يحتل واقع الحال ناحية مهمة من نواحي النمو الاقتصادي للمجتمعات المسلمة. (قرومي، محمد، استثمار اموال الوقف في الجزائر ، مجلة رقم 1، عدد 3، 2016)

أولاً : تعريف الاستثمار

1-الاستثمار لغة: وهو مصدر استثمر، ولها عدة معان أي ظهر ثمره، وثمر الشيء: أي نضج وكمل ويقال: ثمر حاله، أي كثر، وأثمر الشجر: أي بلغ أوان الإثمار، ومادته ثمر وأصلها مرتبط بما تنتجه الأشجار. (ابن المنظور، لسان العرب (106/4))، وقد استعملت مجازاً في نماء المال، أي كثر مال الرجل ،فهو مال مثمور أي كثير مبارك فيه ، وقوم مثمورون كثيرو المال، وثمّر الرجل ماله تثميراً نماه وكثره. (الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس الجزء 10، 1972)

2-الاستثمار اصطلاحاً: فقد عرّف مجمع اللغة العربية الاستثمار أنه: استخدام الأموال في الإنتاج على أن يكون بشراء الآلات والمواد الأولية مباشرة، أو عن طريق شراء الأسهم والسندات بطريقة غير مباشرة، (المعجم الوسيط،ص 100) كما تم تعريفه في الوقت المعاصر على أنه: عبارة أن يتم التعامل بالأموال من أجل الحصول على الربح، أو هو استخدام الأموال في الإنتاج وزيادة الدخل، أو هو عبارة عن نشاط يبذله الفرد ليحصل على عائد مجز (عليان ابراهيم، استثمار الاوقاف الاسلامية في فلسطين، 2011).

3- الاستثمار من منظور اقتصادي: وقد عبّر عنه على أنه التخلي عن موارد الآن أي اليوم للحصول على الإيراد الأكبر من التكلفة الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر مهمة وهي : فارق الوقت، والمردود منه، والفاعلية العملية له، والخطر الذي يكون مرتبط بالمستقبل. (محمد، عجيلة ومصطفى، عبد النبي ومصطفى ، بن نوي، استثمار اموال الوقف وضوابطه الشرعية مع الاشارة لحالة الجزائر، 2006)

4- الاستثمار من مفهوم مالي: وهو ما يقصد به مجموعة من التكاليف المالية التي تعود بأرباح وإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها. (بن نوى مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار، 2005، صفحة ص17).

5- استثمار الوقف: أن القصد من استثمار الوقف هو يتم تحقيق العائد الأكبر من الوقف، أو بعبارة أخرى تأمين أكثر ربح وريع من الأصل للوقف، ويكون بأفضل الطرق المشروعة، ليتم صرفه على جهات الخير الموقوف عليها، ولإمكان حفظ قسم لعمارة الأصل أو اصلاحه أو ترميمه لضمان البقاء على ما هو عليه وإستمراره لإبقائه في العطاء . (بوضياف، عبد الرواق، ادارة الموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، 2006، صفحة 81).

ثانياً: حكم استثمار أموال الوقف.

تمهيد:

استثمار أموال الوقف يعتبر مطلباً شرعياً هاماً، ويترتب عليه مصلحة للوقف وللموقوف عليه وما يحيطهم من مجتمع بأكمله، لذلك سيتم التطرق إلى ثلاثة أمور تخص حكم استثمار أصول الوقف، وحكم استثمار ريع الوقف، وحكم استثمار جزء من ريع الوقف لتنمية أصله على النحو التالي:

1- استثمار أصول الوقف(أو جزء من ريعه): وهذه الأصول إما أن تكون وقفية قائمة موقوفة للإستغلال أو أن تكون موقوفة للانتفاع، وذلك عندما تكون بالإستغلال يعني ذلك أن الواقف وقفها بقصد الحصول على ريعها ثم صرفه على جهات حددها ، وهذا يوجب على الناظر للوقف أن يستغل هذا الوقفك؛ لأن القصد من الوقف لا يتحقق الإ بالإستغلال الصحيح له. (العاني، اسامه، صناديق الوقف الاستثمارية دراسة فقهية اقتصادية، صفحة 104، 2010).

وإن كانت موقوفة للانتفاع بها وهي أن يكون الواقف وقفها لينتفع بها، وليس من أجل الحصول على غلتها ومثال ذلك دار سكنى العجزة أو سيارة إسعاف لنقل المرضى أو الموتى أو كتب لمكتبة مسجد فكل ذلك لا تستغل بل ينتفع بها حسب شرط الواقف (العمار، عبد الله، استثمار اموال الوقف، 2011)

2- استثمار ريع الوقف: قبل الحديث عن ريع الوقف لا بد لنا من الحديث عن أمرين وهما أن يطلق الواقف أي: أنه لا يشترط عليه الاستثمار من عدمه، فالواقف في هذه الحالة مجرد من أي قيد يتعلق بالاستثمار، إذ لا شرط لاستثمار الأصل الموقوف أو عدمه، أما الأمر الآخر: أن حجج الوقف القديمة التي ضاعت وذهب معها شرط الواقف ،فالأمران يتشابهان وهو عدم التصرف بها على الإطلاق . (العياشي، فداء، الاسس الشرعية والمحددات الاقتصادية مجلد عدد 29 ، سلسلة رقم 15، 2015).

ويجب توضيح أمر مهم وهو جواز صرف الوقف على الموقوف عليهم فلا يجوز منعهم منه واستثماره، وذلك لان عقد الوقف ليس المقصود منه تثمير المال وإنما التصدق بالريع على الدوام ،لأن استثمار الريع وعدم صرفه للمستحقين مخالفة لشرط الواقف وهذا لا يجوز، وهذا فيما استحق الموقوف عليهم كل الريع ولم يفضل منه شيء، فإذا لم يكن يستحق الموقوف عليهم كل الريع وفضل من الريع شيء بعد العمارة له ، وقام بأداء حقوق المستحقين له فإنه يجوز لناظر الوقف أن يستثمر ما فضل من غلة الوقف، ومثال ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه عندما لم يقسم أرض العراق ومصر والشام بين الفاتحين، وإنما عمل على وقفها وتركها بأيدي أهلها لزراعتها وأخذ منهم جزءاً من حاصل الزرع (الشعيب، خالد، استثمار اموال الوقف، صفحة 262، 2003)

3- استثمار جزء من ريع الوقف لتنمية أصله: ويكون الوقف في هذا النوع في حالات مختلفة، عند البعض يكون إذا ذكر الواقف في صيغة وقفه تنمية أصله ويكون جزء من غلته، وهذا النوع يكون على الناظر للوقف أن ينظر في هذا الشرط لما له من تأثير على المستقبل لمال الوقف والمصلحة التي تعود على الواقفين، إذا كان ذلك ايجاباً كان على ناظر الوقف لزاماً العلم بمقتضى الشرط والعمل به، والحالة الثانية هي أن ينص

الواقف في شرط وقفه على أن النظر في تنمية الأصل بجزء من غلة للناظر، وهذا يكون عند رؤية مصلحة في هذا العمل، عندها يجب على ناظر الوقف اتباع ما تقتضيه المصلحة للوقف (العاني، اسامه، صناديق الوقف الاستثمارية دراسة فقهية اقتصادية، صفحة 104، 2010، صفحة 224).

وفي هذا النوع من الاستثمار ينص الواقف أيضاً في شرط وقفه على عدم تنمية أصله بجزء من غلته، وانما يصرف جميع الريع في عمارة ما يتم هدمه من الوقف ويقوم بتوزيع الباقي على جهة مصرف الوقف ويكون عمل على شرط الواقف، أو أن يطلق الواقف صيغة وقفه عن أي قيد ما ويتعلق باستثمار جزء من ريعه في تنمية أصل الوقف، وهذا يكون يظهر إتباع ايضاً المصلحة بذلك. (العمار عبد الله، 2003، الصفحات 220-221).

ثالثاً: الضابط الشرعي في استثمار أموال الوقف:

1- وما يقصد بها أن يكون عليه استثمار أموال الوقف لمطابقاً لأحكام ومبادئها الشريعة الإسلامية، التي تعتبر المرجعية الأولى، ويتم بذلك تجنب استثمار لأموال الوقف في المجالات المحرمة شرعاً مثل الربا والغش. (الزهرة، سامي، ضوابط ومجالات أموال الوقف صفحات 292-286، 2017).

2- أساس تحقيق النفع الأكبر للجهات الموقوف عليهم ولا سيما الطبقات الفقيرة: ويقصد بذلك أن يكون جزء من الاستثمار موجهاً نحو المشروعات التي تحقق نفعاً للطبقة الفقيرة، وإيجاد فرص عمل لهم ولأبنائهم بما يحقق التنمية للمجتمعات. (الزهرة، سامي، ضوابط ومجالات أموال الوقف صفحات 292-286، 2017).

3- أساس التوازن: ويقصد بذلك تحقيق التوازن من حيث الآجال والصيغ والأنشطة والمجالات؛ لتقليل المخاطر وزيادة العوائد، فلا يجوز التركيز على منطقة أو مدينة وحرمان أخرى أو التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل وإهمال المتوسطة والطويلة، أو التركيز على صيغة تمويلية دون الصيغ الأخرى، ويحقق التوازن والتنوع للمؤسسات الوقفية تقليل المخاطر وهو أمر مطلوب في هذا المجال. (السلامي، محمد، استثمار أموال الوقف، صفحة 160، 2003).

4- ان يتوافر الخبرة: عند المشرفين على أموال الوقف، والمعرفة التامة، والأمانة على أموال الوقف، وذلك حماية لمال الوقف من الضياع، والتحري الدقيق على القائمين على استثمار الوقف حتى يتم ضمان كفاءة العمل على الوقف وسلامة التصرف فيه، ويمكن ذلك عن طريق لجنة تضم خبراء ومؤسسات خاصة في مجال الاستثمارات والتي بدورها تخدم الوقف بشكل صحيح.

5- أسس التنمية الإقليمية : توجيه أموال الوقف للمشروعات الإقليمية البيئية المحيطة بالمؤسسة الوقفية ثم الأقرب فالأقرب، ولا يجوز التوجه إلى الدول الأجنبية والوطن الإسلامي في حاجة إليها. (الزهرة، سامي، ضوابط ومجالات أموال الوقف صفحات 292-286، 2017).

6- توثيق العقود: ويقصد بذلك وهو أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما يحصل عليه من عائد أو كسب، ومقدار ما يتحمل من خسارة إذا حصلت، وان يكتب ذلك في عقد وموثق حتى لا يحدث أي شك أو ريبة أو يؤدي ذلك إلى ريبة أو جهل. (السلامي، محمد، استثمار أموال الوقف، صفحة 160، 2003، صفحة 160).

7- أساس المحافظة على الأموال الوقفية وتنميتها: ويقصد بذلك عدم التعرض لمال الوقف للمخاطر والحصول على الضمانات اللازمة والمشرعة، وذلك للتقليل من تلك المخاطر وإجراء التوازن بين العوائد والامان، وعدم اكتناز الأموال لمخالفة الشريعة الاسلامية. (الزحيلي، محمد، الاستثمار المعاصر للوقف، صفحة 34، 2000).

8- المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء: وهذه المرحلة هي من أهم المراحل التي يجب أن يقوم بها القائم على أموال الوقف على اختلاف مكانه، إن كان ناظراً أو مديراً أو مؤسسة أو هيئة أو أي صفة كانت، يجب عليه متابعة العمليات الاستثمارية بما يضمن الإطمئنان لسير الخطة والسياسة والبرامج المحددة للعملية الاستثمارية، وتصحيح الانحرافات أن وجدت وبيان أسبابها وعلاجها أولاً بأول وهذا كله يدخل في نطاق المحافظة على الاستثمارات وتنميتها بالشكل السليم. (السلامي، محمد، استثمار أموال الوقف، صفحة 160، 2003، صفحة 160).

رابعاً: وسائل استثمار أموال الوقف.

توجد العديد من الوسائل الاستثمارية، ويجب إختيار الأفضل والأنسب منها:

الوسيلة الأولى: الإجارة

وهي من الوسائل المهمة والأنسب لاستثمار العقارات الموقوفة، وهي الأشهر بين أنواع الاستثمار؛ لأن غالب الأوقاف في العقارات هي مبانٍ وأراضٍ. (الهاجري، عبد الله، تقييم كفاءة استثمار أموال الاوقاف في الكويت، رسالة ماجستير، صفحة 80، 2006)

الوسيلة الثانية: المزارعة

وهي الوسيلة الخاصة بالأراضي الزراعية الموقوفة، ويكون فيها الاستثمار عن طريق إتفاق ناظر الوقف مع طرف آخر، ليقوم بعمل زراعة الأض ويكون الناتج بين الوقف والمزارع حسب ما يتم الإتفاق عليه. (العمار، عبد الله، استصمار اموال الوقف ط1، 2004، الصفحات 223-224).

الوسيلة الثالثة: الإجارتان في الوقف

وهي عبارة عن الإجارة المديدة بإذن من القاضي على عقار الوقف المتوهن الذي يعجز الوقف عن إعادته إلى حالته من العمر ،ان السابق بأجرة معجلة تقارب قيمته وتؤخذ لتعميره، وأجرة مؤجلة ضئيلة سنوية يتجدد العقد عليها وتدفع كل سنة. (الزرقا، مصطفى، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي، 1420هـ، صفحة 53).

الوسيلة الرابعة: السلم

وهو إعطاء نقد عاجل معلوم بسلع موصوفة بوصف منضبط مؤجلة التسليم بأجل محدد، وهو مجال للاستثمار جيد ومهم ومربح؛ لأنه في الغالب، يكون سعر السلعة وقت العقد وتسليم الثمن أرخص من سعر السلعة وقت تسليمها، مراعاة لتقديم الثمن وتأجيل المثمن، وهذا في الغالب يضمن ربحاً، للمسلّم أي مشتري السلع، حيث يبيع هذه السلع بسعر أغلى مما اشتراها به، فيربح. (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العددالرابع، الجزء الثالث، ص١٨١١–٢١٦٥).

الوسيلة الخامسة: الإستصناع

ويعرف بأنه" عقد على مبيع في الذمة، يشترط فيه العمل على وجه مخصوص" (علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 5، صفحة 3)

وهو عبارة عن العقود الحديثة نسبياً، ويكون بإتفاق يقوم بين مؤسسة الوقف وإحدى الجهات الأخرى على القيام بمشروع معين في أرض الوقف أو العقار، فتقدم مؤسسة الوقف المواصفات والمقاييس المطلوبة كافة لإقامة المشروع، ثم تقوم الجهة المتفقة معها بإنجاز المشروع، وبعد إتمام المشروع تقوم مؤسسة الوقف بالتأكد من مطابقة المواصفات، ومقابل إنجاز المشروع وهو ثمن يدفع بأقساط تحدد قيمتها ومواعيد استحقاقها، باعتبار ما يتوقع من استغلال المشروع وعائده. (الحداد، احمد بن عبد العزيز، من فقه الوقف، الطبعة الاولى، صفحة 146، 2009).

الوسيلة السادسة: المضاربة

وهي عبارة عن عقد الشراكة الذي يكون بين صاحب المال والمضارب، على أن يدفع صاحب المال رأس مال الشركة، ويقوم المضارب بالعمل للاستثمار، ويكون الربح متفق عليه على النصف أو الثلث أو الربع، حيث يصرف هذا الربح المخصص للوقف في مصارف هذا الوقف التي عينها الواقف، وإن هذه الصيغة الجديدة "المضاربة الوقفية "التي يفهم منها أن الأرباح التي من المفترض أن تعود إلى الواقفين ستوزع على أوجه البر التي يحددها هؤلاء .فالمضاربة الوقفية بهذا المفهوم ستكون منسجمة مع مبدأ المغنم بالمغرم "من جهة، كما ستؤدي الغرض من تأسيس الوقف النقدي ألا وهو حبس المال وتسبيل المنفعة. (الهاجري، عبد الله، تقييم كفاءة استثمار أموال الاوقاف في الكويت، رسالة ماجستير، صفحة 80، 2006).

الوسيلة السابعة: الصناديق الوقفية

وهي عبارة عن تجميع أموال النقد الوقفية من عدد من الأشخاص ويكون عن طريق التبرع والأسهم، وذلك لاستثمار هذه الأموال، ومن ثم إنفاق ريعها وكسبها على مصلحة عامة لتحقق المنفعة للأفراد والمجتمع، بهدف إحياء سنة الوقف وتحقيق أهداف الخير التي تعود بالمنفعة على الأفراد والمجتمع العام والخاص. (العاني، أسامة، صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهيه اقتصادية، صفحة 92، 2008).

الوسيلة الثامنة: المرصد

ويكون هذا بالاتفاق بين إدارة الوقف، وبين المستأجر ويقوم بإصلاح الأرض وعمارتها وتكون نفقاتها ديناً مرصداً على الواقف يأخذه المستأجر من الناتج، ثم يعطى للواقف بعد ذلك الأجرة المتفق عليها، وهذا أن ما يكون عندما تكون الأرض خربة لا توجد غلة لإصلاحها، بعدم رغبة الناس بإستئجارها مدة طويلة فيؤخذ منه أجرة معجلة لإصلاح الأرض، وبعدها لا تبقى الطريقة التي تأتي في آخر المراتب من الطرق الممكنة لإجازة الوقف. (اليماني، ليلى، مصادر تمويل الوقف وصيغه التقليدية والحديثة، 2013)

الفصل الثالث

دور الوقف في مجالات التنمية الاقتصادية

وقد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية(المفهوم والأبعاد).

المبحث الثاني: الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: حوكمة الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

مفهوم التنمية يعد من المفاهيم الحديثة التي شاعت في العقود الأخيرة من خلال الدراسات العلمية والتقارير الدولية التي ترصد حياة الانسان وتسعى إلى إيجاد بيئة أفضل للعيش وممارسة للحياة، وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية ظهر حديثاً، الإ أن الفكرة التنمية ليست حديثة على المجتمعات، بل تمتد بامتداد الوجود الإنساني، فالسعي للتنمية والتطور والنماء ملازم لمسيرة الإنسان في حياته، وقد شكل أحد الوسائل التي تطورت بها الحياة البشرية على كوكب الأرض، وقد شهدت الحياة البشرية تطوراً في مفهوم التنمية حتى استقر إلى ما وصلت إليه تقارير الأمم المتحدة التي ترصد هذه التنمية منذ خمسينيات القرن الماضي.

ويرجع تطور تعريف التنمية إلى تعدد رؤية الباحثين له باختلاف رؤيتهم وتخصصهم وإهتمامهم، إذ يرى البعض الجانب الاقتصادي، فيما نظر البعض الآخر إلى التنمية من جانبها الاجتماعي، إلا أن هذه التعريفات لم تصمد طويلاً، إذ سريعاً ما تطور التعريف ليشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية. (حارب، سعيد عبد الله، أسس تنمية الموارد البشرية من منظور اسلامي،العدد 532، مجلة الوعي 2010).

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

أولاً- تعريف التنمية لغة:

مشتقة من نما أي بمعنى زاد أو كثر، ويقال نما المال نمواً أي زاد، ونماه أي زاده، فالتنمية تكون زيادة المال. مصدر للفعل نما (المعجم الوسيط، مجمع اللغة، صفحة 956).

فالتنمية تعني: "الاستثمار الأمثل للموارد محدودة الوفرة لتأمين حالة من الرفاهية الاجتماعية المستمرة والمتزايدة لتبلغ حدها الأقصى، وهي عملية توسيع لهذه الخيارات للشعوب، وتنطوي على عملية توسيع الخيارات الانسانية على ارتباطها محورياً بأهم موضوعين وهما القدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر. (الشريدة، يوسف، واقع ومستقبل التنمية الانسانية في العراق، صفحة 6، 2006).

ثانياً- تعريف التنمية الاقتصادية اصطلاحاً:

على اختلاف مفاهيم التنمية التي ظهرت والسبب الرئيس إلى ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها والشمولية لها، فالبعض إقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كمجال الإقتصاد، فيقتصر على المفهوم هذا المجال، بينما البعض الآخر يرى أنه عملية شاملة على اختلاف المجالات، فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية، على الرغم من ذلك فإن كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدد إذا أطلقت فتنصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية. (الهنداوي، حسن، التعليم وإشكاليات التنمية عدد الصفحات 167 صفحة، 2004).

ثالثاً- التنمية الاقتصادية مفهوماً مرادفاً للنمو الاقتصادي

ويقصد بالتنمية الاقتصادية أيضاً على أنها تحريك وتنشيط الإقتصاد من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد لغايات تشجيع الاستثمار ، وهنا يجب مراعاة الفرق والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ،فالنمو الاقتصادي يعني زيادة في نسبة الدخل القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، فزيادة رأس المال وزيادة عدد السكان والقوى العاملة وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات ،كل ذلك يؤدي إلى نمو المجتمعات نمواً طبيعياً، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة إلى تحقيق معدلات نمو عالية الإ أنه يمكن استخدام كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كمرادفات بحكم أنها تشترك في عناصر متشابهة. (جدار، رياض، الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة صفحة 3، 2017).

من خلال ما تم توضيحه سابقاً لمفهوم التنمية الاقتصادية أرى أن التنمية الاقتصادية لا تنظر إلى الجانب الاقتصادي فقط بل تأخذ هذا الجانب في إرتباط وثيق ومتفاعل مع كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسلوكية للمجتمع، وهذه جميعاً تكون المفهوم الشامل للتنمية، وبناءً عليه يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية بأنها : مفهوم واسع يشمل بجانب النمو الاقتصادي عمل تغيرات جوهرية في مختلف جوانب الحياة سواء كانت جوانب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية تضمن وتوفر للانسان

الحياة الكريمة. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في أوقاف غزة –فلسطين، صفحة 37، 2013).

رابعاً– أبعاد التنمية الاقتصادية

التنمية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات عملية جذرية شاملة لكل جوانب الحياة في المجتمع وفي الدولة والهياكل (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسلوكية والنظم السياسية، النظم الإدارية، المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية.

وتهتم التنمية بجميع الأفراد والجماعات والتخصصات والمهارات المختلفة من ناحية تفاعليها مع بعضها البعض حيث تكون مترابطة يساعد نمو أحدها الأخرى. وتسعى التنمية الاجتماعية والاقتصادية دائماً إلى الأفضل وهي قابلة للإستمرار، وتعتبر الإنسان فاعلاً ونشطاً ومشاركته أساسية وليس مجرد مستفيد .ووفقاً لهذا المفهوم فان الانسان هو الموضوع الأساسي في التنمية البشرية، يعني دراسة (الأبعاد مكونات – أنواع – غايات) كإشباع الحاجات المختلفة مثل رفع مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تحسين نوعية حياة الانسان منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفكرية ،العلمية .وتستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي (الحراري، صلاح الدين أبو بكر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفاهيمها وعناصرها وابعادها ومعوقاتها– الحالة الليبية، 2016، صفحة 254)

وهناك أربعة أبعاد رئيسية للتنمية على الشمول وهي:

1– أبعاد اقتصادية: وتذهب في الجوهر إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما. (مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية)

2– أبعاد اجتماعية: وهي التي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة وذلك بتحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية كافة أفراد المجتمع، وزيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة، والعمل على تنمية الثقافة الوطنية للتشارك في برامج التنمية كي تحدث التغيير اللازم لتطوير المجتمع. (الكفري، مصطفى، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، الحوار المتمدن، ع 816، 2004، 2004).

3– أبعاد سياسية: تعرف بأنها عميلة تغير إجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة عن طريق إيجاد نظم سياسية تعددية، أي أنه تشارك في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع والتي تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية، والتي تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية، بحيث توفر الإستقرار السياسي المنشود، والذي بدوره يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية، على شاكلة نظم الدول المتقدمة سياسيا وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة

الوطنية. (الحراري، صلاح الدين أبو بكر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفاهيمها وعناصرها وابعادها ومعوقاتها– الحالة الليبية، 2016، صفحة 255)

4– أبعاد تنظيمية وإدارية: تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في الهياكل والنظم وأساليب الجهاز الإداري وتغيير في قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون بها، وتغيير أنماط السلوك البشري من أجل تطوير هذا الجهاز لتحقيق أهداف التنمية بفعالية، بتغيير جميع الهياكل التنظيمية والقوانين واللوائح المعمول بها وتحديدها، وتطوير وتنمية معلومات الأفراد وتنميتها، وتحسين بيئة عملهم الإداري. (الحراري، صلاح الدين أبو بكر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفاهيمها وعناصرها وابعادها ومعوقاتها– الحالة الليبية، 2016).

خامساً: التنمية البشرية:

ظهر مفهوم التنمية البشرية كواحد من مفاهيم التنمية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، لأنه جاء بديلاً لكثير من مصطلحات التنمية نذكر منها: تنمية الموارد البشرية، وتنمية رأس المال البشري، وتنمية العنصر البشري، وقد كان الهدف من هذا المصطلح جعل البشر هدفاً من الأهداف التنموية الاقتصادية، وقد عرفت التنمية المستدامة على أنها عملية توسيع الخيارات للأفراد، وهذه الخيارات ممكن أن تكون على الإطلاق أو ممكن أن تتغير مع مرور الوقت، ولكن ليس بالإستغناء عن الخيارات الأساسية من حياة كريمة وصحية بالحصول على الدواء اللازم لهم، لكن هذه التنمية على تقتصر لا هذا فقط، بل لا من يجب خيارات إضافية منها الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافية إلى التمتع بغرض الإبداع والانتاج والتمتع بحقوق الانسان المكفولة، كي تصل إلى بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية، قائمة على الإبداع. (قابوسة علي، بن الحبيب طه، بلهوشات محمد الامين، 2018، صفحة 794)

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهداف أساسية ومهمة من أهداف التنمية البشرية هي القضاء على الفقر، والعمل على استدامة الرزق، وخلق الوظائف، وخلق سبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها وكل ذلك يعتمد على تنمية التعليم وتطوير قدرات الفرد المعرفية والتقنية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، 1997).

سادساً: أبعاد التنمية البشرية

للتنمية البشرية أبعاد خمسة وهي كالآتي: (شرقاوي، عبد الوهاب، الابعاد الاستراتيجية للتنمية البشرية، 2019، صفحة 29)

أولاً: التمكين: ويقصد به تطوير القابلية عند الأفراد وذلك بوصفهم أفراداً وأعضاء في المجتمع، أي أنه لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الأفراد، بل الأفراد ينبغي أن يحققوها، فالأفراد الذين هم الأقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

ثانياً: الانصاف: وهو إتاحة الفرصة المتكافئة للجميع، على ألا تقتصر على الدخل المالي، بل تشمل إلغاء العوائق على أساس النوع الاجتماعي أو العنصر أو القومية أو التحضر، والتي تحول دون الحصول على الفرص المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المجتمع.

ثالثاً: الإستدامة: وهذا المصطلح الذي يعرف بالتنمية البشرية، وهي تعني توفير احتياجات جيل حاضر دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان، وعليه يجب توفير فرص التنمية للحاضر والمستقبل.

رابعاً: المشاركة: وهي حصول الفرد في المجتمع على المشاركة بالحقوق والواجبات والوصول إلى المشاركة بصنع القرار حتى يعمل الفرد بفعالية في العمليات المختلفة والتي تؤثر على حياتهم اليومية.

خامساً: الحرية: كلما كان الفرد فقيراً ومريضاً وأمياً وضحية ومحروماً من الحقوق البسيطة، عندها لا يملك حريته وعندما لا يملك حريته فإن التنمية البشرية ستكون معطلة.

بالتالي ومن خلال ما تم ذكره لأبعاد التنمية البشرية، نجد أن الفرد في المجتمع لا بد أن يكون الوسيلة والهدف النهائي للتنمية البشرية، ولا بد إن تصب كل حصيلة أن جازاتها لصالح هذا الفرد، فهو يعتبر خليفة الله في الأرض، والذي كرمه على جميع خلقه.

المبحث الثاني

الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد لعب الوقف الدور الفعال في المجتمعات في خدمة الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بما وفره من موارد ثابتة لدعم جميعها الجوانب، فتراجع هذا الدور لضعف المجتمعات نتيجة الصراعات الداخلية وإعتداءات خارجية، وقد ساءت الإدارة القائمة على الوقف لتصل إلى عدم الاستقلالية وجفاف في الموارد، والسبب يعود إلى معاناة بعض الدول من إنخفاض في مستوى الدخل لأفرادها، وتفشي الفقر والجهل والمجاعة، واختلال في ميزانها التي تعاني منه الكثير من المجتمعات. (جعفر ، سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، 2013-2014، صفحة 67).

أولاً- دور الوقف في المجال الاقتصادي

الوقف ويعتبر مورداً اقتصادياً مهماً، ونظراً لإسهامه في ترتيب علاقات المجتمع، فالمضمون الاقتصادي لا تعني أن نعمل على تجميد رؤوس الأموال والثروة وعدم الانتفاع منها، بل لا بد لنا أن نعتبرها المصدر الاقتصادي الذي يهدف إلى توليد دخل مستمر، ليوفر الحاجة الأساسية للمستهدفين حاضراً ومستقبلاً. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في أوقاف غزة –فلسطين، صفحة 37، 2013) ويعتبر الوقف أحد الأنشطة الهامة لتفعيل دور يؤثر على اقتصاد المجتمعات، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وتحقيق النمو، وتخفيف من العوائق والانحراف الذي بدوره يؤثر على الإقتصاد، فالدور الذي يقوم عليه الوقف وهو تفعيل الدورة الاقتصادية وانعاشها وإخراجها من السقوط، فقد أسهم الوقف في معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية وهو الفقر، وقد كان الأثر الكبير والبارز لإسهام الوقف في المجال الاقتصادي من تنوع الأنشطة والآثار المتعددة. (سليم، منصور، الوقف والاقتصاد، بحوث اقتصادية عربية العدد 52، صفحة 24، 2010). ومن أبرز العناصر كالآتي:

1- دور الوقف في العملية الإنتاجية

دور الوقف على الاستثمار للمال الموقوف أو استغلاله للأصول الوقفية من أهم المشاريع الاستثمارية، بحيث يعد من أهم الأمور الأساسية التي يجب على الوقف القيام بها حتى يستمر وينمو وتحقق الأهداف، ويعتبر العمل الانتاجي والاستثماري والعمراني هو أحد الأسس للبقاء والإستمرار، الذي بدوره يسبب الأعباء والمصاريف المستوجبة على المؤسسات الوقفية، لانه لا يمكن أن تقوم العمليات الاستثمارية إذا ظلت على المشاريع الخدماتية، الكل منا يعرف أن الوقف غرضه الخير والانسان، فيجب أن تدار على الأسس اقتصادية صحيحة. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في أوقاف غزة –فلسطين، صفحة 37، 2013، صفحة 41). والوقف يسهم في زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري من خلال الإنفاق الإستهلاكي ويتم ذلك بانفاق جزء من موارد الوقف على توفير الأكل والملبس والمسكن، وأهم الحاجات الإستهلاكية، وتخصيص عوائد الوقف على الطلبة والمحتاجين والمرضى، ويدخل أيضاً في الإنفاق

الخدماتي والاستثماري والذي يكون في بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، والانفاق في مجال التجارة مثل إقامة الأسواق وانشاء وتأجير المحلات التجارية وإقامة المصانع، والزراعية في تأجير الأراضي وزراعتها، والبناء والتشييد من أجل المتاجرة بها من العقارات وكثير من المشاريع الاستثمارية. (سليم، منصور، الوقف والاقتصاد، بحوث اقتصادية عربية العدد 52، صفحة 24، 2010، صفحة 25).

2- دور الوقف في التقليل من مشاكل البطالة

الدور الذي يقوم به الوقف في حل مشكلة البطالة التي لها التأثير الكبير على التنمية في المجتمعات، ويبرز حل المشكلة بشكل مباشر عن طريق استخدام المؤسسات الوقفية من الأيدي العاملة على اختلاف مناطقهم، وهذا يسهم في تقليل أعداد العاطلين عن العمل والمتسولين وزيادة على الطلب على الأيدي العاملة العاطلة لتشغيلها، والمعالجة غير المباشرة تكمن في مساهمة الوقف في نوعية العمل في هذه المناطق لترفع من كفاءة القدرات الإنتاجية عندهم. (البغدادي، محمد سعيد، الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي، 2017، صفحة 86).

3- توفير التمويل الذاتي

إدارة الوقف تقوم في أغلب الأحيان بتوفير الموارد الكثيرة ويتم تغطيتها بنفقات كثيرة، الأمر الذي يقف في وجه الوقف ويوقع في مصاعب كثيرة، فتلجأ الحكومات إلى الإقتراض البنكي الداخلي والخارجي وهذا يضعف من كرامة الأمة وسيادتها على مواردها المختلفة، لتعتمد على المعونات الخارجية وتصبح بلداً تابعاً ويرتبط إقتصادها بالخارج. (سليم، منصور، الوقف والاقتصاد، بحوث اقتصادية عربية العدد 52، صفحة 24، 2010).

4- عمل الوقف على تحقيق توزيع الثروات وتخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات

من المسائل المهمة في حياة الشعوب من الناحية الاجتماعية، فمؤسسة الوقف تعمل على النهوض بعملية التوزيع العادل لصالح الطبقات المهمشة والفقيرة، مما يؤدي إلى ذلك عدم حبس المال في أيدٍ محدودة، والذي يقضي على مشكلة الفوارق بين الطبقات خاصة عندما يتم إشباع حاجات الأفراد المهمشين من العمل وتوفير فرص عمل لهم، والذي يعمل أيضا على التقليل من عملية التنافس الدنيوي والصراع البشري، بهذا يسهم الوقف في توزيع هذه الثروة على الأفراد، وإنهاء ظهور الطبقات في المجتمع. (بن عزة هشام، الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صفحة 130، 2017). اما مشكلة تخفيض مشكلة الفوارق بين هذه الطبقات فيسهم الوقف في التوزيع الصحيح للموارد على هذه الطبقات الاجتماعية والتي تساعدهم على سد حاجاتهم وتحولهم من افراد مستهلكين إلى افراد منتجين مما يرفع من المستوى المعيشي لهم، وتتقارب الفجوة بين الطبقات عند اشباع حاجة الفقير، وتوفير الحياة الكريمة وفرصة العمل له ليصبح فرداً منتجاً. (سليم، منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، 2004، صفحة 116).

ثانياً: دور الوقف في الجانب الاجتماعي والأخلاقي

ان الدور الذي تقوم به مؤسسة الوقف له أهمية كبيرة في الجانب الاجتماعي والأخلاقي، وذلك في الإنفاق على المشروعات الخيرية ذات الطابع الإنساني، والتي تندرج في جملة العمل الصالح الذي يشمل نفعه على الأفراد بالمجتمع، ولا يكاد يوجد جانب من جوانب الحياة في المجتمع إلا وله صلة بنظام الأوقاف سواء من قريب أو من بعيد، ودائما تكون الدوافع اجتماعية وعمل الوقف في الأصل إجتماعي. (الودغيري، صفية، الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية، 2012).

كما وتعتبر مؤسسة الوقف دعامة لعمل الخير والتكافل الاجتماعي الذي ينبع من الدافع الأخلاقي، ليكون ريع هذه الأموال كصدقة جارية لا تنقطع، والتفكير بالأجر والثواب على الواقف له، فكل أموال الوقف ومؤسساتها على اختلاف مسمياتها تكفل في غالب الأمر الكثير من الأفراد منهم الأيتام والفقراء والمساكين والضعفاء وذوو العاهات والأطفال، وبوجود الوقف وجد كل هؤلاء الرعاية لهم وبذلك يظهر دور الوقف في الجانب الاجتماعي. (السدحان، عبد الله، مقال بعنوان الأوقاف وأثرها في دعم الأعمال الخيرية في المجتمع، صفحة 5، 2006) وقد إختلفت القضايا التي أسهم الوقف من معالجتها والحد منها على اختلاف الفترات والأماكن التي مرت بها ويمكن ذكر البعض منها كالتالي:

1- دور الوقف في القضاء على الفقر:

إن الوقف هو الصيغة التاريخية التي ابتكرها المسلمون للتقرب إلى الله عز وجل، وذلك من خلال المشاركة في بناء مجتمعاتهم وإعمار الأرض أضف إلى ذلك باعتبار الوقف يمثل صورة من أروع صور التعاون الانساني، وينبوعاً فياضاً من ينابيع الخير، وذلك وفق الإستطاعة كي يخرجوا الناس من الفقر الذي هم فيه ومن الآثار السلبية التي تدفع الناس إلى عملها في حياتهم من سلوكيات مرفوضة ، وإلى تدهور الوضع الصحي والنفسي لديهم وإن كانت الأوقاف قد تعددت مصارفها، حسب الأغراض التي يحددها الواقفون في مجالات(القضايا الاجتماعية ،دور العبادة ،التعليم والثقافة ،الصحة ،الإقتصاد ،البيئة ، وغيرها)، إلا أن البيئة قد نالت نصيب الأسد لكونها تمثل مصلحة عامة، تحيط بالانسان وصلاحها، هو صلاحه، وإستدامة نمائها، هو ضمان لجودة حياته ويتجلى دور الوقف بالتصدي لمشكلة الفقر كون الوقف جوهر رسالته محاربة الفقر خصوصاً أن مجال الاستثمار واسع امام المشاريع الوقفية ولو ضمت أموال الزكاة مع أموال الوقف لما بقي فقير واحد في مجتمعنا (الجعبري، محمد، الوقف الإسلامي يقضي على الفقر، ندوة علمية، 2021).

2- الوقف يشجع التكافل الاجتماعي وينشر روح التراحم:

يعد الوقف في حقيقته صدقة تطوعية ،يبتغي الإنسان ثوابها، ويتسم بإتساع مجالاته والمقدرة على تطوير أساليبه بما يكفل للمجتمع التراحم والتواد بين أفراده على مر الأجيال، فقد تميز الوقف أيضاً بوجود نوعين من الوقف وهما: الوقف الخيري الذي يمثل في تخصيص الأموال وصرفها في وجوه البر، والمتنوعة في بناء دور العبادة ومراكز الإيواء للعجزة ومراكز رعاية صحية وثقافية واجتماعية وتعليمية وأمنية، اما ما يخص الوقف الأهلي فهو على صورة وضع الشخص ملكه ووقفه لذريته من الفقراء على أن تؤول من بعدهم لوجه الخير

العامة، وتقوم فكرة الوقف على بث روح التراحم بين أفراد المجتمع وتماسك مجتمعي وتقوية روابط العائلات مع بعضهم البعض. (المرسي، السيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الاسلامية العدد 2، 2006، صفحة 62)

3- دور الوقف في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن الدولة:

العلاقة بين الوقف والحياة الاجتماعية علاقة وثيقة، لأن الوقف وضع أصلاً لخدمة الإنسان ومساعدته في حياته اليومية ، وذلك كله يصب في خدمة المجمع ، وهو فضلاً عن النزعة الدينية التي تشجع على أدائه وحصول الإنسان على الثواب من خلاله ،فالوقف شمل كل أنماط الحياة الاجتماعية، كرعاية المساجد، والأراضي- الخانات -ودور العلم -والمستشفيات -والمكتبات-والآبار-ومشاريع رعاية الفقراء -والآبار للزروع والماشية - وغير ذلك الكثير من الجوانب الحياتية والاجتماعية التي احتوتها استثمارات الأوقاف، وفي مقابل ذلك أسهمت الأوقاف ذاتها في تحريك الدوافع الداخلية وجوانب الخير عند الكثير من أفراد المجتمع ، حين أدركوا عظيم الفائدة والثواب الذي يوصلهم من وقف أموالهم، كما يمكن أن تسهم أموال الوقف في إعادة توزيع ثروة المجتمع ، والتقليل قدر المستطاع من الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء وذلك بانتهاج سياسة وسط فلا تزيد الأغنياء غنى ولا الفقراء فقراً، وهي خطوة في طريق التنمية الاجتماعية أسهمت فيها أموال الوقف. (الزيدي، عبد الهادي، الوقف ودوره في تنمية موارد الدولة، صفحة 14، 2017).

ثالثاً: دور الوقف في الجانب الديني:

عند الحديث عن الوقف وما يتعلق بالجانب الديني لا بد لنا أن نبني على موضوع التقرب إلى الله تعالى وإبتغاء مرضاته عن طريق الأعمال التي يؤديها الوقف للمجتمع، حيث أن الوقف على مر التاريخ الإسلامي عبر عن الحالة المزدهرة والحالة الخاصة في توفير الموارد العينية والمادية والتي تلزم لإيجاد الصيغة التكافلية في جميع المجالات المهمة للمجتمع المسلم، أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو علمية، ويكون بالحسبان الدور الأساسي هو دور إنمائي يعمل على موازنة شتى المجالات المختلفة بالمجتمع، وهدفها تحقيق التكافل بين الأفراد. (عبد السلام، مصطفى محمود عبد العال، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، 2007، صفحة 41) والعلاقة التي تربط الوقف بالدعوة الإسلامية علاقة وثيقة ،فالوقف هو وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله عز وجل في وقف شيئ، في الجهاد والتعليم أو على المسلمين الجدد في ترغيبهم في إسلامهم وتثبيتاً لهم ، وقد كان للوقف دوراً هاما في دعم المؤسسات والميادين في الدعوة والمساندة لهم، وإيجاد اقتصاديات ثابتة لتثبيتهم كالمسجد والكتب ودور العلم والربط والزوايا والخوانق والخلاوى مما كان لها الأثر الكبير في قيامها بوظائفها على أكمل وجه. (محمد مرسي، الوقف وأثره في نشر الدعوة الاسلامية، مجلد 33، صفحة 35، 2007)
وهنا لا بد أن يظهر الهدف الأساسي للوقف في الجانب الديني وذلك من خلال حفظ مكانة الدين، وكان يظهر ذلك بتوفير السبل المناسبة للدعوة الإسلامية، وفي جوانب جزئية كالعبادات من إنشاء المساجد والوقف على الوقف والأعياد والمواسم الدينية كما سيتم توضيحه بالآتي:

أ- دور الوقف في المحافظة على الدين:

فكان لدور المساجد المعلم الأهم لحفظ الدين من مساهمة كبيرة للوقف على المساجد ببنائها وإنشائها في حفظ الدين، وكان دور الوقف في حفظ الدين عن طريق تأسيس المدارس الدينية لتعليم الطلبة على القران الكريم وغرس القيم الإسلامية في نفوس الأفراد عن طريق المشاريع الوقفية والمؤسسات ذات القيم والمراد غرسها وقد حافظت هذه الأوقاف على الدين من جانبين: جانب الوجود عن طريق نشر الدين، وإبقائه على سبيل الدوام، وزرع العقيدة السليمة في النفوس، وغرس الأخلاق التي دعى إليها الإسلام. والجانب الآخر العدم فالوقف على المساجد منع أي وسيلة من شانها أن تفسد اعتقاد المسلم بدينه. (رحّال، علاء الدين حسين، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، المجلد 6 العدد 4 ، 2013).

ومن أهم العوامل التي حافظت على حفظ الدين ونشره، وكذلك العطاء الذي خصّص لبعض زوايا المسجد، والأوقاف التي خصّصت لتوسعة بناء المسجدين (المسجد الحرام والمسجد النبوي) ورعايتهما، وكذلك المسجد الأقصى الذي حظي باهتمام الواقفين، فالكثير من الوقفيات تشترط الإنفاق على الحرمين الشريفين أولاً ثم على المسجد الأقصى، ثم على المساجد الأخرى، ومن المؤسسات الدينية التي كان لها أثر في حفظ الدين "الرِّبط والزوايا والتكايا، والرّبط هي محل إقامة للفقراء المتصوفة، وأماكن للعبادة والتزهد، والتكايا هي مباني يسكنها الدراويش الذين ليس لهم كسب، وإنما مرتبهم من أوقاف التكية واستمر هذا الوقف إذ لا توجد دولة عربية أو إسلامية إلا وفيها وزارة أوقاف أو ما شابه تقوم ببناء المساجد لحفظ الدين كمقصد ضروري، إضافة إلى اهتمام الوزارة بالأمور الأخرى. (السعد، أحمد محمد، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، المجلد 6 العدد 4، 2013).

ب- دور الوقف في بناء المراكز الإسلامية، وإقامة الشعائر الدينية وتشجيع العبادة:

الأغراض الدينية من أهم الأغراض التي تفنن بها المسلمون، فالدين الإسلامي قوام الحياة، ويمكن أن نقول أن قوة الشعور الديني صحبها ازدهار مراكز الأوقاف وانتشارها، وإن ازدهار الأوقاف قد أدى بدوره إلى تقوية الشعور الديني، واستمرار تدفق المشاعر الدينية وذلك عن طريق المؤسسات والمراكز الدينية.وهي كما سيتم توضيحه بالآتي:

1- المساجد

وكان من الطبيعي أن يرتبط نظام الأوقاف في الإسلام بانشاء المساجد، لا سيما وأن الإسلام حرص على أن يدعو المسلمين إلى إنشاء المساجد و تعميرها ، فيقول الله تعالى "إنمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ آمَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَآتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أولَٰٓئِكَ أن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ". (القرآن الكريم سورة التوبة آية18).

وفي هذا السياق فإن الوقف قد أدى خدمة مشهودة في مجال تشييد المساجد ودور العبادة، وذلك لإقامة الشعائر الدينية فيها، وتزويد كل مسجد بالاحتياجات اللازمة لمن يرتادها من فرش وتهوية في أوقات الصيف وأوقات الشتاء، وإلحاق المساجد بمكتبات لخدمة المصلين العلمية والبحثية، وربط المساجد بمياه السبيل وتكون على نفقة بعض الناس حسبة لله تعالى. (العاصي، أمل شفيق محمد، مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الأنسجة الحضرية، 2010، صفحة 29)

2- مستلزمات المساجد

وبما أن كل مسجد بحاجة إلى مورد بشري يدعمه في التنمية الدينية والعلمية، لذلك قام الواقفون بوقف أموالهم على أئمة المساجد وخطبائها والعاملين من مؤذن وخادم، كما عملوا على وقف أموالهم لخدمة المساجد من تنظيف وإضاءة، كل ما ذكر ويأتي لدعم القيم الدينية والأخلاقية، فكل هذا بالإضافة كان دور المساجد في إقامة حلقات الدروس الدينية ودروس العقيدة، والمسجد هو الرابط الذي يجمع المسلمين للعبادة خمس مرات يومية بهذا يكون الترابط قوي بين أفرادها ويتعاونون على المصالح العامة. (الجمل، أحمد محمد عبد العظيم، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة، 2007، صفحة 140).

3- الرّبط

ولهذا المصطلح معان كثيرة جاءت البعض منها على معنى المأوى الذي يأوي اليه الجنود ويقيمون للرباط فيه لانتظار الأعداء ومكان الرباط هو المكان الذي يتجهز الجيش وتجهيز العتاد لملاقاة العدو، وقد جاء المعنى على رباط على رباط العلماء والفقهاء في المساجد والفقهاء والأطباء وغيرهم (الزمخشري، الكشاف، صفحة 460).

وقد كانت لهذه الرّبط أهمية للواقفين بهدف تجميع العبادة والتعليم وكي تجمع السكن والإعاشة العلم وتعلم في أن واحد، وقد تغير دور هذه الرّبط بعد أن كانت للمرابطة للجيوش والتجهيز لهم إلى دور علم وتعلم، لنجد الكثير من المكاتب هناك والمخطوطات القديمة القيمة التي كانت ترصد في حياتهم اليومية عند رباطهم فيها هناك. (وادي، عبد الرزاق احمد، وقف الرّبط والخوانق والزوايا في بلاد الشام في العصر الأيوبي، صفحة 2، 2012، صفحة 2)

4- الخوانق والزوايا والخلاوي

وهي مبانٍ تشبه ما تم الحديث عنه أعلاه (الربّط) في وظائفها الدينية والتعليمية وسيتم توضيح كل منها ادناه على النحو الآتي:

أ- الخانقاه: وتجمع على (خوانق) وقيل أن تسميتها فارسية (خانكاه) وبمعنى البيت، وكانت تبنى على هيئة مسجد ولكن بدون مئذنة وقيل أول من بناها صلاح الدين الأيوبي وكانت لإقامة المسافرين الذين يأتون من اماكن بعيدة، وكانت أيضا مكان المائدة وأكل الملوك، وقيل إنها كانت على رباط الصوفية لإعطاء الدروس في الفقه واللغة والتصرف والحديث. (وادي، عبد الرزاق احمد، وقف الرّبط والخوانق والزوايا في بلاد الشام في العصر الأيوبي، صفحة 2، 2012)

ب- الزوايا: وهي جمع زاوية- وهي زاوية من البيت أي ركن، الرجل(انزوى) أي إتخذ ركناً من أركان المسجد وذلك للإعتكاف والتعبد، وهي بطبيعة الحال تجمع الناس فيها ، وهي أصغر حجماً من الرّبط والخوانق، لأنها تكون لشخص واحد (شيخ) ينقطع عن الناس للعبادة ويلازمه في بعض الأحيان أشخاص لتدريس القرآن والعلوم الشرعية وبعد ذلك وبعد وفاتهم أصبحت تسمى بأسماء أصحابها. (وادي، عبد الرزاق احمد، وقف الرّبط والخوانق والزوايا في بلاد الشام في العصر الأيوبي، صفحة 2، 2012، صفحة 9).

ج- الخلاوي: وجاءت بجمع خلوة وقد كانت تقام ليس من المسجد وإنما تحت المسجد وكان الهدف منها أيضاً مثل الزوايا والخانقاه، وهي لتدريس لعلوم القرآن الكريم، وقد كانت تقام فيها الصلاة في فصل الشتاء، فقد كان يخلو المعلم بطلابه كي يلجأ المعلم إلى مكان هادئ بعيدا عن زحمة الناس، وكان لكل المنشآت التي ذكرت في العبادة والتزهد وقد لعبت دوراً هاما دينياً من مهمة اجتماعية وتربوية على مر التاريخ وكان بناؤها ترجمة لرسالة الإيمان على الأرض. (سليم، منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، 2004، صفحة 155).

5- وقف المواسم والشعائر الدينية:

كل المواسم والشعائر التي تقع ضمن أعمال مؤسسات الوقف التي تمر على المسلمين من شعائر تعبدية مثل شهر رمضان وأعياد دينية مثل المولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك، وموسم الحج، كل ذلك وتقام لإظهار أمر الله ولشعائره الدينية ورغبة للتعرض لنفحاته وكرامته، فهي تقوم أيضاَ على جمع المسلمين في مكان واحد لتجمعهم دون التفريق بين فقيرٍ أو غني ،ففي فريضة الحج والتي تعتبر من الأركان الدينية والتي تأثرت تأثراً كبيراً لدرجة أن بعض الواقفين قد إشترط من ريع الوقف مساعدة غير المستطيع على أداء فريضة الحج، كل يحصلوا على فرصتهم في تأدية الفريضة، وكما أن بعض السجلات التي وثقت بأن يكون تقديم يد المساعدة للمستحقين أيام الأعياد، وقد اشترط الواقف أن يكون ريع وقفه لمساعدة المحتاجين بصرف وشراء ما يلزمهم في هذه الأيام الفضيلة، أو يتم شراء اللحوم من لحوم الأضاحي أيام عيد الأضحى، وفي بعض الأحياناً تخصص لحوماً للصائمين أيام شهر رمضان المبارك، وأحياناًاً يكون هناك وقفاً لنسخ القران الكريم وتعليمه وقراءته. (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في أوقاف غزة -فلسطين، صفحة 37، 2013، صفحة 50).

رابعاً- الوقف ودوره في الجانب التعليمي والثقافي:

فالعلم هو محرك الأمم والحضارات وقد عني به منذ القدم فله الأثر الكبير، وقد عنيت به مؤسسات الوقف على اختلاف مجالات دعمها للعلم، إن الدور الذي يقوم به المسجد ليس دوراً تعبداً فقط، ولكن يشمل أنواعاً مختلفة من العلوم والمعرفة ،سواء كانت علوماً دينية أو كالطب والفلك وهذا مكن الوقف للدور البارز في إحداث النهضة العلمية الشاملة لجميع أنواع المعرفة، فقد كفلت مؤسسة الوقف لطلبة العلم وتوفير الكثير من الأمور التي تلزم طالب العلم بداية من الأرض التي توقف إلى البناء إلى المراكز التعليمية وإلى طالب العلم الذي يود التعلم فيها وتجهيز هذه المراكز التعليمية بما يلزم من مختبرات وغرف صفية وغيرها، وقد كفلت مؤسسة الوقف المأكل لطالب العلم والعلاج اللازم وتوفير المأوى لطلبة العلم الذين يكونوا من خارج البلاد وهذا كله يعمل على تشجيع الطلبة على التقدم للعلم والتعلم طالب العلم ويعمل على تنوع التخصصات ،كل ذلك له الفائدة على الساحة النشطة الاقتصادية فمنهم التاجر والمحاسب والكتبة والصيرفي وغيره (اليوسف، انتصار، المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، صفحة 76، 2007)

وقد عني الوقف أيضاً بأمور عدة منها:

1- وقف المساجد: والذي يجمع بين العبادة والتعلم في أن واحد، فلم تكن رسالة المسجد مقصورة على الناحية الدينية، فهي طريق لطالب العلم وقاصد الثقافة ومع تقدم الزمن كثر الوقف على جوانب المساجد للدور الكبير الذي تقدمه لطلبة العلم الشرعي وعلوم اللغة فلجأ الكثير لوقف أموالهم الطائلة على إنشاء المساجد وصيانتها. (الخطيب، ياسين، أثر الوقف في نشر التعيم والثقافة- مؤتمر الاوقاف الاول، 2001، صفحة 291)

2- وقف الكتاتيب: ومفهومه بمعنى الكتاب أو المكتب هو المكان الذي كان يعنى بتعليم المبتدئين، القراءة والكتابة والقران الكريم ومبادئ علوم الدين.انتشرت الكتاتيب العامة الموقوفة عبر العصور المختلفة في كل أنحاء العالم الإسلامي، وكانت من الكثرة بحيث عد ابن حوقل ثلاثمائة كتاب في مدينة واحدة من مدن صقلية،

وكانت من الاتساع أحياناً بحيث يضم الكتاب الواحد مئات وآلافاً من الطلاب، ولما كان تعليم الأولاد يعد أمراً شرعياً، وواجباً شرعياً إذ تقع مسؤولية القيام به على عاتق الآباء، تولى أولياء الأمور والمحسنون المسلمون، أمر إنشاء الكتاتيب لتعليم الناشئة والإنفاق عليهم، وشارك في هذا الفضل المعلمون الذين كانوا يقومون بمهمة التدريس حسبة لله تعالى، وخاصة في العهد الأول للإسلام. (مولاي حفيظ، حميد رجاء، الوقف ودوره في تنمية المجتمع، مقال ، 2005).

3- وقف المدارس والمعاهد العلمية:

فقد حظيت المدارس باهتمام كبير من جانب الواقف لها، وقد جاءت في المرتبة الثانية بعد المساجد في سلم الأولويات للوقف ،فقد تطور وتوسع الوقف لكي يكون منذ ظهوره على شكل كتاتيب حتى وصل إلى ما عليه الان من معاهد وجامعات وأصبحت تعمد مؤسسات الوقف عليه من الريع الذي يأتي من هذه الوقفيات وحلقاتها العلمية، نتيجة للنمو الطبيعي لما سبقها من مؤسسات علمية، ولمواكبة مطالب العصر، وبصفة رئيسية للوقوف في وجه التيارات الفكرية، والعقدية المنحرفة، اختير للتدريس فيها العلماء الأكفاء، وطلابها متفرغون ووقفت لهم المصروفات والإعاشة والإنفاق فضلا عن الدراسة والعلاج (لمغربي، محمد الفاتح، "دور الوقف في التمويل الاقتصادي" مجلد 2، صفحة 180، 2010).

4- وقف المكتبات: تعتبر مكتبات المساجد هي النواة الأساسية التي عملت مؤسسات الوقف على تركيز العمل عليها والتي قامت على أساسها كل أنواع المكتبات الأخرى، فكانت هناك مكتبة في كل مسجد، واحتوت هذه المكتبات على كل أنواع الكتب دينية وثقافية، وقد إعتاد العلماء بوقف كتبهم على المساجد، ليضمنوا حفظها وإتاحتها للطلاب والدارسين، وتوفرت العديد من المكتبات الملحقة بالمساجد التي يستخدمها الناس ممن لا يمتلكون مكتبات خاصة، وكانت هذه المكتبات تمتلئ بالكتب القيمة ذات الخط الجميل والتجليد المميز والمصاحف وكتب الفقه وعلم الكلام، وقد كان الإنفاق على المكتبات بأي من ريع الوقف التي توقف عليها، إذ تعمل مؤسسة الوقف على تخصيص وقف معين لها، ويوقف بعض الأغنياء وأهل الخير وقفاً يساعد في الانفاق عليها. (زناتي، أنور محمود، الوقف على المكتبات في الحضارة الاسلامية، مقال، صفحة 44، 2015).

5- الوقف والبحث العلمي: لقد قامت مؤسسات الأوقاف بالتشجيع على العلم والبحث العلمي وتسهيل التبادل الثقافي مع دول العالم الآخر وذلك نتيجة للتيسير المعيشي التي وفرتها لطلبة العلم الذين كانوا يتنقلون من بلد إلى بلد، حتى أن بعض طلبة العلم كانوا يشترط عليهم الترحال حتى يثقوا من علمه ،فاجتمعوا بكثير من العلماء الذين كان لهم الفضل في التنوع العلمي والفكري وتطور العلم لديهم على اختلاف أماكنهم ومواكبة ثقافات جديدة عليهم، فمن أشهر ما جاد به الوقف في التاريخ الإسلامي مكتبات عظيمة ظلت روافد للبحث العلمي وحركة التأليف عبر التاريخ منها مكتبة المدرسة المستنصرية ببغداد والتي وصفها ابن كثير بقوله: "وقفت خزائن كتب لم يسمع بمثلها في كثرتها وحسن نسخها وجودة الكتب الموقوفة بها، كما ساهم الوقف بتمويل الدراسات العلمية ومن ذلك تمويل الوقف للباحثين أمثال ابن رافد وابن الراقية في أبحاثهم بإدخال السكر في الأدوية حتى يستسيغها المرضى، وقد ساهم الوقف بالانتاج العلمي والعمل على تمويل الدراسات البحثية

في مختلف العلوم المختلفة. (العاني، أسامة عبد المجيد، دور الوقف في تمويل البحث العلمي، 102، 2016)

خامساً: دور الوقف في الجانب الصحي:

من أهم الأركان الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان في حياته هي الصحة ، إذ إن توفر الخدمات الصحية للإنسان يمكنه من خدمة للمجتمع، وبنقصه أو عدمه لا يستطيع الفرد أن يقدم شيئاً لمجتمعه، ولعل مجال الرعاية الصحية من المجالات المهمة التي كان للوقف دور بارز ومشهود في تقديم الخدمات الصحية للمرضى من جهة، والنهوض بعلم الطب وتعليمه من جهة أخرى، فعن طريق الأوقاف أنشئت المؤسسات الصحية الوقفية (المستشفيات) ووقفت عليها الأموال لتلبية احتياجاتها، ولضمان استمرارية تقديم خدماتها، ولم تقتصر تلك المستشفيات على تقديم العلاج والدواء، بل تطورت لتصبح مراكز تعليمية أظهرت تفوق المسلمين علمياً وعملياً. (خيري،خديجة خيري عبد الكريم،دور الوقف الإسلامي في تفعيل الرعاية الصحية، 2020، صفحة 137).

ومن أبرز وأشهرها المجالات التي ساهم بها الوقف في المجال الصحي ما يلي:

1- الوقف على مجال المستشفيات:

كان أول ظهور للمستشفيات في الحضارة الاسلامية المستشفى المتنقل والذي عرف في عهد النبي وكان في غزواته، على اعتباره أول مستشفى متنقل حربي، وكان مجهزاً بما يحتاجه الجرحى من علاج وأطعمة وأشربة وملبس وتداوي لهم، وبعد ذلك ظهرت المستشفيات الثابتة، فتنوعت وكثرت في البلاد، وقد كانت تقدم كافة المستلزمات كافة التي تلزم للجانب الصحي، ثم ازدهرت وتطورت بالشكل الدقيق، فأصبحت الأقسام المتنوعة حسب التخصصات الطبية ونوع المرض، ومن أهم المستشفيات التي أقيمت في بغداد والقاهرة والمغرب ولا يزال بعض آثارها باقياً حتى اليوم، ومن المستشفيات التي اشتهرت بها الأوقاف الاسلامية ، المستشفى المنصوري بالقاهرة المعروف بمارستان قلاوون للملك المنصور سيف الدين قلاوون. (مناعي، فاطمة، دور الوقف في تفعيل الرعاية الصحية، صفحة 41، 2015).

2- الوقف على المراكز الصحية:

المراكز الصحية هي أقسام مصغرة عن المستشفيات، والتي تقدم الخدمة الطبية للأهالي أصحاب الأحياء الصغيرة أو القرى، وتكون فيها مناوبة أطباء بمواعيد مختلفة بأوقات محددة وكانت تقام بالقرب من المساجد وهي بمكانة إسعاف وطوارئ. (معاشي، عبد الرحمن، البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي، صفحة 4، 2006).

كما ظهرت مستوصفات متنقلة وهي عبارة عن فرق طبية يقوم عملها على التنقل إلى الاماكن النائية والمهمشة لتتفقد عن أحوال أصحاب هذه القرى وإعطائهم العلاج اللازم خصوصاً بأوقات الأوبئة، أو فرق طبية تخرج أثناء الحروب من الجيوش الاسلامية، ومستوصفات تكون تابعة للسجون لتقديم الخدمات للنزلاء والعناية بهم.

(الجمل، أحمد محمد عبد العظيم، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة، 2007، صفحة 150).

3- الوقف وبعض الجوانب المتعلقة بالصحة والخدمات الوقائية:

لم يقتصر العمل بالوقف في الجانب الصحي على إقامة المستشفيات والمراكز الصحية فقط بل امتد إلى المراكز التعليمية الطبية المتخصصة بالصحة الوقائية، عن طريق حجر المريض، ومكافحة الأمراض المعدية، ورعاية الأمومة والطفولة وما يشمل التثقيف الصحي، ومن الأمثلة على ذلك مرتبطة ما فعله الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين خصص خدمات طبية معنية للمجذومين، وتم منعهم من الإختلاط مع الناس خوف العدوى، وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال، وقد شمل ذلك غير المسلمين أيضاً. (صبري، عكرمة، الرعاية الصحية في الإسلام، مقال، صحيفة الخليج، 2015).

ومما يؤكد على دور الوقف في الجانب الديني الصحي انتشار المستشفيات التي تعمل حتى يومنا الحاضر والتي تقوم على رعايته الأوقاف وهو مستشفى المقاصد في القدس والذي تتوفر فيه كافة الأقسام التخصصية ويقوم عليه ثلة من الأطباء الاكفاء من أن حاء الوطن، وقصص النجاح كثيرة منها أيضاً الاستثمار في الوقف مهم جداً بهذا المجال أبرزها مؤسسة الحسين لعلاج مرض السرطان في الأردن والتي تقوم عليه إدارة الوقف، ويتم استقبال الكثير من المتبرعين لدعم مثل هذه المستشفيات وبناء غرف وأقسام على نفقة الأهالي حسبة لله تعالى. (الدخيل، زايد، المؤتمر التنموي للأوقاف، مقال، 2018).

سادساً: دور الوقف في مجال البنية التحتية والانشاءات ومراكز الأمن:

يتمثل دور البنية التحتية في أثرها على الإقتصاد في المجتمع، وذلك في قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي على المستوى العام والخاص من خلال جذب الاستثمارات للبلد وزيادة فرص العمل للمواطنين، كما أنها تعمل على تحقيق توزيع عادل للموارد والثروات بين المناطق المهمشة، والتي تشمل كافة الخدمات المختلفة مثل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات، وموارد المياه والسبل والتي فيها الصدقة واستفادة المسافرين بما يحتاجونه، والصرف الصحي، أو المشاريع التي تستهدف الربح مثل عمل السدود وخطوط المياه والكهرباء والسكك الحديدية والجسور وحفر الآبار وإنشاء المدارس والمستشفيات والمراكز الأمنية التي ترتبط ومصالح المستخدمين والقائمين على أعمال الوقف، كذلك تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من استثمارات المؤسسة الوقفية، وبالتالي فإن ذلك كله ينعكس بصورة كبيرة وواضحة على الإستقرار الاقتصادي داخل المؤسسة. (رشيد، فراح وكريمة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص-أداة للإدارة الحديثة في الرافق العمومية وانشاء مشاريع النية التحتية، 2018، صفحة 20).

سابعاً: الوقف وانشاء مدن وتطور مدن أخرى:

يعمل الوقف على إنعاش المناطق البعيدة وغير القريبة من أي نشاط تجاري أو اقتصادي أو اجتماعي بجعلها مناطق ذات أهمية اقتصادية وعمرانية من خلال إقامة المشاريع الوقفية والإعمار في المدن الجديدة مثل العمارات والتكايا والحمامات والدكاكين والتي تعمل على جذب حركة الناس إليها، كي تتغير النظرة إلى هذه

المناطق وتتحول من مناطق غير نشطة إلى مناطق اكبر في العمران والعمل على ربطها بالمناطق الأخرى عن طريق شق الطرق وتصبح مناطق مستقرة قابلة للنمو، وهذا يؤدي إلى الإستفادة من الأيدي العاملة ويحد من البطالة واستغلال الأرض بالشكل المناسب وعدم هجرها وخرابها. (اليوسف، انتصار، المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، صفحة 76، 2007، صفحة ص97).

ثامناً: الوقف والحفاظ المقابر والمقامات:

تعمل مؤسسة الوقف باختلاف مواقعها على الحفاظ على المقابر والمقامات لصيانة كرامة الموتى، وعدم تعرض هذه القبور أو المقامات للإعتداء من الأغراب، وتقوم مؤسسات الوقف بتوفير أراض وقفية خاصة بالمقابر، وخاصة في المناطق الواسعة وغير الوعرة، لإمكان توفير مكانٍ لدفن الموتى ، وهذا أيضاً يدخل في باب الصدقة الجارية للمسلم بعد موته، فإذا وقف المسلم شيئاً من ماله على ما يخص المقابر جاز وقفه، وحصل على الثواب للواقف كوقف آلات الدفن وأجرة الدفن والحفارين ونحوها، وفيما يخص المقامات أيضاً شرعت مؤسسات الوقف إلى الحفاظ على هذه المقامات، وقد تمت محاولات كثيرة لطمس هذه القبور والمقامات، لذا من الواجب علينا حماية هذه المقامات والقبور وترميمها لتغدو صروحاً سياحيةً تجذب الناس إليها، وإن كثيراً من هذه المقامات يوجد بها مصليات خاصة بالصلاة كونها كانت سابقاً استراحات لوقوف القوافل المسافرة والتي كانت تستريح بها من طول سفرهم في الفترات السابقة. (البيتاوي ، جبر خضير، المقامات والمزارات في نابلس بين الموروث الديني والتّراثي، 2011).

كما شاهدنا لما سبق فقد نلاحظ أن مؤسسة الوقف تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد لكل دولة وتعمل على تغيير الواقع فيها إلى الأفضل وعلى مر الفترات والأزمنة، بالإضافة إلى مشاركتها في التنمية الاقتصادية ودورها الفاعل والظاهر في التنمية.

ونلاحظ أن المجالات الوقفية في التنمية الاقتصادية لم تصل إلى طريق ووقفت عنده بل تعدت هذه المجالات كالمجال الأخلاقي والديني والتعليمي والثقافي والصحي والبنية التحتية للبلاد، وكل هذا يؤكد أن مؤسسة الوقف لها الدور العظيم في تنمية المجتمعات عموماً ولا بد لنا أن نهتم بها عن طريق إيجاد إدارة فاعلة لها، كي يتم إستغلالها بالشكل الصحيح والسليم، والعمل على متابعة الأمور الوقفية رقابياً ودورياً، ليرجع كل ذلك بالنفع والتقدم، والعمل على تشجيع أفراد المجتمع بالوقف وتوعيتهم بما يخص الوقف وكيفية وقفه والأجر فيه في الدنيا والآخرة.

المبحث الثالث: دور مسح خرائط أراضي الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد عملية المسح للأراضي من المفاهيم القديمة المهمة التي عرفها الانسان، والتي إختلف مضمونها باختلاف الأغراض المرجوة منها، ولكن سرعان ما تطور هذا المفهوم من شكل إلى آخر وظهر في شكل مفهوم جديد عرفته وتناقلته أغلب الدول، ولذا سنقوم بتعريفه كي نتعرف على دور مسح الأراضي الوقفية ومعرفة طبيعة الأرض الوقفية.

1- تعريف المسح للأرض:

المقصود بمسح الأرض لغة: قاسمها وقسمها، أي أن المطلوب وما يمسح هو ما يقاس لمعرفة المساحة، أما في الإصطلاح الفني: يقصد لفظ المسح علم المساحة وهو علم يُبحث فيه عن مقادير الخطوط والسطوح والأجسام، التي تكون على القطعة المراد مسحها وإخراج مخطط يبين لنا الإحداثيات الموجودة على هذه الصورة. (بكير، أحمد عبد الوهاب، معجم امهات الافعال للمعاني، أوجه الاستعمال، ط1، ج3، 1977).

ويوجد مفهوم آخر للمسح ويعني الكلمة بالفرنسية Cadastre وهو مشتق من السجلات التي كان يستعملها الرومان لإحصاء الملاك للأراضي Capitastra ، وأيضاً كانت تطلق على الحجارة المستعملة في وضع حدود الأراضي. (علوي، عمار، الملكية والنظام لعقاري في الجزائر، العقار، ط3، 2006).

2- الصور الجوية للأراضي الوقفية:

ويقوم عادة بهذه الأعمال مهندس المساحة وهو موظف بالإدارة العامة للأملاك الوقفية بوزارة الأوقاف والشئون الدينية في الضفة الغربية، ويقوم بتصوير الأرض الوقفية ببرامج متخصصة بالتصوير مثل GIS أو أوتوكاد لتصبح الصورة الجوية للأراضي الوقفية في البداية من هيئة معطيات غير مفهومة إلى مفهومة ومفسرة، ولا تصبح هذه المعلومات قابلة للاستخدام إلا بعد اطلاع المتخصص ، وهو مهندس المساحة لدى كل دائرة أو مكتب مساحي لتفسير كل ما في هذه الصورة المسحية للمخططات الوقفية الخاصة بالأراضي الوقفية، وتكون مهمته تصوير هذه الأرض وتسجيلها في الدوائر الرسمية أو عند التأجير لهذه الأرض أو تثبيت حدودها، ويكون في المخطط الخاص بهذه الأرض ما يبين المعلومات الخاصة بالقطعة المراد مسحها، وتحديد المدينة والقرية، أيضاً يتم تحديد رقم القطعة وتحديد ورقم الحوض، وبيان المساحة الكلية للمخطط أي الأرض، وتحديد المجاورين لأرض الوقف، ويتم التوقيع عليها من قبل كل المجاورين لقطعة الأرض الوقفية. (مقابلة الادارة العامة للأملاك الوقفية، وزارة الاوقاف والشئون الدينية، 2021).

أهمية مسح خرائط الأراضي الوقفية: (طيطوس، العكلي، النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري، صفحة 5، 2020)

- للصورة الجوية أهمية كبيرة في بيان ما هو موجود في الطبيعة فعلاً، وتفسر لنا كل ما تحتويه من معالم مختلفة من مبان أو غيرها وتوضح تضاريس الأرض بدقة.

- يمكن من خلال الصورة الجوية الحصول على بيانات عن المنطقة المصورة مثل تحديد مكان الأرض، ومساحة الأرض الكلية وحدودها الأربعة.
- وللصورة الجوية أهمية في توضيح طبيعة الأرض الوقفية من أجل الاستفادة منها وتوضيح ذلك للمتقدم بطلب الإجارة، وهذا يسهل على المستفيد كيفية استغلال الأرض الوقفية بالشكل الذي يناسب مشروعه أو استثماره المطلوب.
- حل الخلافات التي تكون على الأرض من خلال الفصل في النزاعات القائمة على حدود الأرض، ربما إذ تحال هذه النزاعات إلى المحاكم، لذلك من الضروري أن يكون هناك محامي أوقاف وعمله تثبيت حق الأوقاف في الأراضي الوقفية ومنعها من الضياع.
- الصورة التي يتم مسحها لأرض الوقف تكون مخزنة لدى دائرة الوقف إما إلكترونياً أو نسخة مطبوعة، ويكون توقيع الجهات الرسمية عليها في ملفات خاصة لكل دائرة وقف ويستعان بها حال تغير شيء على الأرض بتجديد العقد مع المستأجر أو تغيير الاستفادة من هذه الأرض وتحديد صورة جديدة له لتغيير الإستفادة منها من قبل المستأجر ويثبت ذلك في الملف نفسه.

رأي الباحث:

عند الإطلاع من قبل الباحث على عمل الإدارة العامة للأملاك الوقفية العاملة بالوزارة، وملامسة عمل المسح الخرائطي للأراضي الوقفية تبين أن مسح الأرض مرتبط بأمور عدة حتى تقوم المؤسسة بالمسح منها: تثبيت حدود للأراضي الوقفية، أو عند استئجار قطعة أرض غير ممسوحة يتم مسحها أو عند تغيير طرأ على الأرض من تغيير في نوعية الإستئجار من زراعي إلى عقار، لهذا لا بد من أعمال إضافية على القائمين بمؤسسة الوقف والدوائر المختصة بالوقف القيام بها وانجاز برنامج دوري للأراضي والكشف عليها لمعرفة ما إذا طرأ شيء جديد عليها من تعديات من الملاك للأراضي المحيطة بالأوقاف، وهذا التدقيق يكون تدقيقاً مكتبياً ويشمل تدقيق الأحواض في جميع النواحي الفنية ومطابقة الأحواض للمقاييس والشروط الفنية المعتمدة أصلاً من قبل دائرة المساحة لمخططات التسوية. كما يتم العمل على تدقيق فني لكل المخططات الممسوحة مسبقاً وإصدار تقارير فنية لازمة مثل مشاكل المواقع وأرقام وأسماء الأحواض والحدود، والعمل على الكشف الميداني مع مكاتب التسوية والتدقيق الميداني، ويكون على هيئة مراقبة على القطاع الخاص، متابعة عمل المساحين ومراقبة أعمالهم ورفع مستواهم من خلال الزيارات الدورية في مكاتب التسوية بمختلف المحافظات، وتعمل التسوية على المحافظة على الأرض من الحفاظ على الأراضي الوقفية من السرقة والتسريب للعدو، وتسوية الأراضي هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها حصر وتحديد الأملاك الخاصة والعامة وأراضي الوقف وحصرها، وسيتم عرض بعض النماذج التي عملتها مؤسسة الوقف من صور ومخططات للأراضي الوقفية وتوضيح كل ما يتعلق بهذه المخططات بالتفصيل.

المبحث الرابع: الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد :

حوكمة مؤسسة الوقف تقوم بشكل كبير على علاقة تربط بين إدارة الواقفين والموقوف عليهم، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم، وهذا كله يؤدي إلى زيادة في القيمة الوقفية إلى حد كبير وتكون على المدى الطويل، ويجب إدخال عامل التكيف بين عمل الشركات الخاصة والحالة الوقفية وعسير عملها وخصائصها، كون هذا لا يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى، مع مراعاة الفروق بين الشركات الأطراف ذات المصالح ومؤسسات الوقف، وقبل التطرق إلى الاستراتيجية التي تقوم عليها حوكمة الوقف لا بد من إلقاء نظرة أولية على مفهوم الحوكمة. (نوي، نبيلة، الحوكمة: مدخل لتطوير البنية المؤسسية والادارية لنظام الوقف، صفحة443 ، 2017).

أولاً: مفهوم الحوكمة:

للحوكمة مفاهيم عدة والمفهوم اللغوي لها نتج عن ترجمة المصطلح Governanceإلى عدة كلمات منها، إدارة الحكم، الحوكمة، الإدارة المجتمعية، الحكم، الحكمانية، الحاكمية، الحكامة، وقد ورد في المعجم العربي الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة لفظ حكمة، وتعني معرفة أفضل الأشياء، كما تعني العدل في التعامل معها وهذا ينطبق على التعامل مع الأفراد والجماعات. (شحادة، أمل، دور حوكمة المؤسسات الحكومية في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، صفحة 3، 2018)

وقد تم تعريف الحوكمة: بأنه نظام يتم بموجبه إخضاع المؤسسات ونشاطاتها لقوانين ونظم وتعليمات، وأخلاقيات العمل، والمشاركة مع الجهات المختلفة لسن التشريعات ووضع الاستراتيجيات والقرارات الحكومية، من أجل تحقيق جودة وتميز في أدائها عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة للوصول لخطة وهدف المؤسسة وضبط العلاقة بينها وبين الأطراف الأساسية والتي بدورها تؤثر على أدائها. (الكبيجي، رولا، دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، صفحة 14، 2019)

لقد بدأ هذا المفهوم في الاقتصاديات المتقدمة، نتيجةً للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية في العالم، ودور الحوكمة والتي ساعدت في الحفاظ على الحقوق لكل من المساهمين والملاك، والحد من الغش وتعارض المصالح بينهما، وقد أصبح للحوكمة أهمية في تطوير وإستمرارية وضبط الأداء لدى المؤسسات المختلفة وكان الانتشار الأكثر لها في القطاع الخاص، ثم أن تقالها إلى القطاع الحكومي والمؤسسات الربحية، وقد وجد الكثير من التعريفات ولكن إعتمدت على هذا التعريف والذي عرفه البعض على أنه مجموعة من الهياكل والعمليات اللازمة والتي تعمل على توجيه وضبط المؤسسات وتحديد وتوزيعها الحقوق والواجبات بين المشاركين في المؤسسة، وضمان حق المساهمين والأعضاء والإدارة القائمة لها، وتحديد القواعد والإجراءات التي تتعلق بإتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة أو المؤسسة. (عمر فرحان، هاني هزاع، عزنان حسن،تطوير مبادئ حوكمة المؤسسات الوقفية بالاستفادة من مبادئ حوكمة الشلاكات، صفحة 8، 2020).

وترتكز الحوكمة على أربع دعائم رئيسية وهي: العدالة، المسؤولية، المساءلة، والشفافية إذ تحرص تطبيقات الحوكمة وممارساتها على تحقيق هذه القيم وتبنيها لها. (مشروع مكين، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية، الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الاهلية،مشروع مكين، 2017).

ثانياً: محددات الحوكمة للمؤسسات:

تصنف محددات حوكمة الشركات إلى نوعين: داخلية وخارجية، وتركز محددات الحكومة الداخلية في المقام الأول على مجالس الإدارة والملكية والمراقبة، وآليات الحوافز الإدارية، والأصول، والدين، والأسهم، في حين تنشغل محددات الحكومة الخارجية بالقضايا المتعلقة بالأسواق الخارجية وتتشكل هذه المحددات الرئيسة للحوكمة من مساهمين، ودائنين، أما المحددات الثانوية فهي عبارة عن الأفراد الذين يدخلون في هيكل نظام المؤسسة وهم: الموظفون، والموردون، والمستهلكون، الذين تم اعتبارهم كعناصر تابعة لمحددات الحوكمة الداخلية. (بوقرة، وهاجرة ، غانم، الحوكمة "المفهوم والأهمية" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، صفحة 10، 2012).

ثالثا: آلية الحوكمة للمؤسسات:

يجب على كل مؤسسة قبل تنفيذ أو إدخال نظام جديد لديها دراسة البيئة للمؤسسة التي يتم خلالها تقييم الحوكمة، وأن الأساس في عملية الحوكمة والقاعدة التي تستند عليها: هو ضبط العلاقة ما بين الفرد "المؤسسة" والبيئة المحيطة ليكون ضبطاً فعالاً، وهذا يتحقق من سلوك الفرد على حسب ما تمليه ظروف بيئته... ومن أهم الركائز التي تعمد عليها آلية الحوكمة هي:

- الصفات السلوكية للأفراد: وهي عبارة عن توجيه سلوك الفرد وضبطه حيث تصنف سلوكه من الناحية العملية على اعتباره العنصر الأهم في تطبيق عملية الحوكمة.
- الحوكمة نفسها: وهي التي تعبر عن اقتصاديات التكاليف للمعاملات والتي تضم القانون والإقتصاد والتنظيم للمؤسسة وهي ممارسة في التحليل المؤسسي المقارن.
- البيئة المؤسسية: وهي من الأمور الحيوية القواعد الأساسية لكل لعبة اقتصادية ، على أن لا تعطى قدراً كبيراً من الوزن بدلاً من مفهوم الحوكمة وتطبيقه على المؤسسة. (مومني اسماعيل، عويسي أمين، حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، صفحة 23، 2018).

رابعاً: أهداف ومزايا حوكمة المؤسسة الوقفية:

لقد جاء مفهوم الحوكمة لتحقيق مجموعة من الأهداف للمؤسسة الوقفية، والتي لها أهمية كبيرة نذكر أهمها:

- العمل على فرض رقابة فعالة على أداء المؤسسة، وعلى القائمين على مؤسسة الوقف وتدعيم مفهوم المساءلة الحسابية بها.
- العمل أيضاً على تقويم أداء الإدارة العليا لمؤسسة الوقف وتعزيز مفهوم المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- العمل على تعميق ثقافة الإلتزام بالأنظمة والقوانين والمبادئ والمعايير المعمول بها والمتفق عليها.

- تعظيم أرباح المؤسسة الوقفية، وزيادة ثقة الواقفين الحاليين والمرتقبين في مؤسسة الوقف.
- العمل على الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر وإمكانية وقوعها.
- الوصول إلى تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد في مؤسسات القطاع العام تحديداً مؤسسة الوقف.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة من قطاعات خاصة أو مستثمرين وتفعيل التواصل معهم. (الأسرج، حسين، دور ادوات الحكومة في تطوير مؤسسات الاوقاف، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر صفحة 10، 2012)

رأي الباحث:

بعد التعرف على مفهوم الحوكمة معرفة الأهمية التي تقوم بها من دور تنظيمي لمؤسسة الوقف، وتأثيرها الايجابي على أدائها، وأيضاً تجعل المؤسسة ذات ثقة عالية لدى المستهدفين من الجمهور الداخلي لها والتي تعمل على رفع مستوى الثقة والرضا في مؤسسة الوقف، كي يلجأ كل واحد منهم بإختيار الوقف المناسب لمشروعه الخاص به، ورفع جودة الخدمات المقدمة لتحد من الفساد في المؤسسات، والحوكمة تعمل على ترابط الثقة بين الشركاء من القطاعات الأخرى وتطبيق آليات عملها والتي تم التطرق لها وتطبيق مفهوم الحوكمة يعمل على مواجهة كافة التحديات التي تقف في وجه تنمية المؤسسة الوقفية ورفع من رفاهية المجتمع من خلال الشراكة الحقيقية والتي يجب أن تكون قائمة على مبدأ العدالة في توزيع المسؤوليات والحقوق حتى نصل إلى مجتمع محارب للفساد عن طريق تفعيل دور الرقابة في المؤسسات الوقفية والمؤسسات الأخرى في بقية القطاعات المختلفة.

الفصل الرابع

الواقع العملي للوقف في الضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا)

المبحث الأول: قانون الوقف وإدارته في الضفة الغربية.

المبحث الثاني: الوقف في الضفة الغربية وأنواعه.

المبحث الأول

قانون إدارة الوقف في الضفة الغربية

في فلسطين والضفة الغربية تحديداً حظيت بوجود المسجد الأقصى الذي عاش في حقبٍ كثيرةٍ وقد كان له الرمز الأول للمسلمين لأنه من قبلتهم الأولى، وعمل المسلمين على وقف الكثير من الأموال لصالح المسجد الاقصى وخدمته سابقاً وإلى يومنا الحاضر فقد شكَّل الوقف عبر التاريخ الرافعة الاقتصادية الأساس لحياة المجتمع الفلسطيني، باعتباره المؤسسة المالية الاسلامية التي قادت حركة النمو الحضاري، والثقافي والاجتماعي، والديني ومولتها، لدرجة أن أرباح الوقف هي التي حفظت إعمار المسجد الأقصى المبارك وصيانته، وكان قسم كبير من الوقف في فلسطين لخدمة المسجد النبوي في المدينة مثلها مثل المسجد الاقصى في فلسطين. (حلس، سالم عبد الله وبكر، واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة، صفحة 17، 2011).

تصل مساحة الأراضي الوقفية في الضفة الغربية حوالي (152919 دونماً). وقد ارتفع هذا الرقم إلى ما يقارب(185000) في آخر إحصائية سجلت في العام 2019م، وتُصنّف إلى "أراضٍ ملساء " (وهي أراض تحتوي على شجر أو بناء وقد تكون مستغلة زراعياً وقد تكون غير صالحة للزراعة)و أراضٍ مشجرة ، وأراضٍ عليها عقارات. والمساحة الأكبر هي من الأراضي الملساء، ويبلغ مجموع مساحتها (148673 دونم)، ويقع أغلبها في محافظة أريحا (143700 دونماً). بينما تبلغ مساحة الأراضي المشجرة (3314)دونم، ومساحة الأراضي المقام عليها عقارات (932 دونماً). (عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، صفحة 21، 2002).

وعند الاطلاع على القوانين التي نظمت موضوع الوقف في فلسطين ،نجد أنها متنوعة وكثيرة وتعود إلى كل حقبة حكمتها من حقب تاريخية أو حقب سياسية، وكل ذلك قد صعب على العاملين بمؤسسات الوقف حصرها من حيث الأرقام الصحيحة والمساحة الدقيقة لها، وطبيعة إدارة وتنظيم الوقف من الناحية الإدارية أو الموضوعية تتوزع على عدة قوانين لا يلغي حديثها وقديمها بقدر ما يكمل بعضها البعض أو تعديل على بعض احكامه. (عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، صفحة 21، 2002).

أولاً: إدارة الوقف في الضفة الغربية:

كما تحدثنا مسبقاً بان الوقف في فلسطين قد تأثر بعدة أن ماط للسلطة وذلك بسبب التغيرات السياسية وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي (مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، صفحة 28، 2013، صفحة 61).

وقد تأثّرت إدارة الأوقاف في القدس بالهيكل الإداري الذي أنشأته الأوقاف العثمانية عام 1840، للإشراف على الأوقاف في فلسطين، ونظيرها في الانتداب البريطاني، والمجلس الأعلى للمسلمين. وقد منح البريطانيّون هذا صلاحيّات مستقلّة في المسائل الدينية، بما في ذلك إدارة الأوقاف، بسبب مطالب الفلسطينيّين المسلمين بإدارة شئونهم بانفسهم تحت حكم غير المسلمين. وبعد عام 1948 خضعت القدس الشرقيّة للحكم الأردني، ووُضِعَت

إدارة الوقف في القدس والضفّة الغربيّة وانشطتها تحت سلطة «وزارة الأوقاف الأردنية، في عمّان في هذه الفترة تراجعت الأوقاف، إذ أُسِّس 16 من الأوقاف الجديدة في المدينة خلال 19 عاما من الحكم الأردنيّ. (سليمان، هيثم، الوقف في القدس..المكانة والتحديات القانونية، موقع الكتروني الكوفية، 2020).

وقد ظلت الأوقاف في الضفة الغربية تابعة للإدارة الأردنية حتى 1994/ 1/10 وهو تاريخ فك الارتباط عن الضفة الشرقية(الأردن) وتسلم السلطة الفلسطينية زمام أمور الأوقاف. وأهم قانون في هذا المجال هو قانون الأوقاف والشئون والمقدسات الاسلامية رقم 26 لسنة 1966 والتعديلات التي طرأت عليه (وهي تعديلات كثيرة). وحسب المادة الثالثة من هذا القانون، فان من أهداف وزارة الأوقاف المحافظة على المساجد وأموال الأوقاف وصيانتها وتنميتها وإدارة شئونها. (عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، سلسة تقارير قانونية(30)، 2002)

ثانياً: مجالات عمل وزارة الأوقاف والشئون الدينية

ان الأعمال الذي تقوم به وزارة الأوقاف عديدة، وكلها تصب في خدمة المجتمع وأهدافه التنموية والاقتصادية، وبسبب الظروف السياسية المتعاقبة التي مرت على الضفة الغربية، باالإضافة إلى عدم وضوح الوضعية القانونية للأراضي بشكل عام، فلا يمكن حصر إحصائيات دقيقة وشاملة للأملاك الوقفية في فلسطين تحديداً في الضفة الغربية. فمنذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية من العام 1994م زمام الأمور وإدارة الوقف في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الوزارة تعمل على تنظيم هذه الأملاك وحصرها وإدارتها. ولكن إلى الآن لا تتوفر إحصائيات دقيقة بهذا الشان وقائم العمل عليها بشكل مستمر من ناحية المسح للأراضي الوقفية؛ لذا فالأرقام الواردة في هذه الدراسة هي أرقام رسمية تم توثيقها من ملفات وزارة الأوقاف ودوائرها، غير أنها غير كاملة أحياناً لأن موضوع التأجير ممكن في أي لحظة ومن الممكن أن تتغير هذه الأرقام بأي لحظة ، وسيتم بيان كافة المجالات التي تعمل وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالآتي:

المجال الأول: عمل الإدارة العامة للأملاك الوقفية:

جميع الإدارات العامة والعاملة بوزارة الأوقاف لها أهمية كبيرة في تحقيق الرسالة والغاية التي قامت من أجلها مؤسسة الأوقاف، لكن الإدارة العامة للأملاك الوقفية تعتبر بمثابة العمود الفقري للوزارة، نظراً لأهمية هذه الإدارة وطبيعة الأمور التي تتعلق بعملها، ومن البديهي أن تكون أراضي الوقف لها سند تسجيل وأن يكون لها مخطط مساحة، لأن سند الطابو يكون مبنياً على مخطط مساحة، وفي حالة عدم وجود طابو أو إخراج قيد أو أي نوع من أنواع التسجيل أو وكالة دورية أو حجة وقفية، يلزم عمل مخطط مساحة، وبداية من تأجير الأراضي والعقارات وإقامة المشاريع التنموية المختلفة في كافة المجالات وكيفية إستغلالها بالشكل السليم كما يعتبر الريع منها المصدر الرئيس لميزانية الوزارة، ويوجد الكثير من الأعمال التي تقوم بها الأوقاف تعمل على دعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقدمه الأموال الوقفية الإسلامية في الاستثمار والخدمة الاجتماعية، وعمل الإدارة العامة للأملاك الوقفية في عملية إرشاد وتوعية المواطنين وترغيبهم بالوقف، والعمل على تسجيل الأملاك كافة التي يكون العمل عليها من أرض أو عقار أو غيره، وإعداد سجلات وإدخالها الكترونياً على برنامج خاص لكافة التغيرات التي تحصل على الأراضي أو العقارات المختلفة، وتسجيل كافة

الممتلكات في دوائر الطابو (وهي كلمة تطلق على قانون الأراضي) واستخراج سندات الملكية الخاصة بها، وتنفيذ ومتابعة الحجج الوقفية، والعمل على التنسيق مع باقي المديريات قانونياً وإدارياً بالشكل الصحيح، وبعد العمل على معاملات الوقف تقوم الوزارة بعمل لجنة خاصة بالأملاك ودراسة كافة الطلبات التي تتعلق بالوقف وتخرج بالنتائج الإيجابية التي تستفيد منها الوزارة وتحفظ نسخه خاصة بكل مديرية وتحفظ ورقياً والكترونياً (مقابلة في وزارة الاوقاف الادارة العامة للاملاك، 2020).

المجال الثاني: حفظ القرآن الكريم ونشر علومه

حيث تعمل الوزارة على فتح مراكز تعليمية خاصة بحفظ القرآن الكريم وتلاوته، ويمتد عمل هذه المراكز طوال العام، وتقوم بتعليم جميع أفراد المجتمع من صغير وكبير، ولكلا الجنسين ومتابعة أمور الحفظ مع محفظين ذوي كفاءة وخبرة، ومتخصصة بحفظ القران الكريم وتلاوته وإقامة اختبار على مرحلتين يكون الأول كتابياً والثاني شفوياً ويمنح الممتحن شهادة مصدقة من الإدارة العامة للقرآن الكريم، وتعين أيضاً من حفظة القران الكريم واعتمادها من قبل ديوان الموظفين العام بمؤهل علمي حفظ القرآن الكريم.

المجال الثالث: التعليم الشرعي

تختص الإدارة العامة للتعليم الشرعي بشئون العلم الشرعي من خلال مدارس شرعية متوزعة على محافظات الوطن متخصصة بالعلوم الشرعية تمنح شهادة الثانوية الشرعية، وكليات شرعية في محافظة شمال الضفة ومتخصصة بالعلوم الشرعية والقضاء الشرعي والإقتصاد الإسلامي واللغة العربية وتمنح شهادة البكالوريوس وبأسعار رمزية تمكّن من الجميع الإلتحاق بها، وقد تم بناء مدرسة جديدة بمحافظة سلفيت في بلدة قراوة بني حسان وهي من ضمن المدارس الشرعية والتي أضيفت إلى المدارس الموجودة التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية. ((مقابلة مع الادارة العامة للتعليم الشرعي بالوزارة– 2021).)

المجال الرابع: الإدارة العامة للوعظ والإرشاد الديني

تعمل هذا الإدارة العامة للوعظ والإرشاد الديني على نشر الوعي الديني والثقافة الدينية لدى أبناء المجتمع، وزيادة المعرفة لدى أفراد المجتمع بالموضوعات الدينية الفقهية والشرعية والقيم والآداب الدينية من خلال الوسائل المختلفة المسموعة والمرئية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية الداخلية والخارجية التي تدعو إلى الخطاب الديني الوسطي ونبذ الإرهاب الغربي، وتوظيف الخطب الدينية التي تقوم بتوزيعها على الأئمة بشكل أسبوعي والدروس والدورات التي تقوم بها الإدارة العامة للوعظ والإرشاد الديني للأئمة والخطباء والوعاظ. ((مقابلة مع الادارة العامة للوعظ والإرشاد الديني – مقر الوزارة–2021).)

المجال الخامس: الإدارة العامة للمساجد

تقوم الإدارة العامة للمساجد بمتابعة كافة الأعمال التي من شانها الإهتمام بالجانب الشكلي والأداء العام عبر مفتش المساجد ومن خلال برامج متخصصة وإجراء احصائيات دورية بعدد المساجد المؤهلة والمحافظة عليها من ناحية الشكل ومتابعة أمور الترميم والصيانة والإعمار، بالتنسيق من الدوائر المتخصصة بالترميم، ويقوم دور الإدارة العامة للمساجد بمتابعة الأذان الموحد في الضفة الغربية وربطها على ترددات خاصة بكل مدينة،

مع الأخذ بعين الاعتبار فارق التوقيت لكل مدينة، ومتابعة تعيين الأئمة والمؤذنين عن طريق تشكيل لجان متخصصة مع التنسيق دوائر خارجية أهمها ديوان الموظفين العام. (مقابلة مع مدير المساجد في الادارة العامة للمساجد بالوزارة 2021))

المجال السادس: الإدارة العامة للحج والعمرة

تقوم الإدارة العامة للحج والعمرة بمتابعة أهم ركن من أركان الإسلام وهو الحج والعمرة، من خلال تسجيل شركات الحج والعمرة وترخيصها عن طريق تسيير قوافل الرحل وتأمين خروجهم عبر تشكيل لجان خاصة بأمور خطوط السير المتنوعة بالبر والجو والسكن في أوقات العمرة وموسم الحج من كل عام، ومتابعة أمور التسجيل التي تكون موزعة على دوائر الأوقاف المسئولة عن تسجيل الحجاج ضمن الضوابط المطلوبة من الوزارة وبالتنسيق مع الجهات الخارجية ضمن بروتوكول موقع مع الجانب بالمملكة العربية السعودية. (مقابلة مع مدير عام الحج والعمرة– وزارة الاوقاف 2021)

المجال السابع: الإدارة العامة للزكاة

ويتمثل عمل الإدارة العامة للزكاة في متابعة أمور كفالات الأيتام والأسر الفقيرة، وما يتعلق بأموال الزكاة وصرفها على مستحقيها وفقاً لضوابط شرعية منظمة لها، ومتابعة مشروع الأضاحي التي تعمل على متابعتها مع الدول الداعمة لمشاريع الزكاة وصناديق الدول المانحة، ومتابعة أعمال لجان الزكاة المنتشرة في الوطن وإقامة مشاريع استثمارية منها المستشفيات مثل مستشفى الزكاة بطولكرم ومصنع الصفا بنابلس والمتخصص بالألبان ومشتقاتها.(لقاء خاص مع مدير في الإدارة العامة للزكاة بالوزارة –2021).

المجال الثامن: الإدارة العامة للعمل النسوي

ويتلخص عمل الإدارة العامة للعمل النسوي ومكاتبها التي تنتشر في أغلب محافظات الوطن، في متابعة عمل الواعظات والمشاركة في مسابقات القرآن الكريم، وتفعيل دور النساء من خلال أنشطة خاصة في مجال الوعظ والإرشاد الديني وتحفيظ القران الكريم وتعلم أحكامه، وتدريبهن على بعض الأعمال المهنية المختلفة، وإقامة الندوات الخاصة بالمرأة ،مع العمل على نشر الوعي الديني والثقافة الإسلامية بين الجمهور، واختيار الواعظات والمرشدات والمدربات في موسم العمرة والحج من كل عام.(لقاء مع مدير عام الإدارة العامة للعمل النسوي – مقر الوزارة –2021).

المجال التاسع: الإدارة العامة والإعلام

ويقوم القائمون على هذه الإدارة العامة بتفعيل التشارك بين المؤسسات الأخرى الداخلية والخارجية، والعمل على نشر كافة النشاطات التي تقوم بها الوزارة على موقعها الإلكتروني من أجل ترسيخ دور الوزارة بالتنمية الاجتماعية، والتأكد من مبدأ التكامل في التوجيه والتطوير مع الجهات الأخرى.

ولا نغفل دور الإدارات العامة الأخرى العامة بالوزارة والتي تتكامل في دورها مع الإدارات المذكورة مثل: الإدارة العامة للموارد البشرية التي تعمل على تعيين الموظفين وتوزيع المهام الموكلة عليهم، وباقي الإدارات العامة الأخرى التي لها الدور الكبير والمهم في تحقيق الأهداف التنموية للوزارة.

المبحث الثاني

عمليات الوقف في الضفة الغربية أنواعه

تمهيد

هدفت الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، ولتحقيق ذلك تم القيام بزيارة ميدانية لكل من مديرية أوقاف رام الله، ومديرية أوقاف القدس، ومديرية أوقاف أريحا وهي ضمن أوقاف الوسط بالإضافة إلى مقر الوزارة ، ومن ثم تم عمل وصف لتلك البيانات التي تم تسجيلها باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة المكونة من النسب والمتوسطات من أجل تعميم نتائجها.

أ- الوقف العيني (أراضٍ وعقارات).

أولاً- أنواع الوقف بالضفة الغربية:

1- أنواع الوقف من حيث الغرض منها:

ينقسم الوقف في الضفة الغربية من حيث الغرض منه إلى وقف أهلي ووقف خيري وفق ما تم التطرق اليه في الفصول السابقة، بينما في قطاع غزة تم غلغاء الوقف الخيري وذلك بقرار من الحاكم الإداري المصري للقطاع.

2- أنواع الوقف حسب سريانه:

وهذا النوع من الوقف هو المتبع في وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالضفة الغربية، ويقصد بالسريان أن مدى بقاء أو إندثار الجهة التي أوقف من أجلها الوقف، وينقسم هذا النوع إلى ثلاث فئات هي:

أ- المضبوطة: المقصود بالمضبوط هو الوقف الذي أوقف من أجل غرض محدد، مثل وقف مبنى المحتسب الموجود بالقدس-أبوديس ويضم مؤسسة إحياء التراث الاسلامية والمبنى مكون من أربع طبقات وأوقفها صاحبه للتعليم الشرعي فقط، مع العلم أن الغرض الذي أوقف من أجله ما زال قائماً وموجوداً إلى هذا الوقت.

ب- المندرسة: وهو الوقف المضبوط الذي قد أنتهى أو اندثر الغرض الذي أوقف من أجله، وهي عبارة عن أراضي وقفية غير مستغلة وفي فترة حكم الدولة العثمانية استغلت هذه الأراضي وتمت نسبتها للمعارف، ومثال عليها أراضي الجيب في منطقة غرب القدس، وأراضي جبع شمال شرق القدس، ومنها مقابر مندرسة أصبحت لا يعلم من قبر فيها لهذا السبب سميت بالمندرسة، ولا يوجد حصر أو رقم لهذا النوع من الوقف. (مقابلة مع حسن، جواد، دائرة الاملاك الوقفية في مديرية أوقاف القدس بالضفة الغربية، 20-10-2021).

ثانياً: الأملاك الوقفية المؤجرة:

ويكون هذا النوع من الوقف بموجب عقد رسمي يتم إبرامه مع وزارة الأوقاف بصفتها القائمة على الأراضي الوقفية بالضفة الغربية، والمستغلة لأغراض ونشاطات إنتاجية وخدماتية مختلفة، ويبين الجدول التالي:

جدول رقم(1/1)

توزيع الأراضي أوقاف القدس، رام الله، أريحا المستغلة– المؤجرة بشكل عام:

المحافظة	العدد	حالة الأرض	مجموع المساحة الكلية /دونم	مجموع المساحة المؤجرة /دونم	نسبة المساحة المؤجرة %
القدس	19	أرض ملساء	1276	34.5	2.6
رام الله	280	**أرض ملساء**	3828	104	2.7
أريحا	420	**أرض ملساء**	83845	5470	6.5

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات من الإدارة العامة للأملاك الوقفية بالوزراة–الضفة الغربية

ويبين الجدول أعلاه توزيع الأرض الأكثر تأجيراً ويظهر في الجدول أن أوقاف محافظة (أريحا) هي الأكثر تأجيراً للأرضي الوقفية تليها أوقاف محافظة(رام الله)، تليها أوقاف محافظة(القدس).

ثالثاً: توزيع الأراضي في محافظات الضفة الغربية:

تبلغ مساحة الأراضي الوقفية في الضفة الغربية حوالي (180000) دونما وتصنف إلى أراضٍ ملساء، وهي أيضاً أراضٍ يوجد عليها شجر أو بناء، وقد تكون مستغلة زراعياً أو غير صالحة للزراعة، أو أراضي مشجرة أو أراضٍ قائم عليها عقارات ، والمساحة الأكبر هي الأراضي الملساء والتي تبلغ مساحتها (88950) دونما وتقع أغلبها في محافظة أوقاف أريحا، بينما تبلغ مساحة الأراضي المشجرة (4035) دونما ومساحة الأراضي المقام عليها عقارات تبلغ (3926) دونما.

وسوف يتم توضيح ما تم ذكره أعلاه في جدول يبين المساحات لكل من أوقاف القدس، وأوقاف رام الله والبيرة، وأوقاف أريحا.

صورة لحدود الدراسة في محافظة القدس

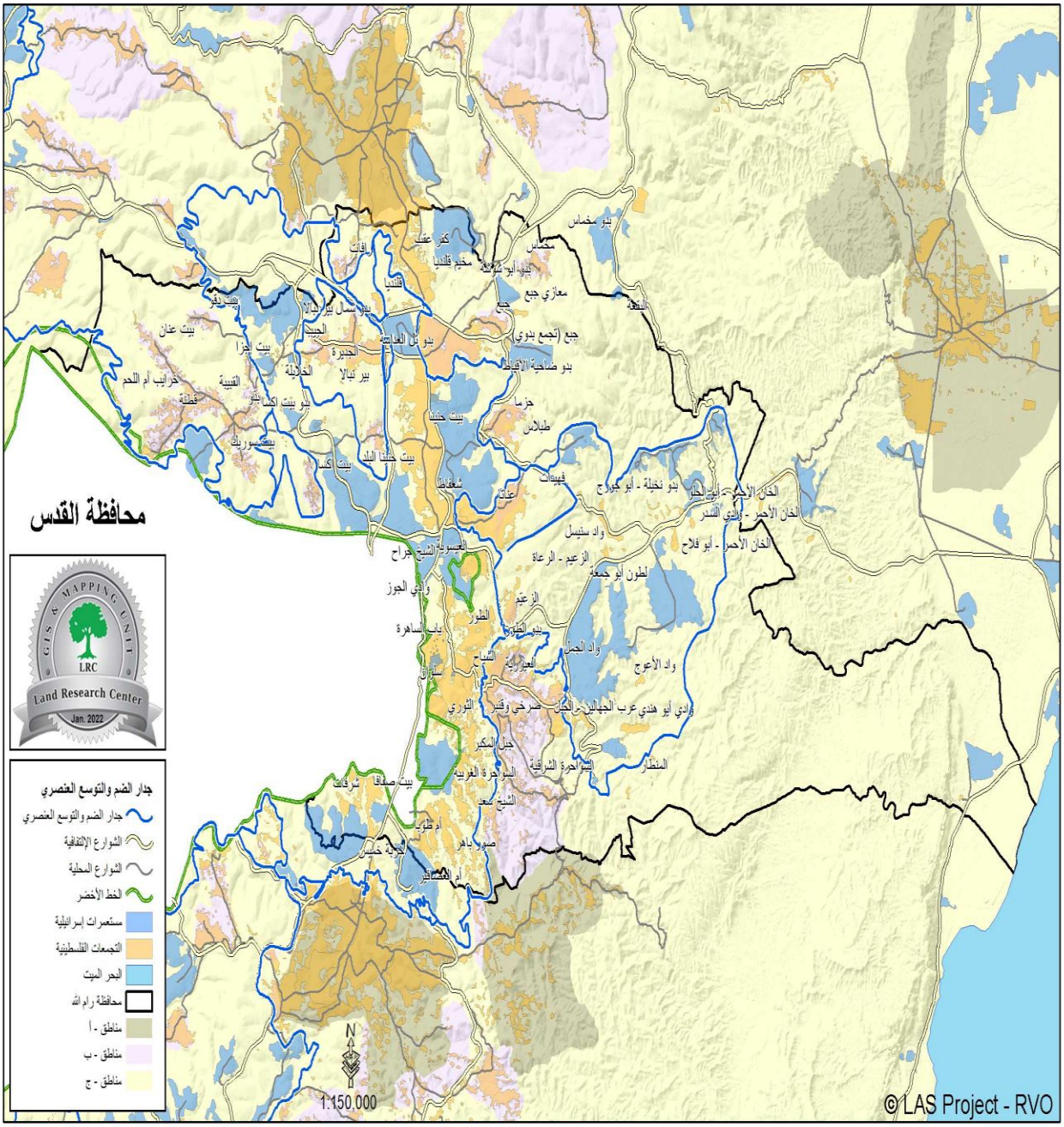

كما يظهر بالصورة والتي من خلالها تبين التوزيع لأراضي الوقف في منطقة القدس وواقع وجود جدار الفصل العنصري الذي عمل على تقسيمها (لمناطق أ، ب، ج) والتي تحمل كلٍ منها لونها، فقد بينت الصورة عن معاناة المناطق التي تندرج تحت السيطرة الاسرائيلية من صعوبة تسجيلها وحرية التصرف بالأراضي التابعة لإدارة الوقف من جميع الجوانب المتعلقة من تأجير أو بناء او حتى معرفة مسح هذه الأراضي، كما توضح الفرق ما بين التجمعات الفلسطينية التي تقترب من الأراضي الوقفية وتوزيع المستعمرات المحيطة بالأراضي بشكل عام، والتي تاتي بالمرتبة الثالثة من حيث المساحة في دراسة الباحث.

صورة لحدود الدراسة في محافظة رام الله والبيرة

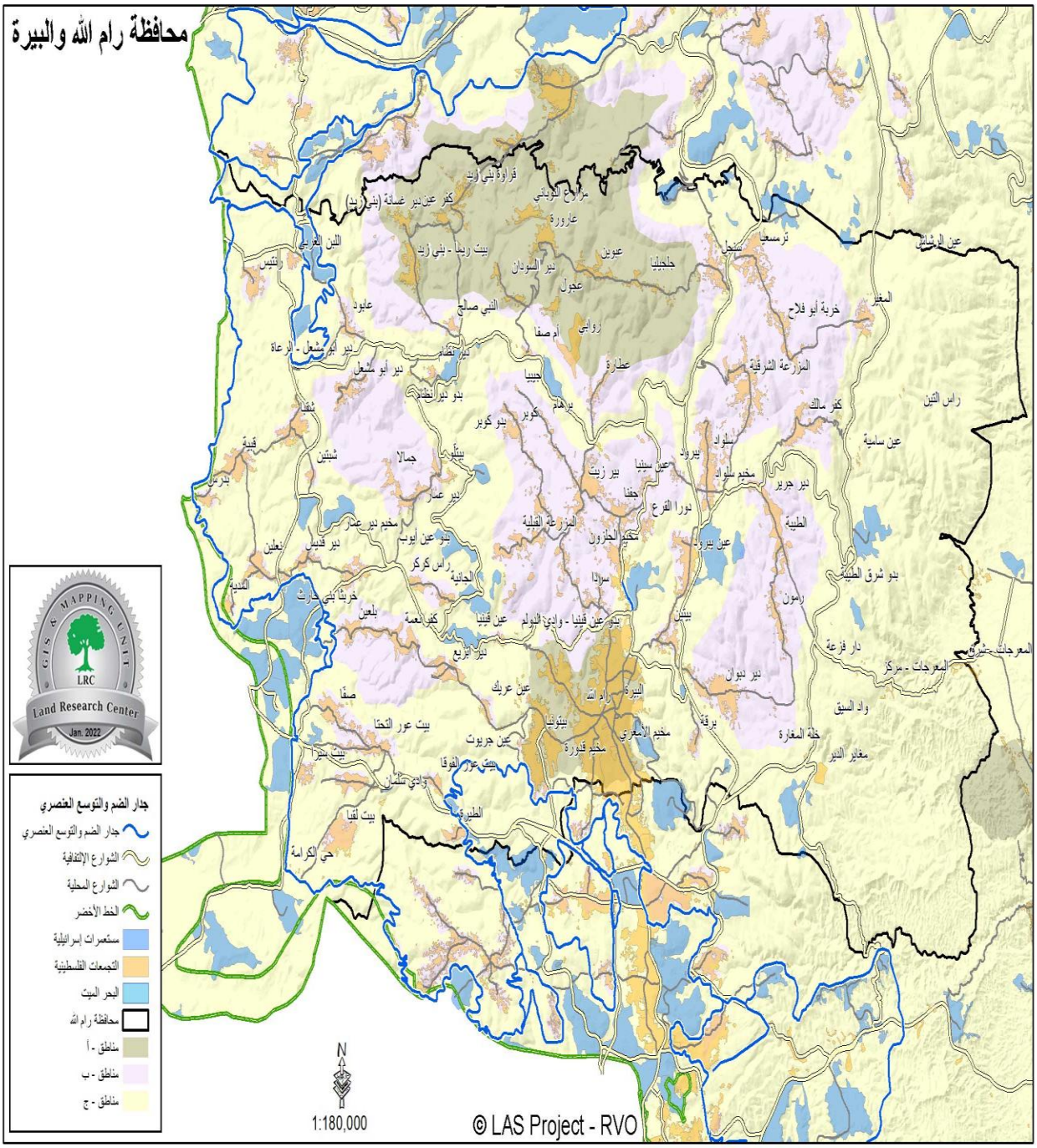

كما يظهر بالصورة والتي من خلالها تبين التوزيع لأراضي الوقف في منطقة رام الله، كما هي متوزعة على المناطق الفلسطينية، والتي لا تختلف عن المناطق الأخرى من خلال كيفية صعوبة تسجيلها ومسحها من قبل إدارة الوقف والذي عمل الإحتلال على تقسيمها (لمناطق أ، ب، ج) والتي تحمل كلٍ منها لونها، نلاحظ أن الأراضي في المناطق المصنفة (ب) هي الأكثر توزيعاً من المناطق الأخرى، والتي محاطة أيضاً بالمستوطنات الاسرائيلية وهي من حيث الترتيب تأتي بالمرتبة الثانية من ناحية المساحة لدراسة الباحث.

صورة لحدود الدراسة لمحافظة أريحا

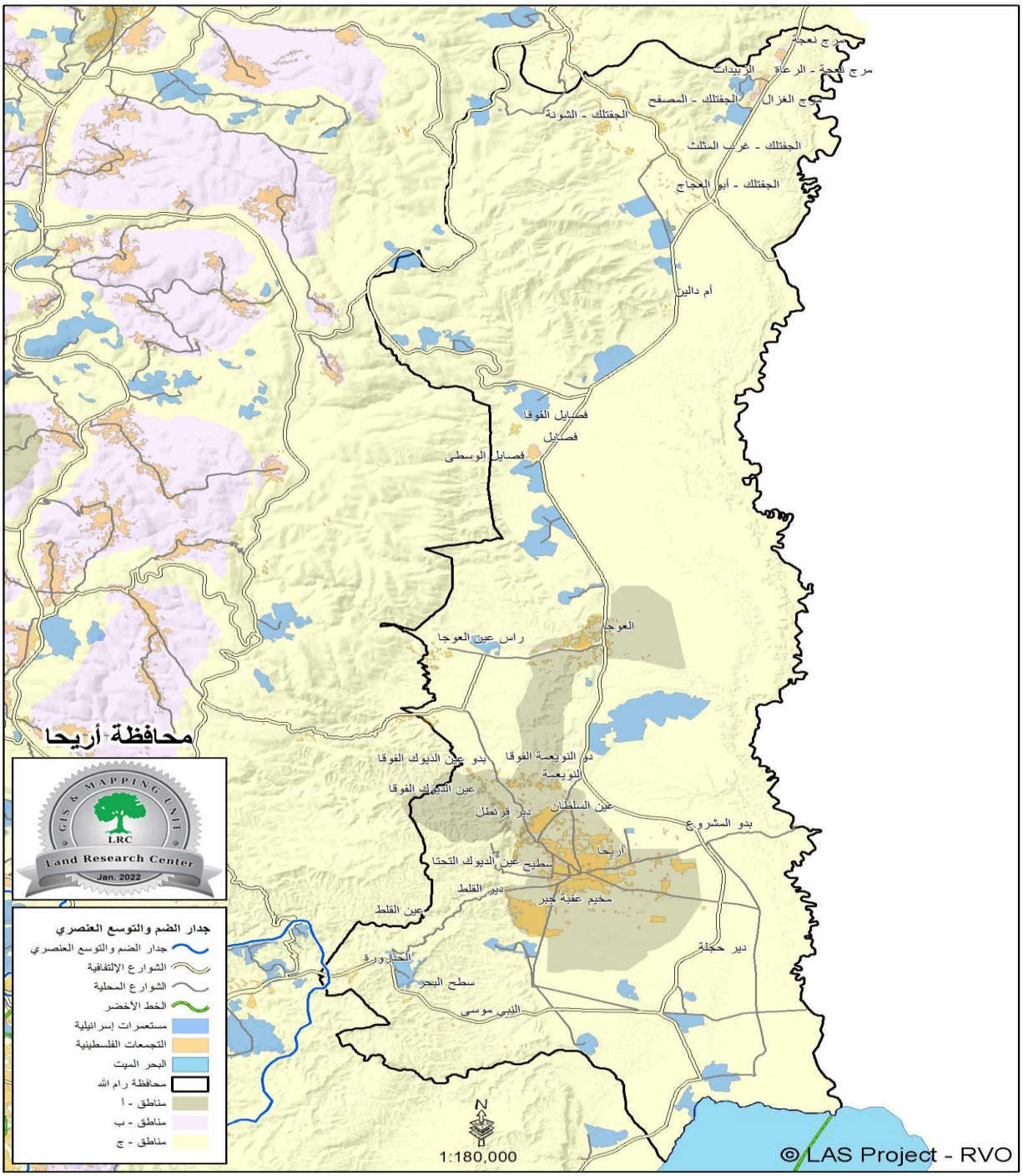

كما يظهر بالصورة والتي من خلالها تبين التوزيع لأراضي الوقف في منطقة أريحا، وكما هي متوزعة على المناطق الفلسطينية، والتي من حيث المساحة هي الأكبر، لكن المناطق التي تقع تحت السيطرة الاسرائيلية هي الأكبر من حيث التصنيفات المبينة بالجدول، وكما تظهر التجمعات الاسرائيلية الكثيرة والتي تحول من عمل الوقف، ولو امكن لإدارة الوقف استغلال الأراضي وزوال جميع العوائق للأرض لكانت هي السلة الغذائية لجميع أفراد المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم(2/1)

توزيع الأراضي الكلية أوقاف القدس، رام الله، أريحا من حيث المساحة:

المحافظة	المساحة بالدونم	عدد الأراضي المؤجرة	نسبتها%	عدد الأراضي غير المؤجرة	نسبتها%
القدس	**2045**	**16**	**31.1**	**111**	**68.9**
رام الله	**4950**	**22**	**3**	**420**	**97**
أريحا	**87365**	**381**	**10.3**	**118**	**89.7**

ويبين الجدول اعلاه أن النسب الاكثر من الأراضي الوقفية موجودة في أوقاف محافظة أريحا؛ لأن المنطقة تعتبر من أكثر الأراضي الملساء، مقارنة بمناطق القدس ورام الله، وبخصوص حالة الاستغلال في محافظات الأوقاف المذكورة فبلغت النسبة الأعلى في أوقاف أريحا، يليها أوقاف رام الله والبيرة، يليها أوقاف القدس، ويعود ذلك أيضاً إلى كمية المساحة الكلية لكل من واحد منها.

رابعاً: أنواع العقارات الوقفية في الضفة الغربية، أوقاف رام الله ، أوقاف القدس، أوقاف أريحا:

يوجد في الضفة الغربية العديد من العقارات الوقفية والموزعة على المحافظات المذكورة أعلاه ما بين مبان، وشقق، ومحلات تجارية، ومكاتب، وغيرها من العقارات التي يتم تأجيرها من قبل مؤسسة الوقف بالضفة الغربية، والاستفادة من ريعها الذي تجنيه في الإنفاق على المجالات الخيرية التي خصص الوقف لها والجدول أدناه يوضح توزيع هذه العقارات موزعة على المحافظات الثلاث المذكورة اعلاه:

جدول رقم(3/1)

توزيع أعداد أنواع الأملاك الوقفية في الضفة الغربية أوقاف رام الله، أوقاف القدس، أوقاف أريحا

المحافظة	أراضي مشجرة	أراضي ملساء	أراضي عقارات	المجموع
أوقاف أريحا	465	34	300	799
أوقاف رام الله	47	400	421	868
أوقاف القدس	22	111	184	317

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها

خامساً: مجالات الوقف:

1- الوقف والمجال الديني:

ما زال الوقف يؤدي رسالة مهمة جداً من خلال إنشاء المؤسسات الدينية، والقيام بما يلزم لها من تعمير وتشييد، وتزويدها بكافة الاحتياجات التي تلزم، لأن وجود تلك المؤسسات مرتبط بوجود الوقف والدور التي تقوم به للمجتمع المحيط بها من خلال المجالات التالية:

أ- المساجد:

المسجد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقف؛ لأن المساجد كلها تحت ظل الوقف، وهي تتصدر المؤسسات الوقفية الدينية نظراً لأهميتها الكبيرة حيث تعد المساجد من أهم أنماط العناية عند الواقفين، وقد بلغ عدد المساجد بالضفة الغربية التي تضم المصليات(2328) وتحتوي جنين أكثر عدد من المساجد الموجودة بالضفة وبها (298) مسجداً، وتأتي أريحا كأقل محافظة في عدد المساجد وبها (56) مسجداً، أما من ناحية المساحة" ويقصد بمساحة المسجد: الأرض المقام عليها المسجد والأرض المحيطة به، فقد كان أعلى مساحة في الضفة الغربية في محافظة أوقاف رام الله (868) دونماً، وأقل مساحة هي في محافظة القدس (317) دونماً، والجدول التالي يبين بوضح توزيع المساجد التابعة لوزارة الأوقاف بالضفة الغربية أوقاف القدس ورام الله وأريحا ومساحتها:

جدول رقم(4/1)

توزيع المساجد بالضفة الغربية وأوقاف القدس، رام الله، أريحا من حيث المساحة:

المنطقة	العدد	المساحة	
		متر	دونم
المساجد بالضفة الغربية	**2328**	**210**	**997**
أوقاف محافظة القدس	**131**	**150**	**53**
أوقاف محافظة رام الله	**238**	**370**	**56**
أوقاف محافظة أريحا	**56**	**060**	**21**

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى دائرة الاملاك ودائرة المساجد في وزارة الأوقاف بالضفة الغربية

ب- مستلزمات المساجد:

بعد أن اهتمت مؤسسة الوقف بمتابعة وقف المساجد من أنشاء وإعمار، أن تقل دور مؤسسة الوقف إلى توفير ما يلزم من إضاءة، وتوصيل خطوط المياه، والصيانة الدورية لها، والتنظيف، والعمل على توظيف الامام

والخطيب لإعطاء الدروس والخطيب أيام صلاة الجمعة والمناسبات والأعياد الدينية فيها، وتوظيف خادم للمسجد ليقوم بما يلزم من تنظيف جميع مرافق المسجد، والعمل على ربط المساجد في الضفة الغربية ضمن شبكة الأذان الموحد، مع الأخذ بعين الاعتبار فارق التوقيت لكل محافظة وقد كانت الإدارة العامة للمساجد هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بذلك من تركيب الأجهزة الخاصة بالأذان الموحد في جميع مساجد الضفة الغربية.

ج- أملاك الوقف المستغلة من قبل وزارة الأوقاف:

كان وما زال الوقف يعمل على توفير المقرات ومكاتب الأوقاف المكملة لعمل الوزارة والمديريات التابعة لها والمدارس الشرعية والكليات، حيث أن الوقف يوفر المكان الآمن لها والخروج من إطار الإيجار، بل ويساعدها على الاستقرار بمكان واحد ولا حاجة للتنقل إلى اماكن أخرى والجدول يوضح العقارات الوقفية المستغلة من قبل وزارة الأوقاف.

جدول رقم(5/1)

أملاك الوقف المستغلة من قبل وزارة الأوقاف

نوع العقار	العدد
مدرسة	**182**
مكتب	**266**
مخزن	**31**
مبنى	**10**
مجمع تجاري	**22**
بيت سكني + غرفة	**317**
دكان	**1286**
سكن امام	**81**
عيادة صحية	**51**
كراج	**14**
مجمع خدمات	**22**
مستشفى	**6**
مقرات	**116**

ونجد ذلك جلياً في أعمال الوزارة من خلال البناء على أراضي الوقف والتابعة لها، من خلال الجدول المذكور اعلاه يتبين مدى الاستفادة من أراضي الوقف وتنوع التأجير عليها مثل من المدرسة أو المكاتب أو المخازن أو

المباني أو المجمعات التجارية أو البيوت السكنية أو الدكانين بالإضافة إلى سكن الإمام أو العيادات الصحية أو الكراجات أو مجمعات الخدمات أو المستشفيات أو المقرات المختلفة، كما وسيتم عرض بعض الصور في ملاحق الدراسة.

2- الوقف في مجال التعليم

بالتأكيد لا يغفل أحد عن دور الوقف في مجال التعليم، بعد ما كانت الأمم معتمدة على الوقف في نهوض المجتمعات في ذلك الوقت، أما بخصوص الوقف وعلاقته بالتعليم في الوقت الحالي فهو الداعم الوحيد للتعليم الشرعي بجميع جوانبه من توفير الكتب الدراسية ولوازم المدارس الشرعية التابعة للوزارة، وتوفير الكادر التعليمي، وتوفير كليات في شمال الضفة الغربية متمثلة بكلية الدعوة بقلقيلية، وكلية العلوم الإسلامية في جنوب الضفة ،مع إدخال تخصصات جديدة في الكليتين ومثل تخصص الاقتصاد الإسلامي والقضاء الشرعي، وتعيين كوادر تعليمية من محاضرين أكفاء، والعمل من قبل الوزارة على تشييد بناء جديد لكلية العلوم الاسلامية في جنوب الخليل مع إمكانية طرح تخصصات جديدة لذلك.

اما فيما يخص التعليم الشرعي والمدارس التابعة للوزارة لكافة الجنسين الذكور والإناث، فإن الوزارة تحرص على الإهتمام بالتعليم الشرعي، وتوفير لوازم الطلبة، وتأمين المواصلات بالنقل عبر حافلة خاص بالطلبة، مع إمكانية صرف بدل مواصلات للطلبة الذين يأتون من مناطق خارج محافظة المدرسة.(مقابلة مدير التعليم الشرعي- الإدارة العامة للتعليم الشرعي 2021).

الوقف في المجال الصحي" المؤسسات الصحية"

مؤسسة الوقف لها الأثر العظيم في تحقيق المقاصد العامة للوقف ومنها، الصحة، بمعنى أن يتم توفير كل ما يتعلق بصحة الأفراد كالتغذية والنظافة وطرق العلاج المختلفة، وكافة النواحي البيئية التي تحيط بالأفراد، لأنها تعد من الحاجات الأساسية التي تساعد على التنمية، إذ إنه دون إنسان سليم معافى لن تجد التنمية، لأن الفرد الصحيح هو الذي يعمل على بناء عملية تنمية.

فقد كانت الوقف المساهم في دعم المؤسسات الصحية وذلك عن طريق توفير الأراضي لها من أجل إقامة مبانٍ لهذه المؤسسات في الضفة الغربية ومديرياتها التابعة لها، مثل أوقاف رام الله التي قامت بدعم مديرية الصحة الصحة بإقامة بعض العيادات الخاصة بالقرى مثل عيادة في منطقة عطارة- رام الله والتي أنشئت تحت مبنى المسجد الموجود بالبلدة، وإقامة عيادة صحية ببلدة كوبر، وإقامة عيادة صحية بالبيرة، فدور الوقف كان وما يزال يدعم المؤسسات الصحية لحفظ النفس وهي مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية الوقف الهامة.(مصدر المعلومات: من الإدارة العامة للأملاك الوقفية 2021).

كما يظهر دور الوقف في تأجير أراضٍ واسعة من أراضي مديرية أوقاف أريحا، منها الأرض القائم عليها مستشفى أريحا الحكومي والذي تقارب مساحته 10 دونمات، وجمعية طوارئ أبوديس التابعة لعيادات المقاصد الذي قارب مساحته 600 م2، ومستوصف صحي في قرية بدو غرب القدس وهي مؤجرة من قبل الأونروا لخدمة الافراد في المنطقة، وتأجير أرض لوزارة الصحة الفلسطينية في العيزرية تزيد من مساحتها عن 2 دونم (مصدر المعلومات: من الإدارة العامة للأملاك الوقفية 2021).

4 – الوقف في مجال البنية التحتية والإنشاءات:

مما لا شك فيه أن البنية التحتية والإنشاءات من الأمور الضرورية لخدمة العامة، وأيضاً تعد من المتطلبات الهامة لأي عملية تنموية، فدور الوقف لا يقتصر على التعليم والصحة ودوره الفاعل في خدمة الجوانب الأخرى للازمة لعملية التنمية، لذا لا يقل أهمية كان للوقف دوره الفاعل أيضاً في دعم البنية التحتية والإنشاءات ويبرز ذلك في الضفة الغربية من خلال:

أ– دعم الوقف للبلديات لأغراض محلية أخرى في مديريات أوقاف رام الله وأريحا والقدس:

البلديات من المؤسسات الهامة في أي مجتمع، نظراً لدورها الفاعل في خدمة الأفراد في الجوانب المختلفة من شق الطرق وترميمها، وتوفير المياه، ومتابعة أمور الكهرباء والصرف الصحي، والمحافظة على نظافة المرافق العامة، فهي تعد الجهة الأساسية والمشرفة على تطوير البنية التحتية بشكل عام، لذلك فإن الوقف لم يبخل على البلديات في شيء، وله حضور فاعل تطوير البنية التحتية للمجتمع المحيط فيه وهو شريك معه، فقد استفادة البلديات في الضفة الغربية من الوقف.

- **<u>الدعم الذي استفادت تقدمه الوقف لبلدية رام الله والبيرة:</u>**

1. إقامة المجمعات التجارية في منطقة البيرة وسط مدينة رام الله والذي يحوي الكثير من المجمعات التجارية المختلفة ومصف لسيارات الشمال والجنوب والوسط بالضفة الغربية وتأجير مكاتب ومحال تجارية.
2. إقامة مجمع مؤسسات في بلدة راس كركر.
3. إقامة مقر للمجلس القروي، في بلدة راس كركر.
4. إقامة مركز شرطة دير غسانة.
5. مجمع تجاري (محلات تجارية) في بيرزيت بطريق جامعة بيرزيت.
6. إقامة مدارس خاصة ومساحتها ما يقارب (9) دونمات، لجهة مستثمرة.
7. إقامة مبنى لصحيفة الحياة الجديدة في البيرة على مساحة تقارب (1.273).
8. بناء أربعة مخازن وإقامة معرض لبيع الجرانيت ومواد البناء على مساحة (4) دونمات، لجهة مستثمرة.
9. تأجير لصالح الاتحاد العام للشباب والرياضة بمساحة تبلغ(80) دونماً.

*(مصدر المعلومات من بيانات الأملاك الوقفية في أوقاف رام الله والبيرة،2021)

- **<u>وما تقدمه الأوقاف لمنطقة أريحا:</u>**

وتبرز في إقامة بعض المرافق والأغراض التالية:

1. سوق للخضار واللحوم والمستفيد منها بشكل كبير بلدية أريحا ومساحته(3) دونمات.
2. إقامة مركز تدريب والتابع لجمعية سيدات أريحا.
3. تأجير أملاك وقفية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية، عن طريق إقامة مكتبة تابعة لغرفة التجارة.
4. تأجير الارض لصالح شركة الائتلاف الفلسطينية لإقامة مصنع للحديد والصلب.
5. إقامة منشآت رياضية مثل مبنى نادي هلال أريحا ويبلغ (1)دونم و800 متر.

6. منح أرض أقيم عليها جزء كبير من جامعة الاستقلال في مدينة أريحا، ومقر حرس الرئيس ومساحة تبلغ (1) دونم و218 متر.
7. إقامة مشاريع الصرف الصحي لخدمة الطاقة الشمسية والتي تبلغ مساحتها الكلية (25)دونم.
8. إقامة منتزهات وملاهي في مدينة أريحا مثل حديقة لازوردي.

- **<u>وما تقدمه الأوقاف لمنطقة ضواحي القدس</u>:**

وتبرز في إقامة بعض المرافق والأغراض التالية:

1. إقامة بعض المدارس التابعة لمنطقة كفر عقب.
2. تأجير أراضٍ تابعة لبلدية مخيم قلنديا وكفر عقب.
3. تأجير مقر للتربية في منطقة الرام وضواحي القدس.
4. الإشراف على عمارة الهلال الإماراتي ويبلغ عدد الشقق السكنية(18) شقة من ضمنها شقة تابعة للجنة الزكاة لمنطقة العيزرية.
5. إقامة ملعب فيصل الحسيني على أرض الوقف في منطقة الرام.
6. إقامة مباني بلديات في منطقة مخماس.
7. إقامة أبراج جوال في منطقة مخماس، الرام، والعيزرية، على أراضي الوقف.
8. إنجاز مشروع إقامة الطاقة الشمسية في أغلب مساجد المديرية وتبلغ ما يقارب على (80%) من عدد المساجد.

ب-الوقف النقدي(إيرادات ونفقات)

أولاً- إيرادات ونفقات الأوقاف بالضفة الغربية

من خلال الاطلاع على مؤسسة الوقف بالضفة الغربية في وزارة الأوقاف والشئون الدينية، فقد وجدنا أن إيرادات الأوقاف يكون مصدرها تأجير الأراضي، وتأجير العقارات، ومن خلال الاطلاع على نفقات الوزارة فقد كانت من خلال المصاريف التشغيلية والتي تضم، دفع فواتير الكهرباء والماء، ونفقات تشغيلية ،أبنية وإنشاءات، ولكل وزارة برنامج خاص بها معتمد لدى وزارة المالية الفلسطينية وتختص وزارة الأوقاف بأربعة برامج مالية كما هو مبين بالجدول:

جدول رقم(6/1) البرامج المعتمدة لدى وزارة المالية الفلسطينية لوزارة الأوقاف:

رقم البرنامج	الاسم	وصف البرنامج
0402	التعليم الشرعي والمهني والتراث	ويتألف البرنامج من مجالات العمل التالية: التعليم الشرعي: تقوم المدارس الشرعية وكلية الدعوة بالعمل على تخريج أئمة وخطباء مؤهلين لسد العجز في ائمة المساجد وخطباء الجمعة. التعليم المهني: يقوم هذا المجال بتدريب الأيتام وتعليمهم في مصانع دار الايتام المطابع ،المناجر، معامل، الخيزران، الحدادة والألمنيوم وغيرها. ويقوم في شقه الثاني بتهيئة البيئة المناسبة للمرأة الفلسطينية من خلال عقد دورات مختلفة للارتقاء بأدائها المهني المساهمة في زيادة دخل أسرهن مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية . إحياء التراث: ويقوم هذا بالحفاظ على ذاكرة الأمة من بالوثائق والمخطوطات والكتب من خلال ترميمها وحفظها بأحدث وسائل المعالجة والحفظ الإلكتروني.
0405	إدارة الاملاك الوقفية	ينقسم الوقف إلى نوعين الخاص (الذري) والعام (الخيري) ويعتبر من مؤسسات التكافل الاجتماعي يبقى نفعه في الدنيا لمنفعته وثوابه في الآخرة للمتصدق الواقف. فالوقف الخاص والذي تتولى وزارة الأوقاف إدارته مقابل 10%من إيراداته و90 %من إيراده يصرف على المنتفعين حسب شروط الواقف، اما الوقف العام فهو موجه لجميع أفراد المجتمع ويصرف على أوجه الخير من مساجد ومستشفيات ومراكز لتحفيظ القران الكريم ويصرف من إيراده أيضاً على

		الفقراء والمساكين بالزكاة، وتسعى وتعمل الوزارة على حصر جميع أملاك الوقف وتشجيع استثمارها وتأجيرها بما يعود بالنفع على الجميع وكذلك توفير الأراضي اللازمة لبناء المدارس والمستشفيات ومراكز خدمية أخرى.
0406	الأركان الخمسة	هذا البرنامج يعتبر المجالات التالية: أولاً: المساجد حيث تسعى الوزارة إلى جعل المسجد منار اشعاع ومنارة توجيه تساهم في التنمية الثقافية للمجتمع وتهتم الوزارة بالبنية الأساسية للمسجد. وثانياً: القران الكريم من حيث التحفيظ والتلاوة نحو العمل على تعزيز الفكر المعتدل والمنهجية الوسطية المستمدة من تعاليم القران الكريم. وثالثاً: الوزارة وهي في رؤيتنا أساس الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي في الوطن برمته. ورابعاً: الحج وهي فريضة مرتبطة بأبناء المجتمع كافة وأي خلل ينعكس سلبيا على وضع الوطن بالكامل
0407	البرنامج الإداري	تقديم الخدمات المساندة للمساعدة في تنفيذ البرامج الرئيسة للوزارة حيث أن عملية ربط تكلفة هذه الخدمات المساندة بالبرامج ربطا مباشرا ليس بالأمر الهين ويخضع للتخطيط الجيد.

المصدر وزارة المالية تقرير الموازنة الخاصة لسنة 2013م.

فقد وجدنا أن مصدر إيرادات الأوقاف يأتي من تأجير الأراضي، وتأجير العقارات، ومن خلال الاطلاع على نفقات الوزارة فقد اشتملت على المصارف التشغيلية التي تضم، دفع فواتير الكهرباء والماء، ونفقات تشغيلية ،أبنية وانشاءات مثل ما هو مبين بالجدول أدناه:

جدول رقم(7/1) النفقات لوزارة الأوقاف والشئون الدينية للأعوام 2015م حتى 2019م:

طبيعة النفقات	نفقات 2015م	نفقات 2016م	نفقات 2018م	نفقات 2019م

مواد ولوازم استهلاكية	1.250.065.76	2.192.248.81	2.680.861.34	3.075.519.302
أخرى تشغيلية	456.745.76	478.188.28	600.634.38	594024.93
صيانة وإصلاحات	765.199.68	108.4938.92	978.687.08	611.015.53
المحروقات	126.821.00	117.972.66	102.052.66	65.700.00
الاتصالات	332.146.84	562.436.2	620.663.68	551.398.602
المنافع	4.648.892.61	6.615.838.06	3.967.387.42	3.937.815.82
نفقات وسائل نقل	546.673.83	315.892.42	526.494.45	634.061.32
مهمات سفر	93.026.66	176.208.96	285.819.87	103.858.29
قرطاسية	138.160.11	168.663.69	174.854.78	282.794.5442
إيجارات	1.323.457.07	49.782.5	1.439.540.8	70.480.90
المجموع	9.681.188.57	11.762.170.50	11.376.996.46	9.926.669.24

جدول رقم(8/1) الإيرادات لوزارة الأوقاف والشئون الدينية للأعوام 2015م حتى 2019م:

طبيعة الإيرادات	إيرادات 2015	إيرادات 2016	إيرادات 2018	إيرادات 2019
ايجارا ت حالية	3.007.327.35	3.684.081.42	4.362.411.33	3.421.170.47
ايجارات سابقة	3.912.153.67	4.751.752.94	4.232.910.9	2.410.124.43
احكار سابقة	329.748.61	520.301.86	414.920.95	1.076.745.11
احكار حالية	308.849.19	556.982.27	609.694.36	مجموعه مع الاحكار السابقة
عائدات ذرية	272.289.55	329.077.64	288.090.17	327.316.68

إيرادات اخرى	227.995.89	255.459.32	229.620.38	1.479.733.45
إيرادات مصانع	4389579.67	2.417.750.41	2.229.620.40	مجموعه مع السابقة
المجموع	12.447.943.93	12.515.405.86	12.037.648.09	8.804.966.12

مصدر المعلومات(الإدارة العامة للشئون المالية–2021م).

ج– المشاريع الوقفية المتنوعة في الضفة الغربية.

إن المحافظة على أموال الوقف والعمل على تنميتها ضرورة شرعية وذلك بهدف استمرارية تقديم مؤسسة الوقف المنافع للجهات المستفيدة منه، والجهة القائمة على إدارة الوقف تعتبر مسؤولة عن هذا الوقف أمام المجتمع كاملاً، أي لا مجال لأي تقصير أو إهمال أو تعدٍ في عملية استثمار أموال الوقف، أو ربط مسألة الوقف بالجانب الشخصي لأن هذه الأموال أموال وقف، والجميع سوف يسأل أمام الله عز وجل عنها، لذلك عملت وزارة الأوقاف على استثمار أموال الوقف بالسنوات السابقة على مشاريع استثمارية جميعها عبارة عن عقارات تحتوي على محلات تجارية، وقد تم طرح تأجير 10 دونمات في منطقة العوجا وهي منطقة تصنيفها (c) ومهددة من قبل الاحتلال، لزراعة أشجار النخيل وتم حفر أربعة آبار فيها لتسهيل هذا النوع من الاستثمار وفي مؤسسة دار الأيتام الاسلامية، فقد عملت الوزارة على بناء (15) محلاً تجارياً في أرض المدرسة وهي في الأشهر القادمة سوف يتم افتتاح هذا المشروع التنموي، وتعمل الوزارة على بناء كلية للعلوم الشرعية في جنوب الخليل، وقد تم ذكره سابقاً مع التوضيح، ومن الأعمال التي تعمل عليها وزارة الأوقاف في أغلب مديريات الأوقاف هي مشاريع الطاقة الشمسية على أسطح المساجد وقد نفذ هذا المشروع على أغلب مديريات الضفة، هذا المشروع من شأنه توفير فاتورة الكهرباء لدى المساجد، والتخفيف من النفقات التي تعمل الوزارة على دفعها لصالح شركة الكهرباء.(مصدر المعلومات مقابلة: الإدارة العامة للهندسة والانشاءات– المهندس جهاد يحيى– 2021م).

رأي الباحث:

من خلال ما تم ذكره فإن الوقف يعد من الأعمال الصالحة التي حث عليها الإسلام والتي أمر بها، ومن الطاعات والقربات التي دعا اليها ورغب فيها، وبعد اختلاف مفاهيم الناس والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أصابت العالم، فقد أصبح المجتمع يحمل الحكومة بالمسؤولية الكاملة عن تيسير المرافق المرتبطة بمصالح الناس ورعايتها والإنفاق عليها، فإننا نلاحظ أن أراضي الوقف موزعه على مجالات عدة، جزء منها في المجال الزراعي، والجزء الآخر في المجال الصناعي، والمجالات التجارية والمؤسساتية، كل هذا له الأثر الكبير في تطوير اقتصاد البلد، كما وأن الوقف في كافة القطاعات نجده موزعاً بشكل يخدم كل قطاع من القطاعات المذكورة، فنجد إسهام الوقف في المجال الديني والتعليمي وذلك بتوفير المساحة اللازمة للبناء والتي تحتاجها المساجد والمدارس والكليات، التي لولا وجود دعم الوقف لها لما تم انشاؤها، وربما يكون

الموضوع مستحيلاً لارتفاع التكلفة المادية لسعر الأراضي المرتفع، بذلك فإن الوقف يعد هو الداعم الأهم والمساند الأبرز لعملية التنمية بشكل عام للمجتمع الفلسطيني.

الفصل الخامس

الإطار العملي للدراسة

أسلوب الدراسة.

مجتمع الدراسة.

منهجية الدراسة.

أداة الدراسة.

صدق الاستبانة.

ثبات الاستبيان.

الأساليب الإحصائية في الدراسة.

أسلوب الدراسة:

من خلال هذه الدراسة وطبيعتها والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، تم استخدام الباحث إلى منهجين وصفي وتحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويقوم بوصف الواقع وصفاً دقيقاُ ويعبر عنه تعبيراً كيفياً وكمياً، وقد استخدم مصدرين للمعلومات كما هو مبين ادناه:

1. المصادر الثانوية: تم الاعتماد في الشق وذلك لمعالجة الإطار النظري للبحث من مصادر جمع لهذه البيانات والتي كانت تتمثل بالكتب العلمية المتخصصة بمجال الوقف والتنمية الاقتصادية والمراجع العربية والأجنبية ورسائل الماجستير والدراسات السابقة والمجلات والتقارير والبحث والمطالعة والمواقع الالكترونية.
2. المصادر الأولية: وقد تم الاستعانة في معالجة الجوانب التحليلية للدراسة إلى البيانات الأولية من خلال عمل الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة وقد صممت خصيصاً لهذا الغرض، بالإضافة إلى القيام بزيارة المديريات المقصودة من الدراسة وتنفيذ مقابلات مع جهات الاختصاص بأمور الوقف والأملاك في الوزارة في الضفة الغربية ومديرياتها المستهدفة من الدراسة، من أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بالوقف والأملاك الوقفية في الضفة الغربية،

مجتمع الدراسة وعينتها:

ان مجتمع الدراسة بني على مشكلة الدراسة وتكون من هم العاملين بمقر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالضفة الغربية وتشمل: الإدارة العليا في الوزارة، ومدراء الأوقاف بمحافظات الوسط بالضفة الغربية، والإدارة العامة للأملاك الوقفية، والإدارة العامة للهندسة والإنشاءات، والإدارة العامة للمالية، والإدارة العامة للشئون القانونية والبالغ عددهم(150) موظفاً، أما عينة الدراسة فتشمل جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (105) استبانة وقد تم استرداد (105) أي ما نسيته 100% من حجم العينة. ملحق رقم (1).

خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد أداة الدراسة لغرض الوقوف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية بالوسط (القدس ، رام الله، أريحا) من خلال التالي:

1- من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة التي كانت قريبة من مجال الدراسة، والإستفادة منها في عملية بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2- استشارة المشرف في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
3- تحديد المجالات الرئيسة التي تتضمنتها الاستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (7) مجالات و(78) فقرة، ملحق رقم (2).
6- تم عرض الاستبانة على (5) محكمين وإداريين وأعضاء هيئة تدريس، وجامعة النجاح الوطنية، والإدارة العليا بوزارة الأوقاف.
7- تم تعديل بعض فقرات الاستبانة بالحذف أو الإضافة أو التعديل، لتستقر على صورتها الحالية المكونة من (78) فقرة، ملحق رقم(3).

بالتالي أصبحت اداة الدراسة بصورتها النهائية مكونة من قسمين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الديمغرافية للمبحوث (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال العمل، مكان العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 78 فقرة، موزعاً على 7 محاور:

المحور الأول: دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط(القدس، رام الله والبيرة، أريحا)، ويتكون من (10) فقرات.

المحور الثاني: مساهمة الوقف النقدي والعيني في قطاعات التنمية المتمثلة بالمجال الديني، والاجتماعي، والصحي، والتعليمي، والخدمات، والبنية التحتية، والأمنية، ويتكون من (14) فقرة.

المحور الثالث: مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف المستهدفة، ويتكون من (11) فقرة.

المحور الرابع: السياسات المتبعة في التأجير للوقف بما يخدم التنمية الاقتصادية، ويتكون من (10) فقرات.

المحور الخامس: الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية، ويتكون من (9) فقرات.

المحور السادس: معوقات إسهام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتكون من (11) فقرة.

المحور السابع: مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتكون من (13) فقرة.

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 5 محكمين من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة من ناحية شرعية وإدارية ومالية، وأسماء المحكمين بالملحق والذي مبين في أخر الدراسة، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين مع إنجاز ما وتم ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية كما مبين بملاحق الصور.

2- صدق المقياس:

<u>الإتساق الداخلي internal Validity</u>

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، وقد تم عمل هذا عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقراتها والدرجة الكلية للمجال نفسه.

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة أيضاً من خلال حساب قيمة معامل ارتباط Pearson، وقد كانت قيمة معامل الارتباط لفقرات الاستبانة عالية، وقيمة مستوى المعنوية، مما يؤكد صدق أداة الدراسة(الاستبانة) وإمكانية الإعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي على برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات إن وجدت والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لقياس درجة الارتباط، وقد تم استخدامه لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
4. معرفة تحليل التباين الأحادي (one way anova) لقياس درجة الحرية مع المتغيرات في الدراسة.

الفصل السادس

نتائج الدراسة وتفسيرها

المبحث الأول: تحليل البيانات واختبار الأسئلة وفرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

تمهيد:

الثبات هو دقة القياس، والقياس الثابت لمتغير ما يعني قياس ذلك المتغير بدقة أي بدون أخطاء، والأداة تكون ثابتة عندما تكون النتائج التي نحصل عليها متقاربة إذا تكرر تطبيقها أكثر من مرة في ظروف مماثلة، أي عند تطبيق الأداة أكثر من مرة نحصل على نتائج لها صفة الاستقرار والثبات، وسيتم في التفسيرات أدناه توضيح ذلك بالتفصيل:

قيمة الثبات Reliability

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الإتساق الداخلي وبحساب معامل الثبات Cronbach's Alpha حيث بلغت قيمة الثبات 0.92 وبذلك يتمتع الاستبيان بدرجة عالية جداً من الثبات.

صدق أداة الدراسة Validity

جدول رقم (1). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات الدراسة

#	الفقرات	قيمة R	الدلالة الإحصائية Sig.
1	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف على حصر وتعيين مساحة الارض الوقفية	.173	.078
2	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف على بيان واقع الأراضي وما يستجد عليها من جديد	.093	.346
3	يساعد الاستعانة بالبرامج المختصة في المسح على سهولة التعرف على الأراضي الوقفية من غيرها من الأراضي	.199*	.042
4	تسهم الخرائط الخاصة بالأراضي الوقفية الممسوحة على تحديد نقاط حدود القطعة الواحدة	.207*	.034
5	يساعد مسح الأراضي على تحديد المساحة الفعلية للأرض	.126	.199
6	يؤثر المخطط المساحي للأراضي الوقفية في تثبيت الحدود بينها وبين القطع المجاورة لها	.296**	.002
7	يساعد الرفع المساحي لقطع الوقف على معرفة نسب القطع (انحدار، ميلان) في كيفية الاستفادة منها	.275**	.005
8	يؤثر معرفة تصنيف الأرض الوقفية لمعرفة نوعها "زراعي، تجاري، سكني" في كيفية استغلال القطعة مستقبلاً	.287**	.003
9	يساعد المخطط المساحي والصورة الجوية لأرض الوقف لربطها مع التصرف الحالي للقطعة	.199*	.042

10	يساعد المخطط المساحي الالكتروني لأرض الوقف في معرفة الارتدادات القانونية للبناء"	.252**	.010
11	يسهم الوقف في غرس القيم الاسلامية عن طريق المساجد والمراكز الوقفية	.467**	.000
12	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والمعاهد والجامعات	.210*	.031
13	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة مشاريع البنية التحتية(شبكات كهرباء، مياه، حفر آبار، شق طرق)	.323**	.001
14	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المقرات والمراكز الامنية	.452**	.000
15	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية والمستشفيات	.188	.055
16	يؤثر وجود أراضي وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير ايدي عاملة لذوي الدخل المحدود	.363**	.000
17	تسهم أراضي الوقف في امكانية اقامة المقابر	.357**	.000
18	توجد عقارات ومقامات وأبنية مخصصة لإحياء الاحتفالات والمناسبات والشعائر الدينية	.450**	.000
19	يؤثر وجود أراضي وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير الدخل للأسر محدودة الدخل	.347**	.000
20	يتم توفير عقارات وقفية لذوي الدخل المحدود مثل المحلات التجارية والأسواق	.241*	.013
21	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية اذوي الدخل المحدود عن طريق تأجيرها لهم بأجر يسير	.443**	.000
22	يسهم جزء من أموال الوقف في إنشاء مراكز التعليم بانواعه	.487**	.000
23	يسهم جزء من أموال الوقف في تقديم الاعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين	.173	.078
24	تسهم أموال الوقف النقدية في مساعدة وإعانة أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين	.336**	.000
25	تساعد كفاءة القائمين على استثمار الوقف على الإدارة السليمة لأعمال الوقف	.495**	.000
26	تساعد الخبرة عند القائمين على استثمار الوقف في الإدارة السليمة لأعمال الوقف	.503**	.000
27	تساعد الدورات التدريبية القائمين على استثمار الوقف بالقيام بأعمالهم على	.536**	.000

	أكمل وجه		
28	تساهم الزيارات الكشفية الدورية لأراضي الوقف للقائمين على استثمار الوقف في معرفة وطبيعتها الأرض الوقفية	.325**	.001
29	يؤثر وجود البرامج على أداء القائمين على استثمار أموال الوقف	.534**	.000
30	تشترط وزارة الأوقاف عند تعيين القائمين على استثمار الوقف وجود علاقة تربط مؤهلهم العلمي بعملهم	.394**	.000
31	تعمل وزارة الأوقاف على توجيه القائمين باستثمار الوقف الحصول على شهادات علمية ومهنية ذات صلة للاستفادة منها للعمل	.534**	.000
32	تحرص وزارة الأوقاف على إقامة الحلقات واللقاءات ذات الصلة بأعمال الوقف لتحسين أداء العاملين باستثمار الوقف	.522**	.000
33	تسهم الحوافز لدى العاملين في استثمار الوقف في تطوير أدائهم والتميز في العمل	.523**	.000
34	تساعد ورشات العمل من زيادة الخبرة لدى العاملين في استثمار أموال الوقف	.492**	.000
35	لا تساعد المؤهلات العلمية في زيادة كفاءة القائمين على أموال الوقف	.410**	.000
36	استثمار أموال الوقف فيه مصلحة للوقف وللموقوف عليه	.366**	.000
37	يسهم الوقف في تحقيق التوازن والتنويع في صيغ الاستثمار وآجاله ومجالات تقليل المخاطر	.424**	.000
38	يؤثر استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف في تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليه	.458**	.000
39	تسهم صيغ استثمار الوقف كالإجارة العادية أو المنتهية بالتمليك لصالح الوقف إلى توظيف فاعل	.508**	.000
40	الإجارة العادية ليست أكثر اماناً من الإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الوقف	.355**	.000
41	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في توجيه الواقفين إلى وقف العقارات كونها وقف آمن وأقل تلاعباً	.568**	.000
42	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في زيادة الوعي لدى الواقف لوقف العقارات كون الواقف غير ملم في أن ظمة الوقف	.591**	.000
43	يتم اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً بتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية	.458**	.000
44	تفيد الأساليب المتبعة في الوقف إلى توجيه الواقفين إلى نحو نوع الوقف	.618**	.000
45	تساعد الأساليب المتبعة في توزيع الوقف على الجميع بالتساوي بين أفراد	.562**	.000

	المجتمع		
46	تتمتع وزارة الأوقاف بالاستقلال المالي في إقرار وتنفيذ موازنتها	.254**	.009
47	أعطى القانون وزارة الأوقاف الاستقلال الكافي لتأدية واجباتها ومهامها في شتى المجالات	.509**	.000
48	تساعد استقلالية وزارة الأوقاف في ترقية موظفيها لتكون كافية لضمان حيادية أدائها	.542**	.000
49	تسهم استقلالية وزارة الأوقاف المالية بالقدرة على ممارسة صلاحياتها بشكل فعال بعيد عن أي تأثير خارجي	.453**	.000
50	تسهم خصوصية وزارة الأوقاف بين المؤسسات الحكومية في دعم استقلاليتها في تنفيذ أعمالها المختلفة	.372**	.000
51	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة	.535**	.000
52	يوفر الوقف حداً ادنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية	.411**	.000
53	يساعد الاستقلال المالي لوزارة الأوقاف في تنفيذ كافة المشاريع التي تود إقامتها	.367**	.000
54	تساعد استقلالية الوزارة المالية على ممارسة صلاحياتها بالشكل الفعال	.429**	.000
55	غياب تحفيز الجمهور على وقف أموالهم وممتلكاتهم	.285**	.003
56	ضعف الوعي لدى الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية	.400**	.000
57	ضعف الثقة لدى الجمهور في الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف	.199*	.042
58	تؤثر قلة خبرة الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف	.327**	.001
59	يؤثر عدم معرفة الإدارة القائمة بأهمية الوقف وكيفية استغلال أموال الوقف	.339**	.000
60	عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم	.313**	.001
61	حصر مفهوم الوقف لدى الجمهور بالمسألة الدينية التعبدية فقط	.474**	.000
62	عدم مساهمة الإعلام المحلي في نشر الوعي الوقفي	.147	.136
63	قلة الرقابة المالية على القائمين في استثمار الوقف	.193*	.049
64	عدم استثمار الإيرادات الوقفية في المشاريع الانتاجية	.192	.050
65	يسهم غياب التخطيط إلى عدم الوصول إلى تنمية اقتصادية	.333**	.001
66	يسهم تطبيق مفهوم الحوكمة على الوقف في إيجاد مقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف	.530**	.000
67	يساعد تطبيق الحوكمة على الوقف في الاستمرار والنمو لتحقيق مصالح	.563**	.000

	الفئات المتعاملة مع إدارة الوقف		
68	يسهم تطبيق الحوكمة في وضوح السلطات بالهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية	.523**	.000
69	يسهم تطبيق الحوكمة في تحديد المسؤوليات وفق الهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية	.418**	.000
70	يؤثر تطبيق الحوكمة على الوقف في ترسيخ مفهوم الشفافية وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد	.519**	.000
71	يؤثر تطبيق حوكمة الوقف في زيادة الثقة عند الواقفين الحاليين	.424**	.000
72	يساعد تطبيق الحوكمة للوقف في سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة والمساءلة على اداء مؤسسة الوقف	.522**	.000
73	يسهم تطبيق حوكمة الوقف على تطوير أداء المؤسسة الوقفية	.468**	.000
74	يسهم تطبيق حوكمة الوقف بالتغلب على المشاكل المختلفة	.561**	.000
75	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية	.442**	.000
76	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها المالية والإدارية	.521**	.000
77	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها في تحقيق الأهداف التنموية	.550**	.000
78	تطبيق الحوكمة للوقف يخرج الوقف من العمل التقليدي إلى العمل بنظام حديث ومعاصر	.487**	.000

**** دال عند المستوى a=0.01**

*** دال عند المستوى a=0.05**

أشارت نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation في الجدول أعلاه أن معظم فقرات الدراسة كانت دالة إحصائياً، مما يشير إلى الإتساق الداخلي وانها تشترك معاً في دور الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

تحليل البيانات للخصائص الديمغرافية:

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلتها واستعراض أبرز النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على) الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، مجال العمل، مكان العمل)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

الخصائص الديمغرافية Frequencies

جدول رقم (2). الأعداد والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية:

المتغير		العدد	النسبة المئوية %	القيم الناقصة
الجنس	ذكر	84	80.0	0
	أنثى	21	20.0	
المتغير		العدد	النسبة المئوية %	القيم الناقصة
المؤهل العلمي	دبلوم فأعلى	10	9.5	0
	جامعي	69	65.7	
	دراسات عليا	26	24.8	
المتغير		العدد	النسبة المئوية %	القيم الناقصة
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	10	9.5	0
	من 5 – 10 سنوات	30	28.6	
	من 10.1 إلى 15	30	28.6	
	أكثر من 11 سنه	35	33.3	
المتغير		العدد	النسبة المئوية %	القيم الناقصة
مجال العمل	الإدارة العليا	14	13.3	0
	الدائرة القانونية	9	8.6	
	دائرة الأملاك	36	34.3	
	دائرة الشئون المالية	12	11.4	
	دائرة الهندسة والإنشاءات	5	4.8	

	الشئون الإدارية	15	14.3	
	المساجد	7	6.7	
	الرقابة	7	6.7	
المتغير		العدد	النسبة المئوية %	القيم الناقصة
مكان العمل	مقر الوزارة	57	54.3	0
	مديرية أوقاف رام الله والبيرة	16	15.2	
	مديرية أوقاف أريحا	16	15.2	
	مديرية أوقاف شئون القدس	16	15.2	

يوضح الجدول السابق خصائص العينة الديمغرافية، وذلك كما يلي:

* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

أشارت النتائج إلى أن 80 % من ذكور، مقابل 20 % منهم إناث.

* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير للمؤهل العلمي:

بينت النتائج أن نسبة الذين يحملون المؤهل العلمي دبلوم فأعلى كانت 9.5 % ونسبة الذين يحملون مؤهل جامعي 65.7% والذين يحملون مؤهل دراسات عليا 24.8% ، الأمر الذي يشير إلى أن أفراد العينة مؤهلون للقيام بالأعمال التي تمكن الوقف من القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية.

* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

بينت النتائج أن ما نسبته ممن لهم اقل من 5سنوات خبرة 9.5 %، ونسبته من لهم خبرة 5 – 10 سنوات 28.6%، وما نسبته من لهم خبرة من 10.1 إلى 15 كانت 28.6%، وما نسيته من لهم خبرة اكثر من 11 سنه 33.3%، ويتبين مما سبق أن الخبرة لدى القائمين على إدارة الوقف بدرجة منخفضة للذين يحملون خبرة أقل من 5 سنوات وأصبحت النسبة بالإرتفاع من لديهم خبرة من 10 سنوات فأكثر، وهذا يدلل على الخبرة التي يحملها القائمين على إدارة الوقف.

* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مجال العمل:

بينت النتائج أن ما نسبته ممن مجال عملهم الإدارة العليا كانت 13.3%، والدائرة القانونية كانت نسبتها 8.6 %، ودائرة الأملاك كانت نسبته 34.3%، ودائرة الشئون المالية كانت نسبته 11.4%، ودائرة الهندسة والانشاءات كانت نسبته 4.8%، والشئون الإدارية كانت نسبته 14.3%، والمساجد وكانت نسبته 6.7%، والرقابة وما نسبته 6.7 %.

كما يظهر من خلال الجدول بان نسبة العاملين في مجال دائرة الهندسة والانشادية منخفضة بالمقارنة بالنسب المئوية للإدارت الأخرى.

* توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان العمل:

بينت النتائج أن نسبة ممن مكان عملهم في مقر الوزارة 54.3%، ونسبة من يعملون في مديرية أوقاف رام الله والبيرة 15.2%، ونسبة من يعملون في مديرية أوقاف أريحا 15.2%، ونسبة من يعملون في مديرية أوقاف شئون القدس 15.2%.

كما ويظهر من خلال الجدول أن أغلبية العينة هم من العاملين في مقر الوزارة ، وذلك لانه يعتبر المركز الرئيس لمديريات الأوقاف في الضفة الغربية، وتأتي باقي المديريات بنفس النسبة المئوية، وذلك لدخول أكثر من دائرة بمقر الوزارة، وهو السبب في زيادة النسبة له، وهذا لا يقلل من عمل المديريات في مجال الوقف .

مقياس تصحيح الأداة

(* 1.00 – 2.40 = متدني

(* 2.41 – 3.60 = متوسط

(* 3.61 – 5.00 = مرتفع

ثانياً: تحليل فقرات الاستبانة من تحليل النتائج التي حصلنا عليها من الأسئلة والتعليق على النتائج وربطها بالدراسات السابقة، والتعليق على نتائج الفرضيات وربطها بالدراسات السابقة كما هو مبين أدناه:

أولاً: تساؤلات الدراسة:

تساؤل الدراسة الأول. ما هو دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا)؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية (الدرجة الكلية) لدور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا) والتي تتلخص في محور الدراسة الأول، بالإضافة لأهم مظاهر هذا الدور مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل عينة البحث، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (3). **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لدور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا)**

دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	4.55	.365	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا) يلعب دوراً مهماً إذ بلغت الدرجة الكلية 4.55 وهي درجة مرتفعة حسب السلم الخماسي.

جدول رقم (3-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الأول والتي تقيس دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا) مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q2	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف في بيان واقع الأراضي وما يستجد عليها من جديد	4.69	.487	مرتفعة
Q1	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف لحصر مساحة الارض الوقفية وتعيينها	4.68	.470	مرتفعة
Q3	يساعد الاستعانة بالبرامج المختصة في المسح على سهولة التعرف على الأراضي الوقفية من غيرها من الأراضي	4.64	.483	مرتفعة
Q8	يؤثر معرفة تصنيف الأرض الوقفية لمعرفة نوعها "زراعي، تجاري، سكني" في كيفية استغلال القطعة مستقبلاً	4.57	.618	مرتفعة

Q6	يؤثر المخطط المساحي للأراضي الوقفية في تثبيت الحدود بينها وبين القطع المجاورة لها	4.54	.519	مرتفعة
Q7	يساعد الرفع المساحي لقطع الوقف على معرفة مناسيب القطع (انحدار، ميلان) في كيفية الاستفادة منها	4.54	.589	مرتفعة
Q5	يساعد مسح الأراضي على تحديد المساحة الفعلية للأرض	4.50	.574	مرتفعة
Q4	تسهم الخرائط الخاصة بالأراضي الوقفية الممسوحة في تحديد نقاط حدود القطعة الواحدة	4.50	.622	مرتفعة
Q10	يساعد المخطط المساحي الإلكتروني لأرض الوقف في معرفة الارتدادات القانونية للبناء	4.45	.588	مرتفعة
Q9	يساعد المخطط المساحي والصورة الجوية لأرض الوقف في ربطها مع التصرف الحالي للقطعة	4.41	.583	مرتفعة
الدرجة الكلية		4.55		**مرتفعة**

أشارت النتائج إلى:

أن أكثر الفقرات التي حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 2 والتي تنص على (يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف على بيان واقع الأراضي وما يستجد عليها من جديد) بمتوسط حسابي بلغ 4.69، تلاها الفقرة رقم 1 والتي تنص على (يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف لحصر وتعيين مساحة الارض الوقفية) بمتوسط حسابي بلغ 4.68، تلاها الفقرة رقم 3 والتي تنص على (يساعد الإستعانة بالبرامج المختصة في المسح على سهولة التعرف على الأراضي الوقفية من غيرها من الأراضي) بمتوسط حسابي 4.64، في حين جاء في المركز الأخير الفقرة رقم 9 والتي تنص على (يساعد المخطط المساحي والصورة الجوية لأرض الوقف لربطها مع التصرف الحالي للقطعة) بمتوسط حسابي بلغ 4.41.

الاستنتاج :

اتضح من نتائج السؤال الأول أن المتوسط الحسابي الكلي "لدور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية" جاء بدرجة مرتفعة، وبلغ (4.55)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن مسح الأراضي الوقفية يسهم في تحديد قطع الأراضي بشكل دقيق مما يقلل من المشكلات، ويزيد من الطلب التجاري عليها، ومن ثقة المستفيدين من الاستثمار في الأراضي الوقفية، وهذا يتجلى في اكثر من دراسة سابقة تناولت موضوع المسح للأراضي الوقفية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة فتحي طيطوس والجيلالي العكلي(2020) من حيث دور مسح الأراضي اقتصادياً في جعل نظام الأراضي الأنسب لتحقيق أهدافه، وقد ركزت على أكثر من هدف كان قد اتفق مع الدراسة بشكل واضح فيما يخص التعرف على حالة الأرض من تحديد مكان الأرض، ومساحة الأرض الكلية وحدودها الأربعة، وقد اتفقت أيضا مع دراسة عبد الرحمن الكيلاني(2020) فقد عملت هذه الدراسة على تحديد مواقع الأراضي الغير مستثمرة، ودعت إلى زيارات مسحية للأراضي الوقفية، ودعت إلى

تفعيل أساليب احترافية (المقصود بالمسح الجوي للأراضي الوقفية) عن طريق أجهزة خاصة بالمسح، من شانها زيادة فرص استثمار الأراضي الوقفية.

يضيف الباحث: إن مسح الأراضي ذو أهمية الكبيرة، في كيفية التعرف على واقع الأرض الحالية من خلال المخططات الخاصة بالأرض وضوح البيانات الخاصة بكل قطعة أرض، مما يشجع أفراد المجتمع في الإقبال على الاستثمار في أراضي الوقف، والذي ينصح به الباحث على أهمية مسح جميع الاراضي الوقفية لسهولة العمل على استغلالها الاستغلال الافضل.

تساؤل الدراسة الثاني: ما مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية وتتلخص في محور الدراسة الثاني ، بالإضافة لأهم مظاهر هذا الدور مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين ، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (4). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية

مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	3.81	.467	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية يلعب دوراً كبيراً حيث بلغت الدرجة الكلية 3.81 وهي درجة مرتفعة حسب السلم الخماسي.

جدول رقم (4-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الثاني والتي تقيس مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q11	يسهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عن طريق المساجد والمراكز الوقفية	4.10	.634	مرتفعة
Q15	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية والمستشفيات	4.10	.597	مرتفعة
Q17	تسهم أراضي الوقف في إمكانية إقامة المقابر	4.08	.631	مرتفعة
Q12	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية بتوفير	4.03	.627	مرتفعة

	الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والمعاهد والجامعات			
Q22	يسهم جزء من أموال الوقف في إنشاء مراكز التعليم بأنواعها	3.90	.628	مرتفعة
Q18	توجد عقارات ومقامات وأبنية مخصصة لإحياء الاحتفالات والمناسبات والشعائر الدينية	3.89	.698	مرتفعة
Q14	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المقرات والمراكز الأمنية	3.88	.689	مرتفعة
Q13	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية في توفير الأراضي اللازمة لإقامة مشاريع البنية التحتية(شبكات كهرباء، مياه، حفر آبار، شق طرق)	3.80	.801	مرتفعة
Q20	يتم توفير عقارات وقفية لذوي الدخل المحدود مثل المحلات التجارية والأسواق	3.70	.822	مرتفعة
Q23	يسهم جزء من أموال الوقف في تقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين	3.69	.812	مرتفعة
Q19	يؤثر وجود أراضٍ وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير الدخل للأسر محدودة الدخل	3.65	.832	مرتفعة
Q16	يؤثر وجود أراضٍ وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير ايدٍ عاملة لذوي الدخل المحدود	3.64	.932	مرتفعة
Q24	تسهم أموال الوقف النقدية في مساعدة وإعانتهم أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين	3.53	.961	متوسطة
Q21	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية لذوي الدخل المحدود عن طريق تأجيرها لهم بأجر يسير	3.43	.853	متوسطة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن أكثر الفقرات التي حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 11 والتي تنص على (يسهم الوقف في غرس القيم الاسلامية عن طريق المساجد والمراكز الوقفية) بمتوسط حسابي بلغ 4.10، تلتها الفقرة رقم 15 والتي تنص على (يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية والمستشفيات) بمتوسط حسابي بلغ 4.10، تلتها الفقرة رقم 17 والتي تنص على (تسهم أراضي الوقف في امكانية اقامة المقابر) بمتوسط حسابي بلغ 4.08، في حين جاء في المركز قبل الاخير الفقرة رقم 24 والتي تنص على (تسهم أموال الوقف النقدية في مساعدة وإعانة أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين) بمتوسط حسابي بلغ 3.53 وفي المرتبة الأخيرة تمثلت بالفقرة رقم 21 والتي تنص على (يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية لذوي الدخل المحدود عن طريق تأجيرها لهم بأجر يسير) بمتوسط حسابي بلغ 3.43.

اتضح من نتائج السؤال الثاني أن المتوسط الحسابي الكلي " مدى مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية قد جاء بدرجة مرتفعة، وبلغ (3.81)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأهمية

مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية، حيث يمثل الوقف النقدي آلية هامة لتمويل الاستثمار الوقفي، وتوفير عائد مالي مشروع يحقق أهداف جميع الأطراف من الواقفين ومؤسسة الوقف والموقوف عليهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة هيليس سمير، شعبان سعيد (2019) فقد أكدت هذه الدراسة على التعريف بالوقف النقدي وبيان مشروعيته، وتقديم الاقتراحات المناسبة للنهوض بالوقف النقدي والاستفادة من تجارب الدول التي تناولت موضوع الوقف النقدي واستفادت منه وكانت رائدة فيه مثلما حصل في ماليزيا.

كما وان هذه النتيجة تتفق مع دراسة أخرى هي دراسة عز الدين شرون(2016) من خلال استغلال الأوقاف النقدية بأفضل الطرق الممكنة، وذلك لتعظيم المنفعة المرجوة منها، فكلما توفرت هذه الآليات في بيئة واحدة سهل الاستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة إذا ما توفرت البيئة القانونية والتنظيمية لذلك ما يحقق التنمية التي يبحث عنها الجميع في المجتمع. والتي جاءت في فقرات المحور الحالي من دعم الكثير من استغلال الأراضي الوقفية لجميع فئات المجتمع مثل دعم المؤسسات وبناء مقرات لدعم البنية التحتية فيها.

ويعزو الباحث:

إلى أنه إذا كانت الآلية المتبعة في بيئة سليمة لإدارة الوقف، وكان الاستغلال صحيحاً، وكلما كانت البيئة المتبعة غير صحيحة كلما كان الاستغلال غير صحيح وغير موجه بالطريق الصحيح مع عدم وصوله إلى تنمية لأموال الوقف، لذا وجب علينا أن نحث المواطنين على اختيار الاستثمار بالوقف النقدي، وعدم حصر الوقف في الجانب الديني، وتقديم التسهيلات للمستثمرين في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات لهم، والعمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار الوقف وتمويلها وتطويرها المتبعة بالوزارة، وضرورة إعداد برامج توعية للمواطنين حول الوقف النقدي.

تساؤل الدراسة الثالث: ما مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف.

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية (الدرجة الكلية) لمدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف والتي تتلخص في محور الدراسة الثالث، بالإضافة لأهم مظاهر هذا الدور مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (5). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف

مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	3.89	0.545	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف يلعب دوراً كبيراً حيث بلغت الدرجة الكلية 3.89 وهي درجة مرتفعة حسب السلم الخماسي.

جدول رقم (5-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الثالث والتي تقيس مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q29	يؤثر وجود البرامج على أداء القائمين على استثمار أموال الوقف	4.16	.845	مرتفعة
Q25	تساعد كفاءة القائمين على استثمار الوقف على الإدارة السليمة لأعمال الوقف	4.09	.867	مرتفعة
Q26	تساعد الخبرة عند القائمين على استثمار الوقف في الإدارة السليمة لأعمال الوقف	4.07	.788	مرتفعة
Q28	تساهم الزيارات الكشفية الدورية لأراضي الوقف للقائمين على استثمار الوقف في معرفة وطبيعتها الأرض الوقفية	4.06	.691	مرتفعة
Q34	تساعد ورشات العمل من زيادة الخبرة لدى العاملين في استثمار أموال الوقف	4.02	.747	مرتفعة
Q27	تساعد الدورات التدريبية القائمين على استثمار الوقف بالقيام	4.00	.784	مرتفعة

	بأعمالهم على أكمل وجه			
Q33	تسهم الحوافز لدى العاملين في استثمار الوقف في تطوير أدائهم والتميز في العمل	3.91	.774	مرتفعة
Q31	تعمل وزارة الأوقاف على توجيه القائمين باستثمار الوقف الحصول على شهادات علمية ومهنية ذات صلة للاستفادة منها للعمل	3.75	.918	مرتفعة
Q32	تحرص وزارة الأوقاف على إقامة الحلقات واللقاءات ذات الصلة بأعمال الوقف لتحسين أداء العاملين باستثمار الوقف	3.64	.911	مرتفعة
Q30	تشترط وزارة الأوقاف عند تعيين القائمين على استثمار الوقف وجود علاقة تربط مؤهلهم العلمي بعملهم	3.63	.812	مرتفعة
Q35	لا تساعد المؤهلات العلمية في زيادة كفاءة القائمين على أموال الوقف	3.49	1.194	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن أكثر الفقرات التي حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 29 والتي تنص على (يؤثر وجود البرامج على أداء القائمين على استثمار أموال الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 4.16، تلتها الفقرة رقم 25 والتي تنص على (تساعد كفاءة القائمين على استثمار الوقف على الإدارة السليمة لأعمال الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 4.09، ثم الفقرة رقم 26 والتي تنص على (تساعد الخبرة عند القائمين على استثمار الوقف في الإدارة السليمة لأعمال الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 4.07، في حين جاءت في المركز الأخير الفقرة رقم 35 والتي تنص على (لا تساعد المؤهلات العلمية في زيادة كفاءة القائمين على أموال الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 4.07.

اتضح من نتائج السؤال الثالث أن المتوسط الحسابي الكلي " مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف قد جاء بدرجة مرتفعة، وبلغ (3.89)، يفسر الباحث هذه النتيجة بان توافر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة معتز مصبح مصبح(2013)، التي وضحت دراسته في اهمية أن يكون الكادر العامل في مجال الوقف ذو كفاءة إدارية في إدارة أموال الوقف بالشكل السليم لذلك كانت فقرات المحور الحالي بدرجة مرتفعة وموافقة لدراسة الباحث الحالية، والتي تشابهت من حيث أنه كلما كانت كفاءة العاملين بمجال الوقف بدرجة عالية من الوعي بمجال عملها كلما كان عملهم لإدارة الوقف سليم للوصول إلى التنمية لأموال الوقف، وعلى اهمية وجود خبرة ومؤهلات للقائمين على إدارة أموال الوقف، وتقديم الحوافز والدورات وورش العمل للقائمين على إدارة الموال الوقف، وقد ظهر اتفاق أيضاً في نتائج الدراسة للباحث مع دراسة بهاء الدين بكر(2009) في سبل تنمية

أموال الوقف، والتي دعت إلى التعرف على سبل تنمية أموال الوقف عن طريق إدارة الكفاءات الإدارية والمرونة في شروط الواقفين للوقف.

ويعزو الباحث: إن ضعف إدارة الوقف تعزى لعدة أمور مهمة والتي تتلخص في وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، ووضع كل موظف قائم على إدارة الوقف في مكانه المناسب حسب تخصصه العلمي والخبرة التي اكتسبها خلال عمله، حتى يمكن إدارة الوقف بالإستمرار والاستدامة والوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية، ويكون كل ذلك بإعطاء الفرصة للعاملين على إدارة أموال الوقف الفرصة في المشاركة في الدورات التدريبية المتخصصة بالوقف، والمشاركة في ورش العمل حتى يعيش الموظف طبيعة العمل ويلامسها على أرض الواقع، والتعرف في كيفية إدارة الوقف، والجمع بين العمل المكتبي والعمل الميداني.

تساؤل الدراسة الرابع: ما السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية لأهم مظاهر السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (6). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الرابع والتي توضح السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q36	استثمار أموال الوقف فيه مصلحة للوقف وللموقوف عليه	4.37	.683	مرتفعة
Q38	يؤثر استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف في تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليه	4.11	.655	مرتفعة
Q42	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في زيادة الوعي لدى الواقف لوقف العقارات كون الواقف غير ملم في أن ظمة الوقف	4.08	.829	مرتفعة
Q37	يسهم الوقف في تحقيق التوازن والتنويع في صيغ الاستثمار وآجاله ومجالات تقليل المخاطر	4.08	.716	مرتفعة
Q41	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في توجيه الواقفين إلى وقف العقارات كونها وقف آمن وأقل تلاعباً	4.04	.808	مرتفعة
Q44	تفيد الأساليب المتبعة في الوقف إلى توجيه الواقفين نحو نوع الوقف	3.95	.801	مرتفعة
Q43	يتم اختيار وسائل الاستثمار الأكثر اماناً بتجنب	3.90	.791	مرتفعة

	الاستثمارات ذات المخاطر العالية			
Q39	تسهم صيغ استثمار الوقف كالإجارة العادية أو المنتهية بالتمليك لصالح الوقف إلى توظيف فاعل	3.90	.759	مرتفعة
Q45	تساعد الأساليب المتبعة في توزيع الوقف على الجميع بالتساوي بين أفراد المجتمع	3.88	.948	مرتفعة
Q40	الإجارة العادية ليست أكثر اماناً من الإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الوقف	3.66	.795	مرتفعة
تأثير السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية (الدرجة الكلية)		4.44	.547	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول إلى:

أن أكثر الفقرات التي على حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 36 والتي تنص على (استثمار أموال الوقف فيه مصلحة للوقف وللموقوف عليه) بمتوسط حسابي بلغ 4.37، تليها الفقرة رقم 38 والتي تنص على (يؤثر استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف في تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليه) بمتوسط حسابي بلغ 4.11، ثم الفقرة رقم 42 والتي تنص على (تؤثر السياسة المتبعة للوقف في زيادة الوعي لدى الواقف لوقف العقارات كون الواقف غير ملم في أن ظمة الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 4.08، في حين جاءت في المركز الأخير الفقرة رقم 40 والتي تنص على (الإجارة العادية ليست أكثر اماناً من الإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الوقف) بمتوسط حسابي بلغ 3.66.

النتائج:

أظهرت النتائج أن تأثير السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية (الدرجة الكلية) كان عالياً حيث بلغت الدرجة الكلية 4.44 وهي مرتفعة حسب السلم الخماسي، وقد اتفقت الدراسة مع دراسة مادو سيلا (2018) والتي تهدف إلى إبراز ماهية الاستثمار وحقيقة استثمار أموال الوقف ومشروعيته ومخاطره التي تواجه الجهة المستثمرة لأموال الوقف، والظروف والبيئة المحيطة بأموال الوقف مع الوقوف على ذكر الضبط والصيغ والمخاطر التي تحكم مال الوقف، لحفظه من الجمود والتعطيل، والتي بدورها تساعد على التوزيع على جميع الأفراد بالتساوي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

استنتج الباحث: أن الدراسات السابقة كانت قريبة جداً من الدراسة الحالية من ناحية أهمية السياسة المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية والتي بدورها تخدم التنمية الاقتصادية، وأن التأجير سوف يخدم الواقف والموقوف عليه، بصيغة وقف مشروعه وملائمة للوقف، لتحقيق المصلحة للجميع من تأجير الوقف، وزيادة الوعي عند الجميع بالوقف عن طريق وسائل الإعلام المرئي والمكتوب، الأمر الذي يشعر الواقف بالأمان وعدم التلاعب بالوقف وزيادة الثقة بمؤسسة الوقف والقائمين عليها، والعلم على تطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بالوزارة وإعادة النظر في القوانين والحوافز، بالإضافة إلى سن قوانين جديدة لمصلحة الوقف والواقف ومستثمر الوقف؛ ليعود ذلك بالنفع على المجتمع كله.

تساؤل الدراسة الخامس: مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية والتي تتلخص في محور الدراسة الخامس، بالإضافة لأهم مظاهر هذا الدور مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (7). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية

مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	3.96	.523	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف له دور كبير في التنمية الاقتصادية بلغت الدرجة الكلية 3.89 وهي درجة مرتفعة حسب السلم الخماسي.

جدول رقم (7-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة الخامس والذي يقيس مدى مساهمة الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q46	تتمتع وزارة الأوقاف بالاستقلال المالي في إقرار وتنفيذ موازنتها	4.24	.658	مرتفعة
Q47	أعطى القانون وزارة الأوقاف الاستقلال الكافي لتأدية واجباتها ومهامها في شتى المجالات	4.21	.730	مرتفعة
Q53	يساعد الاستقلال المالي لوزارة الأوقاف في تنفيذ كافة المشاريع التي تود إقامتها	4.02	.720	مرتفعة
Q52	يوفر الوقف حداً ادنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية	3.98	.707	مرتفعة
Q49	تسهم استقلالية وزارة الأوقاف المالية بالقدرة على ممارسة صلاحياتها بشكل فعال بعيد عن أي تأثير خارجي	3.95	.924	مرتفعة
Q50	تسهم خصوصية وزارة الأوقاف بين المؤسسات الحكومية في دعم استقلاليتها في تنفيذ أعمالها المختلفة	3.93	.835	مرتفعة
Q54	تساعد استقلالية الوزارة المالية على ممارسة صلاحياتها بالشكل الفعال	3.92	.756	مرتفعة

Q51	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة	3.73	.858	مرتفعة
Q48	تساعد استقلالية وزارة الأوقاف في ترقية موظفيها لتكون كافية لضمان حيادية أدائها	3.71	1.026	مرتفعة

أشارت النتائج:

في الجدول أعلاه إلى أن أكثر الفقرات التي على حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 46 والتي تنص على (تتمتع وزارة الأوقاف بالاستقلال المالي في إقرار وتنفيذ موازنتها) بمتوسط حسابي بلغ 4.24، تليها الفقرة رقم 47 التي تنص على (أعطى القانون وزارة الأوقاف الاستقلال الكافي لتأدية واجباتها ومهامها في شتى المجالات) بمتوسط حسابي بلغ 4.21، ثم الفقرة رقم 52 التي تنص على (يساعد الاستقلال المالي لوزارة الأوقاف في تنفيذ كافة المشاريع التي تود إقامتها) بمتوسط حسابي بلغ 4.02، في حين جاءت في المركز الأخير الفقرة رقم 48 والتي تنص على (تساعد استقلالية وزارة الأوقاف في ترقية موظفيها لتكون كافية لضمان حيادية أدائها) بمتوسط حسابي بلغ 3.71،

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبد الله بن جعيثن (2012) التي تحدث فيها عن موضوع الأوقاف بين الاستقلالية والتبعية الحكومية، فقد طالب بتفعيل دور الوقف في الدول والمجتمعات الإسلامية المعاصرة ويعنى بشكل خاص بإدارة مؤسسة الأوقاف في التطبيق المعاصر حيث أنها تابعة لجهاز حكومي إداري وبين المطالبة باستقلالها إدارياً ومالياً مع خضوعها لكافة أنواع الرقابة، وامتثالاً للجودة التي تتطلبها المعايير الدولية والمحلية، وتطرق إلى شروط ناظر الوقف وواجباته ومسؤولياته، وتم الاتفاق مع دراسة بهاء الدين بكر(2009) سبل تنمية موارد الوقف، توفر الاستقلالية المالية والإدارية لمؤسسة الوقف، وملاءمة الصيغ المقترحة المتمثلة بالصيغ الوقفية في تفعيل الوقف، وصيغ استثمار أموال الوقف، والقوانين والحوافز المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف بوزراة الأوقاف، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل وقف العقارات والمنقولات وتعزيزها من خلال توفير الأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة لإتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع الفلسطيني للمساهمة، وضرورة تفعيل الوقف النقدي لسهولة تعامل جميع الفئات معه، وقد يرى الباحث مدى توفق دراسته مع دراسة مايدي عبد الرحمن(2021) في إثبات نجاعة أداة الوقف في سد الثغرات المالية، ويعزز التكافل في الظروف الطارئة وحالات وقوع المشاكل الطبيعية المختلفة.

يضيف الباحث: إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستقلال المالي، استند الباحث فيها إلى المستند الشرعي بأن خلط أموال وزارة الأوقاف وفصلها عن موازنة الدولة لما له من تداعيات خطيرة على أرض الواقع، وأيضاً لطبيعة الوقف، ولطبيعة الوضع الفلسطيني وخصوصيته، وقد كانت الدول العربية والإسلامية خير مثال على ذلك: الجزائر والاحتلال الفرنسي لها، وموضوع الاستقلال المالي لمؤسسة الوقف لا يقف عند عمل الخير ، بل يتجاوزه للأفراد بعلمهم أن هذه الأموال لا تدخل بأموال الدولة، بل يؤدي إلى منع أهل الخير من وقف أموالهم لعلمهم أنها ستؤول إلى الإدارة الحكومية التي لا يثقون بأمانتها وكفاءتها.

تساؤل الدراسة السادس: ما معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية لأهم مظاهر معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين، وذلك حسب الجدول التالي.

جدول رقم (8). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة السادس التي توضح معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q62	عدم مساهمة الإعلام المحلي في نشر الوعي الوقفي	4.25	.662	مرتفعة
Q65	يسهم غياب التخطيط إلى عدم الوصول إلى تنمية اقتصادية	4.23	.624	مرتفعة
Q56	ضعف الوعي لدى الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية	4.18	.744	مرتفعة
Q55	غياب تحفيز الجمهور على وقف أموالهم وممتلكاتهم	4.10	.741	مرتفعة
Q57	ضعف الثقة لدى الجمهور في الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف	4.09	.822	مرتفعة
Q61	حصر مفهوم الوقف لدى الجمهور بالمسألة الدينية التعبدية فقط	4.08	.840	مرتفعة
Q64	عدم استثمار الإيرادات الوقفية في المشاريع الانتاجية	3.97	.914	مرتفعة
Q59	يؤثر عدم معرفة الإدارة القائمة بأهمية الوقف وكيفية استغلال أموال الوقف	3.92	.851	مرتفعة
Q58	تؤثر قلة خبرة الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف	3.87	.899	مرتفعة
Q63	قلة الرقابة المالية على القائمين في استثمار الوقف	3.63	.901	مرتفعة
Q60	عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم	3.50	.921	متوسطة
معوقات دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية (الدرجة الكلية)		3.98	.522	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

أن أكثر الفقرات التي حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 62 والتي تنص على (عدم مساهمة الإعلام المحلي في نشر الوعي الوقفي) بمتوسط حسابي بلغ 4.25، تلتها الفقرة رقم 65 والتي تنص على (يسهم غياب التخطيط إلى عدم الوصول إلى تنمية اقتصادية) بمتوسط حسابي بلغ 4.23، ثم الفقرة رقم 56 والتي تنص على (ضعف الوعي لدى الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية) بمتوسط حسابي بلغ 4.18، في حين جاءت في المركز الأخير الفقرة رقم 60 والتي تنص على (عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف

بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم) بمتوسط حسابي بلغ 3.50، في حين أظهرت النتائج أن تأثير معوقات اسهام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (الدرجة الكلية) كان عالياً إذ بلغت الدرجة الكلية 3.98 وهي مرتفعة حسب السلم الخماسي.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة معتز مصبح (2013) بتناول الدراسة الحالية ما تم تناوله في الدراسة المذكورة، إذ تبين حصر مفهوم الوقف عند أفراد المجتمع بالمسألة التعبدية والدينية، وأيضاً اتفقت مع نتيجة ضعف الثقة لدى الجمهور بالإدارة القائمة على مؤسسة الوقف، وغياب التحفيز والتخطيط بإدارة أموال الوقف، وقد كانت فقرة السؤال الحالي بدرجة متوسطة (Q60) وهي عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم.

ويضيف الباحث: أنه يجب التعامل مع جميع الأمور بحيادية وعدم خلط الأعمال بالخصوصية الشخصية وأن يتصف العمل بالنزاهة وتفعيل المساءلة والرقابة الداخلية والخارجية على القائمين بالأعمال الخاصة بأموال الوقف، وعدم غياب الإدارة المتخصصة في تنظيم الأوقاف وابتكار مشاريع داعمة لجهودها.

لذلك لا بد من الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم في هذا المجال، لتذليل تلك العقبات ويمكن الاستفادة من التجربة الرائدة بدولة الكويت في النهوض بالوقف ودورها بالتنمية .

تساؤل الدراسة السابع: ما مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية (الدرجة الكلية) لمدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتلخص في محور الدراسة السابع، بالإضافة لأهم مظاهر هذا الدور مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقةً من قِبل المبحوثين، وذلك كما هو في الجدول التالي.

جدول رقم (9). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الدرجة الكلية) لمدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

لمدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	4.52	.462	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى أن مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية له دور كبير إذ بلغت الدرجة الكلية 3.89 وهي درجة مرتفعة حسب السلم الخماسي.

جدول رقم (9-أ). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الدراسة السابع والذي يقيس مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب الأكثر موافقة من قِبل المبحوثين.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q71	يؤثر تطبيق حوكمة الوقف في زيادة الثقة عند الواقفين	4.28	.563	مرتفعة

	الحاليين			
Q69	يسهم تطبيق الحوكمة في تحديد المسؤوليات وفق الهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية	4.25	.568	مرتفعة
Q70	يؤثر تطبيق الحوكمة على الوقف في ترسيخ مفهوم الشفافية وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد	4.24	.628	مرتفعة
Q74	يسهم تطبيق حوكمة الوقف بالتغلب على المشاكل المختلفة	4.23	.576	مرتفعة
Q72	يساعد تطبيق الحوكمة للوقف في سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة والمساءلة على أداء مؤسسة الوقف	4.21	.631	مرتفعة
Q67	يساعد تطبيق الحوكمة على الوقف في الاستمرار والنمو لتحقيق مصالح الفئات المتعاملة مع إدارة الوقف	4.21	.567	مرتفعة
Q73	يسهم تطبيق حوكمة الوقف على تطوير أداء المؤسسة الوقفية	4.20	.595	مرتفعة
Q76	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها المالية والإدارية	4.19	.539	مرتفعة
Q75	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية	4.18	.568	مرتفعة
Q77	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها في تحقيق الأهداف التنموية	4.18	.601	مرتفعة
Q78	تطبيق الحوكمة للوقف يخرج الوقف من العمل التقليدي إلى العمل بنظام حديث ومعاصر	4.15	.585	مرتفعة
Q66	يسهم تطبيق مفهوم الحوكمة على الوقف في إيجاد مقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف	4.13	.573	مرتفعة
Q68	يسهم تطبيق الحوكمة في وضوح السلطات بالهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية	4.13	.606	مرتفعة

بينت النتائج في الجدول أعلاه:

أن أكثر الفقرات التي على حصلت على موافقة المبحوثين كانت الفقرة رقم 71 والتي تنص على (يؤثر تطبيق حوكمة الوقف في زيادة الثقة عند الواقفين الحاليين) بمتوسط حسابي بلغ 4.28، تلتها الفقرة رقم 69 والتي تنص على (يسهم تطبيق الحوكمة في تحديد المسؤوليات وفق الهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية) بمتوسط حسابي بلغ 4.25، ثم الفقرة رقم 70 والتي تنص على (يؤثر تطبيق الحوكمة على الوقف في ترسيخ مفهوم

الشفافية وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد) بمتوسط حسابي بلغ 4.24، في حين جاءت في المركز الأخير الفقرة رقم 68 والتي تنص على (يسهم تطبيق الحوكمة في وضوح السلطات بالهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية ا) بمتوسط حسابي بلغ 4.13.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبد المحسن المحرج(2016) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الوقف والنظارة عليه في الشريعة الاسلامية والنظام والقانون، وبيان مفهوم الحوكمة وأنواعها ومجالاتها ، وبيان دور الحوكمة في تنظيم الأوقاف وتحقيق الغاية منها في الشريعة الإسلامية، وأوصت هذه الدراسة إلى عدة أمور من أهمها العمل على توعية الناس بمسائل الأوقاف والحث على تأسيسه على اعتبار التوعية بانها وصفت بالضعيفة لدى الناس ولا تتناسب مع منزلة الوقف، وأيضاً حثت على التنسيق الجاد مع الهيئات المسئولة عن الوقف ومع الجهات المهتمة بالأوقاف والمراكز الاستشارية المتخصصة للارتقاء بالتطبيق العملي والتطوير الذي يخدم الأوقاف والعمل على نشر اهمية الحوكمة في الوقف في أوساط المهتمين ثم العمل على نشره إلى الجميع، والعمل على التزام إدارات الأوقاف باستحداث إدارات متخصصة لتطبيق الحوكمة والتأكد من سلامة جميع الإجراءات والسياسات العاملة فيه. واتفقت مع دراسة إسماعيل مومني (2018) التي كانت عن تطوير مؤسسات الوقف، وكيفية مساهمة الحوكمة للوقف الشفافية بالإدارة الوقفية والعمليات الخاصة بالعمل التطوعي إجمالاً، الأمر الذي يعمل على ترسيخ الثقة في عمل المؤسسات الوقفية بين أفراد المجتمع ونشر ثقافته. ويوفر أسساً لمحاسبة مجلس النظارة لمؤسسة الوقف، أو القائمين عليه، والالتزام الكامل بتطبيق الجوانب التفصيلية للحوكمة على مؤسسة الوقف وسينعكس إيجابيا على أدائها بأبعاده التشغيلية والمالية والاستثمارية، والذي سيسمح بترسيخ الثقة في النظام الوقفي، ويسمح بامتداده المجتمعي في توسيع دائرة الواقفين والمستفيدين منه.

ويضيف الباحث: أن موضوع الحوكمة موضوع حديث ويجب على المؤسسات الوقفية العمل به، لدوره في التنمية الاقتصادية وقد شاهدنا الكثير من المؤسسات الخاصة التي عملت على إدخال الحوكمة في أعمالها ولم نشاهدها كثيراً في القطاع الحكومي، لأن تطبيق الحوكمة في الوقف يعطي لها دوراً في نشر ثقافة الوقف ومصداقيته في المجتمعات، والدور المهم الذي تعمل عليه في محاربة الفساد المالي الذي قد يصيب المؤسسة الوقفية، فان ذلك من شأنه أن يساهم في تطوير الوقف وتنويعه، وتفعيل المساءلة والشفافية والنزاهة في عمل الوقف الذي يعتبر من الأعمال الخيرية الصالحة.

نتائج فرضيات الدراسة:

<u>الفرضية الأولى:</u> لا توجد علاقة دالة احصائياً بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (10). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية

توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف VS	الوسط الحسابي Means	معامل الارتباط بيرسون Pearson	الدلالة الإحصائية Sig.
دور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية	3.89	.431**	.000
	3.81		

** دال عند المستوى a=0.01

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، وبالنظر للمتوسط الحسابي، فإنه كلما توافرت الكفاءات الإدارية القائمة على استثمار أموال الوقف زادت مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

وهذه الدراسة قد اتفقت مع دراسة إبراهيم السماعيل (2020) وقد تبين في الدراسة أن من أكثر المعوقات التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها من وجهة نظر الواقفين، والنظار، وخبراء الأوقاف ومعرفة الفروق إن وجدت، تتمثل في ضعف الكفاءات الإدارية في مؤسسة الوقف، وضعف كفاءة العاملين بهيئات النظر في مجال الاستثمار مما يؤثر سلباً على أدائهم، مما يؤدي إلى تجميد أموال الوقف، لعدم وجود أنظمة خاصة بالأوقاف تعمل على رفع مستوى الكفاءة لدى العاملين بمؤسسة الوقف.

واختلفت النتائج في هذه الدراسة في بند توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف وبين دور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية عن دراسة سالم حلس (2011) التي علقت على توفر درجة معقولة من الاستقلالية المالية والإدارية في اتخاذ قرارات استثمار الوقف، توفر كفاءات إدارية بدرجة ضعيفة للقائمين على استثمار أموال الوقف، ومحدودية وملاءمة صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في بالضفة الغربية وضعفها.

يرى الباحث: ضرورة تنمية قدرات القائمين على استثمار أموال الوقف، والعمل على تطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في الضفة الغربية، والأخذ بمبدأ التنويع في صيغ استثمار أموال الوقف حتى يقلل من المخاطر التي قد تلحق بعمل وزارة الأوقاف، إضافة إلى الاهتمام بإصدار الدليل الشرعي والإجرائي لتسهيل الاستثمار الأمثل لأموال الوقف في ضوء صيغ ومجالات الاستثمار الاسلامية المعاصرة بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية حتى تستطيع تحقيق العائد الأقصى من استثمار أموال الوقف.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية، ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي تتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (11). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية

السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية VS دور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية	الوسط الحسابي Means	معامل الارتباط بيرسون Pearson	الدلالة الإحصائية Sig.
	4.44	.364**	.000
	3.81		

** دال عند المستوى a=0.01

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بما يخدم التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، وبالنظر للمتوسط الحسابي، فانه كلما كانت السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية تتم بطرق مفيدة تخدم التنمية الاقتصادية زاد دور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

وهذه الدراسة اتفقت مع دراسة رفعت فتحي متولي يوسف (2021) وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوقف له آثار إيجابية مؤثرة وفعالة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وان الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، نظرا الى حجم، لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول للتنمية.

وتشابهت الدراسة مع دراسة رضوان الأخرس (2021) التي تحدثت عن أن الوقف في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل يمكن أن يصبح جهة تمويلية مانحة تتحكم بها الجهة القائمة عليه بتوجيهه نحو مشاريع تنموية واستثمارية بما ينعكس إيجابيا على المجتمع، بالإضافة إلى أهمية الوقف عبر إسهامه بالحد من الفقر وتوفير فرص العمل بما يسهم في معالجة مشكلة البطالة، فهو مورد تمويلي هام يسهم في إيجاد حل مناسب وطويل المدى لتمويل مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله دور فعال في مكافحة البطالة.

ويضيف الباحث في دراسته إلى أن السياسات المتبعة في تأجير الأراضي الوقفية بالشكل السليم وذلك في توجيه عمل الواقف الى الجاني الشرعي والمفقود في عمل إدارة الوقف، والذي من شأنه أن يعمل على

المساهمة للوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، حتى تصبح لها دوراً فعالاً في تحقيق التنمية، لان الأراضي الوقفية تعتبر الثروة الحية التي يجب على جميع المجتمعات استغلالها بالشكل الأمثل، كي تحد من كثير من المشاكل المتعددة التي تصيب المجتمعات.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية ودور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (12). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية

الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية VS	الوسط الحسابي Means	معامل الارتباط بيرسون Pearson	الدلالة الإحصائية .Sig
دور الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية	3.98	.064	.520
	3.81		

** دال عند المستوى a=0.01

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية وبين مساهمة الوقف في المجالات الاقتصادية التي يتحقق فيها التنمية الاقتصادية.

وقد تشابهت دراسة الباحث مع دراسة عز الدين شرون (2016) التي بينت أن الوقف النقدي يساهم في التنمية وإن إختلفت درجة تأثير كل آلية من الآليات المختلفة، فكلما وجدت هذه الآليات في بيئة واحدة سهل الاستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة إذا ما توفرت البيئة القانونية والتنظيمية لذلك، مما يحقق التنمية في المجالات الاقتصادية والتي توصلنا إلى تحقيق التنمية ويبحث عنها الجميع في المجتمع.

واتفقت الدراسة مع دراسة معتز مصبح (2013) ودعت إلى توضيح مفهوم الوقف الخيري والفهم الخاطئ له على أنه متمثل في المسألة التعبدية. وجانب ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وعدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، والابتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى، والعمل على تشجيع المستثمرين في استثمار العقارات الوقفية والشراكة مع القطاع الخاص.

يرى الباحث: أن الاستقلال المالي لمؤسسات الوقف يجب أن يكون له تأثير كبير في المساهمة في المجالات الاقتصادية، ولكن دور مؤسسة الوقف مهم في هذه المساهمة في زيادة الوعي لدى الأفراد على وقف أموالهم في استثمارات اقتصادية، وتوضيح أن الوقف لا يقف عند تسميته التي يعتقد جميع الأفراد **أنها مقتصرة على**

الجوانب الدينية فقط، حتى يكون لها المساهمة الأكبر لاقتصاد أي مجتمع، والعمل على المطالبة باستقلالها إدارياً ومالياً مع خضوعها لأنواع أنواع الرقابة كافة وامتثالاً للجودة التي تتطلبها المعايير الدولية والمحلية.

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (13). معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation للعلاقة بين تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبين توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف

تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية VS	الوسط الحسابي Means	معامل الارتباط بيرسون Pearson	الدلالة الإحصائية Sig.
توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف	4.52	.335**	.000
	3.89		

** دال عند المستوى a=0.01

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف، وبالنظر للمتوسط الحسابي، فانه كلما زاد تطبيق حوكمة الوقف زادت الحاجة لتوفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف.

وقد اتفقت دراسة الباحث مع دراسة عبد المحسن المحرج(2016) وهذه الدراسة دعت إلى التنسيق الجاد مع الهيئات المسئولة عن الوقف ومع الجهات المهتمة بالوقف وتطوير عمل الوقف، والعمل على نشر أهمية الحوكمة في الوقف في أوساط المهتمين ثم العمل على نشره إلى الجميع، والعمل على التزام إدارات الأوقاف باستحداث إدارات متخصصة لتطبيق الحوكمة والتأكد من سلامة جميع الإجراءات والسياسات العاملة فيه. كي تتناسب مع منزلة الوقف الاسلامي، والعمل على إيجاد كفاءة إدارية قادرة على الاهتمام بالوقف لإمكانية ربط مفهوم الحوكمة ومؤسسة الوقف والاستفادة من خبرة القطاع الخاص بتطبيق مبدأ الحوكمة لها.

وقد اتفقت أيضا مع دراسة إسماعيل مومني(2018) التي ربطت موضوع الحوكمة بجانب الإدارة القائمة على الوقف، وذلك من خلال الحديث عن تطوير مؤسسات الوقف، وكيفية مساهمة الحوكمة للوقف في تطبيق المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة ومنها شفافية الإدارة الوقفية والعمليات الخاصة بالعمل التطوعي إجمالاً، الأمر الذي من شأنه ترسيخ الثقة في عمل المؤسسات الوقفية بين أفراد المجتمع ونشر ثقافته. وتفعيل مسألة المحاسبة على الإدارة القائمة على الوقف، والهدف منه رفع كفاءة القائمين على إدارة الوقف، والالتزام بتطبيق

الجوانب التفصيلية للحوكمة على مؤسسة الوقف، لينعكس إيجابيًّا على أدائها بأبعاده التشغيلية والمالية والاستثمارية، ومن ثم يسمح بترسيخ الثقة في النظام الوقفي، ويسمح بامتداده المجتمعي في توسيع دائرة الواقفين والمستفيدين منه، ضرورة مواكبة كل التطورات المجتمعية والعلمية والجودة، لضمان استمرارية الوقف وتطوره بما يخدم التجدد في المجتمع.

يعرجع الباحث: ما تم ذكره أعلاه إلى أن مؤسسة الوقف من خلال تطبيق المبادئ العامة للحوكمة من خلال تطبيق الرقابة على العمل والمسائلة عليه، ووضوح العمل في إدارة الوقف والعمل على التغذية الراجعة بشكل دائم، والتي تعمل على رفع كفاءة العاملين بإدارة الوقف بجميع جوانبه المختلفة الأمر الذي سيساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال بناء الشراكة بينها وبين المؤسسات الخاصة والاستفادة من خبرتها في تطبيق الحوكمة على مؤسساتها.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مجال العمل.

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA للفروق في درجة اسهامات الوقف ودورها في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال العمل.

جدول رقم (14). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفروق في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال العمل

المقارنات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	7	.623	.089	1.030	.415
داخل المجموعات	97	8.376	.086		
المجموع	104	8.999			

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوىα=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مجال العمل.

وقد تشابهت دراسة الباحث بدراسة دلال سمينة (2018) وقد بينت الدراسة أن الوقف يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فيؤثر على الجانب الاقتصادي من خلال تنشيط حركة العمل سواء اكانت داخلية أو خارجية، كما يساهم أيضاً في العملية الإنتاجية من خلال توفير الموارد البشرية والمادية، الأمر الذي ينعكس على التنمية الاجتماعية من خلال التخفيف من مشكلة البطالة والمساهمة في التقليل من حدة الفقر والتوزيع العادل للدخول، ومدى دور عمل مؤسسات الوقف في المشاركة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات على اختلاف موقعها في المجتمع.

كما أن الدراسة تشابهت مع دراسة علي بن محمد الفران (2020) وهي التي تناولت الوقف الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية، وقد بينت الدراسة أن جعل الإسلام نظام التكافل الاجتماعي مبدأ أساسياً في هذا الدين الحنيف وطريقاً يتسابق إليه كل من أراد التقرب إلى الله ونيل رضوانه، ومن هنا كان للوقف دور مميز وإسهامات فاعلة في المجالات التعليمية والصحية والخيرية والاقتصادية عموماً، وكانت روافده المتعددة تصب في نهر الحضارة الإسلامية لتجعليه أكثر صفاء وحيوية وخصوبة.

يضيف الباحث: أن النتائج التي حصل عليها بأن دور الوقف والذي يوصل الوقف إلى تنمية اقتصادية من خلال تنوع مجالاته التي تم ذكرها في دراسة الباحث وهذه المجالات كانت في العصور القديمة وما زالت تؤدي الهدف منها وبدرجات متفاوته حسب الظروف التي تحيط بعمل الوقف وبإمكانية تطبيق عمل الوقف بهذه المجالات كي تكون شاملة، وعموم الفائدة على الوقف والجهة المستثمرة لأموال الوقف، وكي تكون إدارة الوقف شريكة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مكان العمل.

لاستخراج الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفروق في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مكان العمل.

جدول رقم (15). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفروق في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مكان العمل

المقارنات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	3	.148	.049	.562	.642
داخل المجموعات	101	8.851	.088		
المجموع	104	8.999			

أشارت النتائج في الجدول أعلاه:

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α=0.05 في درجة دور الوقف في التنمية الاقتصادية على أوقاف الوسط بالضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) تعزى لمتغير مكان العمل.

وقد تشابهت دراسة الباحث مع دراسة مايدي عبد الرحمن (2021) والتي تناولت حاجة التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية إلى ضرورة تفعيل نظام الوقف بكل طاقته الاستيعابية لتشمل المجتمع بكل تواجده، وأن العمل به يغني شريحة كبيرة من الفقراء والمحتاجين تحت سقف إدارة مسؤولة مؤتمنة على ودائع الناس وتبرعاتهم على اختلاف مكانهم، وتكون دائما مسيرة إلى الخير والمال والدعم لأصحاب الأضرار والظروف الطارئة وبيان أهمية مورد مالي مجتمعي طوعي لا إكراه فيه، يكون بديلاً عن الأنشطة غير المنظمة والمؤقتة والمناسبة فقط مما يقوم به أفراد وجمعيات هنا وهناك، كما أنه يعزز التكافل في الظروف الطارئة وحالات وقوع

الجوائح الطبيعية ومشكلات اللاجئين من الحروب والمهجرين قسرياً، وهو أيضا يخفف من طغيان الأثرة والفردية إلى صالح النظر إلى المستقبل والصالح العام.

ويضيف الباحث: أن عمل مؤسسات الوقف أينما وجدت وجد العمل الصالح، ودخلت في أمور تخص الأفراد باختلاف مكان عمل الوقف فنراه يدعم التعليم والصحة وجميع المجالات المختلفة التي توقف من أجلها.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليلات للمادة النظرية والمادة العملية لهذه الدراسة فإنه، يمكن عرض النتائج والتوصيات كما يلي :

أولاً: النتائج:

1. توفر الاستقلال المالي لوزارة الأوقاف بالضفة الغربية، استثناء وزارة الاوقاف من الايداع بالحساب المركزي للمالية العامة.
2. توفر كفاءات إدارية للقائمين على إدارة أموال الوقف، ولكن يجب توظيف قدراتهم الإدارية بشكل أفضل مما هي عليه الآن.
3. إن عمارة الوقف وإصلاحه واستغلاله بالوجه الأكمل يعني استثماره وتنميته، وهو المطلوب شرعاً.
4. ضعف ملاءمة القوانين والحوافز المتبعة والمتعلقة باستثمار وتمويل الوقف من دعم المستفيدين لمال الوقف.
5. ضعف العمليات المسحية للأراضي الوقفية في الضفة الغربية، التي من خلالها تستطيع مؤسسة الوقف العمل على تسهيل عملية الاستثمار والتأجير ولمعرفة واقع الأراضي بهيئتها الحالية وكيفية الاستفادة منها بالشكل السليم.
6. من خلال وضع ضوابط لاستثمار الوقف، أهمها: المشروعية، واختيار مجال الاستثمار الأفضل، واستبدال صيغة الاستثمار حسب المصلحة، والاستثمار في المشروعات المحلية والإقليمية، والعمل على تنويع المشاريع والشركات والمؤسسات والمجالات.
7. العمل على وجوب توثيق العقود والاشتراكات بطرق التوثيق المضمونة والحديثة، وضرورة المتابعة والمراقبة الدقيقة، واستثمار بعض الريع الناتج من الوقف، والحرص على تحقيق الهدف من الوقف، والالتزام بشرط الواقف، ومراعاة العرف التجاري الاستثماري، واتباع الأولويات والمفاضلة بين طرق الاستثمار.
8. للوقف عناية خاصة ومتميزة في دعم وتوفير خدمات البنية الأساسية من خلال المشروعات الوقفية المتنوعة والتي خصصت لها من دعم الجوانب التعليمية والصحية، والمساجد وغيرها.
9. إن سياسة التنويع في الاستثمار الوقفي الحالية في الضفة الغربية محدودة جداً، وتتركز حول العقار والمحلات والمساكن والأراضي.
10. تحتاج مؤسسة الوقف بالضفة الغربية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارها الإطار الصحيح لتطوير الأداء المؤسسي لإدارة الوقف، على ما تشهده الوقف من تطور واكتسابها طابعاً مؤسساتي، والبعد عن العفوية والارتجالية.

التوصيات :

من كل ما سبق نوصي بضرورة دعم الوقف الإسلامي في فلسطين، لينهض ويعود له بريقه وفعاليته، ويساهم في النهضة العلمية والصحية والاجتماعية في فلسطين، ودعم التنمية المستدامة وتطويرها بالإضافة إلى ما يأتي:

1. إن سبب نجاح الوقف الإسلامي في الماضي وما ترتب عليه من نهوض بالواقع يعود لإدارة الصحيحة في التعامل مع هذه الأوقاف، ووضعها في مخارجها الصحيحة، لذا لا بد من اختيار أهل العلم والدين والتقوى والصلاح والخبرة في إدارة مال الوقف لتعود الثقة في إحياء ما كان عليه المسلمون الأوائل، في عصورهم الزاهرة في وقف أملاكهم وأموالهم على المؤسسات، والعلماء، وتشجيع البحث العلمي، ابتغاء لمرضاة الله –عز وجل– ، وتطويره، وتحسين أدائه.
2. الاستفادة من التجارب الناجحة للدول العربية والتي قد استفادت من إدارة الوقف، الأمر الذي أوصلها إلى تنمية حقيقية ملموسة على أرض الواقع، ومن هذه التجارب التجربة الكويتية في تنمية الوقف واستثماره.
3. العمل على تطبيق مبادئ حوكمة أموال الوقف.
4. العمل على إمكانية مسح أراضي ألوقف لتسهيل عملية الاستثمار، أو التأجير من إدارة الوقف بطريقة تسهل عملهم ولتوضيح الصورة الصحيحة للجهة المستفيدة من الأراض أو العقار الموقوف.
5. اجراء دورات في الأرشفة الإلكترونية للوقف الإسلامي. والإستفادة من التجربة الأردنية في ذلك.
6. القيام بحملة واسعة سواء عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، أو عقد المؤتمرات، أو الندوات، بهدف تبيين ما للوقف من آثار تنموية كبيرة.
7. ضرورة قيام المؤسسات المسئولة عن إدارة الوقف، بالعمل على تأهيل العاملين فيها، وخاصة في مجال الاستثمار فنياً وفقهياً من أجل ضمان سير العمل بالشكل المطلوب.
8. على الحكومة ممثلة بوزارت الأوقاف، والإعلام، والقضاء، والخارجية، والمغتربين، بل وكل فلسطيني تشجيع المواطنين الأثرياء على إقامة المشاريع الوقفية في فلسطين، وعدم ترك أراضيها لقمة سائغة للاحتلال، وتخصيص أرباحها للمشاريع الحيوية التي يحتاجها الواقع الفلسطيني.
9. الحاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بآلية من آليات تفعيل الحوكمة، مثل نظم المعلومات، ونظم تقويم الأداء ولجان المراجعة لمؤسسات الوقف.
10. على العلماء والمختصين والباحثين وأساتذة الجامعات والإقتصاد الإسلامي العمل على إحياء سنة الاستثمار الوقفي تحت شعار «إحياء نظام الوقف الإسلامي».
11. عمل قوائم شرف للواقفين والتركيز على سيرهم ودعمهم للعلم وأهله، حتى يكونوا قدوة لعامة الناس في بذلهم ومنحهم للعلم.
12. أهمية تخصيص مادة تعليمية عن الوقف تصلح أن تدخل في مناهج التعليم وذلك من خلال القصة والصورة والموقف، والعمل على تنسيبها لإدارات التعليم على مختلف مستوياته.
13. الدعوة إلى إنشاء جهة رقابية داخلية شرعية للإشراف على عمل القائمين بإدارة الوقف.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المراجع العربية

- ابن المنظور، لسان العرب. ط3(1988). لسان العرب. بيروت: دار الجيل

- الأسرج، حسين، دور ادوات الحكومة في تطوير مؤسسات الاوقاف، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر صفحة 10. (2012). دور ادوات الحكومة في تطوير مؤسسات الاوقاف،بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر صفحة 10. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- الأشعث، سليمان، (ابو داود).
- الاغبري، دور الاوقاف في مجال دعم التعليم والبحث العلمي. (2004). دور الاوقاف في مجال دعم التعليم والبحث العلمي. السعودية: الندوة العلمية الثالثة لافاق البحث العلمي في العالم العربي.
- باقر الصدر، محمد،اقتصادنا دراسة موضوعية. (1987). اقتصادنا دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية الماركسية والراسمالية والاسلام في اسسها الفكرية وتفاصيلها. سوريا: الدار للمطبوعات.
- البغدادي، محمد سعيد، الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي. (2017). الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي. دبي– الامارات: دائرة الشؤون الاسلامية والمعهد الخيري.
- بكير، أحمد عبد الوهاب، معجم امهات الافعال للمعاني، أوجه الاستعمال، ط1، ج3. (1977). معجم امهات الافعال للمعاني،أوجه الاستعمال، ط1،ج3. بيروت: دار المغرب الاسلامي.
- بن عزة هشام، الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صفحة 130.(2017). الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الجزائر: مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية– العدد الاول.
- بن نوى مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار. (2005). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار. الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التيسير: جامعة الاغواط.
- بوضياف، عبد الرواق، ادارة الموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري. (2006). ادارة الموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري. باتنه: جامعة الحاج لخضر.
- بوقرة، وهاجرة ، غانم، الحوكمة "المفهوم والأهمية" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، صفحة 10. (2012). الحوكمة "المفهوم والأهمية" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات. بسكرة–الجزائر: جامعة محم خيضر.
- البيتاوي ، جبر خضير، المقامات والمزارات في نابلس بين الموروث الديني والتّراثي. (2011). المقامات والمزارات في نابلس بين الموروث الديني والتّراثي. نابلس: مقدم إلى المؤتمر العلمي الفني الثّالث–جامعة النجاح–كلية الفنون.
- جدار، رياض، الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة صفحة 3. (2017).الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة صفحة 3. قسنطينة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
- الجعبري، محمد، الوقف الإسلامي يقضي على الفقر، ندوة علمية. (2021). الوقف الإسلامي يقضي على الفقر. موقع الكتروني –الوطن.

- جعفر ، سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة. (2013-2014). دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: جامعة عباس سطيف 1 -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.
- الجمل، أحمد محمد عبد العظيم، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة. (2007). دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر- الطبعة الاولى.
- حارب، سعيد عبد الله، أسس تنمية الموارد البشرية من منظور اسلامي،العدد 532.(مجلة الوعي 2010). أسس تنمية الموارد البشرية من منظور اسلامي،العدد 532. الكويت: مجلة الوعي الاسلامي.
- الحداد، احمد بن عبد العزيز، من فقه الوقف، الطبعة الاولى، صفحة 146. (2009). من فقه الوقف، الطبعة الاولى. دبي: دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.
- الحداد،احمد بن عبد العزيز،من فقه الوقف الطبعة الاولى. (2009). من فقه الوقف الطبعة الاولى. دبي: دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.
- الحراري، صلاح الدين أبو بكر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفاهيمها وعناصرها وابعادها ومعوقاتها- الحالة الليبية. (2016). التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفاهيمها وعناصرها وابعادها ومعوقاتها- الحالة الليبية. مسلاته: جامعة المرقب- كلية الاداب والعلوم.
- حلس، سالم عبد الله وبكر، واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة، صفحة 17. (2011). واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة. غزة: الجامعة الاسلامية -غزة-فلسطين.
- حمادي، عبد الوهاب، النظارة على الوقف في التشريع الجزائري، صفحة 215. (2016). النظارة على الوقف في التشريع الجزائري. تلمسان: صلاح الدين دكداك.
- الخطيب، ياسين، أثر الوقف في نشر التعيم والثقافة- مؤتمر الاوقاف الاول. (2001). أثر الوقف في نشر التعيم والثقافة- مؤتمر الاوقاف الاول. السعودية: جامعة ام القرى.
- خيري،خديجة خيري عبد الكريم،دور الوقف الإسلامي في تفعيل الرعاية الصحية. (2020). دور الوقف الإسلامي في تفعيل الرعاية الصحية. السودان: جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم- مقال.
- د. الزحيلي. الفقه الاسلامي وادلته الجزء 8. (1966). الفقه الاسلامي وادلته الجزء 8. دمشق: دار الفكر.
- الدخيل، زايد، المؤتمر التنموي للأوقاف، مقال. (2018). المؤتمر التنموي للأوقاف. عمان: جريدة الغد - الاردنية- موقع الكتروني.
- رحّال، علاء الدين حسين، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، المجلد 6 العدد 4 . (2013). الوقف وحفظ مقاصد الشريعة. الاردن: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك- موقع الكتروني دار الافتاء.
- رحموني، فضيلة، الوقف الاسلامي مجال واسع للإبداع التنموي، المجلد 4، عدد 2صفحة 67. (2015).

- رشيد، فراح وكريمة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص–أداة للإدارة الحديثة في الرافق العمومية وانشاء مشاريع النية التحتية. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص–أداة للإدارة الحديثة في الرافق العمومية وانشاء مشاريع النية التحتية. عمان الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس الجزء 10. (1972). تاج العروس من جواهر القاموس الجزء 10. الكويت: مطبعة حكومة الكويت،، نسخه الكترونية.
- الزحيلي، محمد، الاستثمار المعاصر للوقف، صفحة 34. (2000). الاستثمار المعاصر للوقف. الشارقة: جامعة الشارقة ،كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
- الزرقا، مصطفى، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي. (1420هـ). المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي. دمشق: دا القلم.
- الزمخشري، الكشاف. الكشاف–صفحة 460. لبنان–بيروت: دار الكتاب العربي.
- زناتي، أنور محمود، الوقف على المكتبات في الحضارة الاسلامية، مقال، صفحة 44. (2015). الوقف على المكتبات في الحضارة الاسلامية. مقال الكتروني.
- الزهرة، سامي، ضوابط ومجالات أموال الوقف صفحات 292–286. (2017). ضوابط ومجالات اموال الوقف صفحات من 292–286. بليدة: جامعة بليدة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر.
- الزيدي، عبد الهادي، الوقف ودوره في تنمية موارد الدولة، صفحة 14. (2017). الوقف ودوره في تنمية موارد الدولة. بغداد: جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية.
- السعد، أحمد محمد، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، المجلد 6 العدد 4. (2013). الوقف وحفظ مقاصد الشريعة. رحّال، علاء الدين حسين، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، المجلد 6 العدد 4: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك– موقع الكتروني –دار الافتاء.
- سعد، فيصل التنمية.. المفهوم والهوية في المرحلة النيوليبرالية. (2019). سعد، فيصل التنمية.. المفهوم والهوية في المرحلة النيوليبرالية، مجلد 41 ، عدد 1.
- السلامي، محمد، استثمار أموال الوقف، صفحة 160. (2003). استثمار اموال الوقف. الكويت: منتدى قضايا الوقف الفقهي الاول.
- سليم، منصور، الوقف والاقتصاد، بحوث اقتصادية عربية العدد 52، صفحة 24. (2010). لوقف والاقتصاد.
- سليم، منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر. (2004). الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر. مؤسسة الرسالة.
- سليمان، سلمى، النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين. (2014). النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين. القدس– فلسطين: جامعة القدس.

- سليمان، هيثم، الوقف في القدس..المكانة والتحديات القانونية، موقع الكتروني الكوفية. (2020). الوقف في القدس..المكانة والتحديات القانونية. فلسطين عرب الداخل: موقع فسحة الثقافي –مجلة الكترونية.
- سيسالم، والدحدوح، سليمان، مازن ومهنا، اسحق، مجموعة القوانين الفلسطينية، ج10. (1977). مجموعة القوانين الفلسطينية،ج العاشر،الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين والاجانب وقوانين الاوقاف وفقاً لآخر التعديلات،1977.
- شحادة، أمل، دور حوكمة المؤسسات الحكومية في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، صفحة 3. (2018). دور حوكمة المؤسسات الحكومية في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. رام الله–فلسطين: المؤتمر الدولي بعنوان تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد " حوكمة،شفافية،تنمية اجتماعية.
- الشربيني، مغني المحتاج، ج3. (1414ه). مغني المحتاج. بيروت: دار الكتب العلمية.
- شرقاوي، عبد الوهاب، الابعاد الاستراتيجية للتنمية البشرية. (2019). الابعاد الاستراتيجية للتنمية البشرية. مصر: جمعية إدارة الاعمال العربية.
- الشريدة، يوسف، واقع ومستقبل التنمية الانسانية في العراق، صفحة 6. (2006). واقع ومستقبل التنمية الانسانية في العراق. بغداد: جامعة بغداد.
- الشعيب، خالد، استثمار اموال الوقف، صفحة 262. (2003). استثمار اموال الوقف. الكويت: منتدى قضايا الوقف الفقهي الاول.
- صايج، جوديت، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي. (2019).
- صبري، عكرمة، الرعاية الصحية في الإسلام، مقال، صحيفة الخليج. (2015). الرعاية الصحية في الإسلام. القدس،فلسطين: موقع الكتروني– الخليج.
- صحيح البخاري (2772) ، صحيح مسلم (1632). صحيح البخاري (2772) ، صحيح مسلم (1632).
- الصليبي، محمد، تنموي، الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار. (2006). تنموي، الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار. الخليل: مجلة جامعة الخليل.
- الطنطاوي، محمود، الوصايا والوقف في الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى. (1989). الوصايا والوقف في الشريعة الاسلامية. مصر: مصر،الطبعة الاولى.
- طيطوس، العكلي، النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري، صفحة 5. (2020). النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري. الجزائر: مجلة التعمير والبناء،المجلد الرابع العدد الثاني العدد التسلسلي 14.
- العاصي، أمل شفيق محمد، مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الأنسجة الحضرية. (2010). مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الأنسجة الحضرية. نابلس –فلسطين: جامعة النجاح الوطنية– كلية الهندسة المعمارية.

- العاني، أسامة عبد المجيد، دور الوقف في تمويل البحث العلمي، 102. (2016). دور الوقف في تمويل البحث العلمي. أألردن: جامعة عجلون الوطنية.
- العاني، أسامة، صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهيه اقتصادية، صفحة 92. (2008). صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهيه اقتصادية. بغداد–كلية الشريعة: دار البشائر الاسلامية.
- العاني، اسامه، صناديق الوقف الاستثمارية دراسة فقهية اقتصادية، صفحة 104. (2010). صناديق الوقف الاستثمارية دراسة فقهية اقتصادية. بغداد: دار البشائر الاسلامية.
- عبد السلام، مصطفى محمود عبد العال، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي. (2007). تفعيل دور الوقف في الوطن العربي. السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز–الاقتصاد الاسلامي – مجلد رقم 20 عدد 1.
- علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 5، صفحة 3. علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع.
- علوي، عمار، الملكية والنظام لعقاري في الجزائر، العقار، ط3. (2006). الملكية والنظام لعقاري في الجزائر،العقار،ط3. العطار: دار هومة– الجزائر.
- عليان ابراهيم، استثمار الاوقاف الاسلامية في فلسطين. (2011). استثمار الاوقاف الاسلامية في فلسطين. فلسطين: جامعة القدس.
- العمار عبد الله. (2003). استثمار اموال الوقف. الكويت: منتدى قضايا الوقف الفقهي الاول.
- العمار، عبد الله، استثمار اموال الوقف. (2011). استثمار اموال الوقف. الكويت: منتدى قضايا الوقف الفقهي الاول.
- العمار، عبد الله، استصمار اموال الوقف ط1. (2004). استصمار اموال الوقف الطبعة الاولى. الكويت: منتدى قضايا الوقف الفقهية الاول.
- عمر فرحان، هاني هزاع، عزنان حسن،تطوير مبادئ حوكمة المؤسسات الوقفية بالاستفادة من مبادئ حوكمة الشلاكات، صفحة 8. (2020). تطوير مبادئ حوكمة المؤسسات الوقفية بالاستفادة من مبادئ حوكمة الشلاكات. ماليزيا: الجامعة الاسلامية العالمية الماليزية،مجلة الاسلام آسيا،مجلد 17،العد2.
- عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية. (2002). الاوقاف الاسلامية في الضفة الغربية. رام الله–فلسطين: الهيئـة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
- عمر، لؤي، الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية، سلسة تقارير قانونية(30). (2002). الاوقاف الاسلامية في الضفة الغربية. رام الله فلسطين: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان،سلسلة تقارير قانونية(30).
- العياشي، فداء، الاسس الشرعية والمحددات الاقتصادية مجلد عدد 29 ، سلسلة رقم 15. (// نوفمبر، 2015). استثمار الاوقاف. الاسس الشرعية والمحددات الاقتصادية مجلد عدد 29 ،سلسلة رقم 15، الصفحات 98–126.

- العياشي، فداء، مسائل في فقه الوقف، صفحه 37. (2008). مسائل في فقه الوقف. دورة دور الوقف في مكافحة الفقر: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- الفيروز آبادي. القاموس المحيط. بيروت: الرسالة للنشر والتوزيع الطبعة 8.
- الفيروز آبادي،203/2. القاموس المحيط. بيروت: الرسالة للنشر والتوزيع.
- الفيومي، المصباح المنير، ج2. (1987). المصباح المنير،الفيومي. لبنان: مكتبة بيروت.
- قابوسة علي، بن الحبيب طه، بلهوشات محمد الامين. (2018). اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية قياس لحة الدول العربية خلال سنة 2018. الجزائر: جامعة العربي التبسي.
- قاروت، نور بنت حسن بن عبد الحليم، وظائف ناظر الوقف الاسلامي، السنة الثالثة العدد 5 ص 147. (2003). وظائف ناظر الوقف الاسلامي،السنة الثالثة العدد 5 ص 147. دولة الكويت: مجلة اوقاف.
- قاسم، جمال، واقع الوقف الاسلامي واليات تفعيله وأثره على تنمية الوقف في المحافظات الشمالية الفلسطينية. (2012). واقع الوقف الاسلامي واليات تفعيله وأثره على تنمية الوقف في المحافظات الشمالية الفلسطينية. رام الله: جامعة القدس، فلسطين.
- قحف، منذر، الوقف الاسلامي تطوره، ادارته، تنميته. (2000). الوقف الاسلامي تطوره،ادارته،تنميته. بدون ذكر: دار الفكر.
- قرومي، محمد، استثمار اموال الوقف في الجزائر ، مجلة رقم 1، عدد 3. (2016). استثمار اموال الوقف في الجزائر ،مجلة رقم 1،عدد 3. الجزائر: الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي.
- الكبجي، رولا، دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، صفحة 14. (2019). دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. القدس–فلسطين: جامعة القدس.
- الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية الجزء الاول صفحة 40،41. (1977). أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية الجزء الاول صفحة 40،41. بغداد: مطبعة الارشاد.
- الكفري، مصطفى، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، الحوار المتمدن، ع 816، 2004. (2004). التنمية الشاملة والتنمية البشرية. دمشق: جامعة دمشق.
- لمغربي، محمد الفاتح، "دور الوقف في التمويل الاقتصادي" مجلد 2، صفحة 180. (2010). "دور الوقف في التمويل الاقتصادي". السودان: الملتقى الدعوي الثالث.
- محمد مرسي، الوقف وأثره في نشر الدعوة الاسلامية، مجلد 33، صفحة 35. (2007). الوقف وأثره في نشر الدعوة الاسلامية. موقع مداد.
- محمد، عجيلة ومصطفى، عبد النبي ومصطفى ، بن نوي، استثمار اموال الوقف وضوابطه الشرعية مع الاشارة لحالة الجزائر. (2006). استثمار اموال الوقف وضوابطه الشرعية مع الاشارة لحالة الجزائر. الجزائر: المركز الجامعي غارداية.

- مايدي عبد الرحمن، حاجة التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الى ضرورة تفعيل نظام الوقف وإصلاح إدارته، صفحة 202، 2021.
- مراحي، ريم، محافظة مسح الأراضي في التشريع الجزائري، صفحة 687. (2021).
- المرسي، السيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الاسلامية العدد 2. (2006). دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الاسلامية العدد 2. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
- المرغناني، الهداية مع شرح بداية المهتدي، مع شرح اللكنوي(14/13،1/3). (2008). الهداية مع شرح بداية المهتدي،مع شرح اللكنوي(14/13،1/3). بيروت: دار احياء التراث العربي.
- مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية. (بلا تاريخ). مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية.
- مشروع مكين، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية، الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الاهلية،مشروع مكين. (2017). الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الاهلية،مشروع مكين. السعودية: موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في أوقاف غزة –فلسطين، صفحة 37. (2013). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في اوقاف غزة –فلسطين، صفحة 37. غزة: الجامعة الاسلامية غزة.
- مصبح، معتز، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، صفحة 28. (2013). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية. غزة: الجمعة الاسلامية غزة.
- معاشي، عبد الرحمن، البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي، صفحة 4. (2006). البعد المقاصدي للوقف في الفقه الاسلامي. الجزائر: رسالة ماجستير– جامعة الحاج لخضر.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة. صفحة 956.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة صفحة 100.
- مناعي، فاطمة، دور الوقف في تفعيل الرعاية الصحية، صفحة 41. (2015). دور الوقف في تفعيل الرعاية الصحية. الكويت: جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–كلية العلوم االجتماعية والإنسانية.
- منصور،سليم. (2006). دور الوقف في التنمية المستدامة. السعودية: المؤتمر الثاني للاوقاف في السعودية.
- مولاي حفيظ، حميد رجاء، الوقف ودوره في تنمية المجتمع، مقال . (2005). الوقف ودوره في تنمية المجتمع. مكناس: جامعة المولى اسماعيل– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–شعبة القانون.
- مومني اسماعيل، عويسي أمين، حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، صفحة 23. (2018). حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية. الكويت: الامانة العامة للاوقاف،الطبعة الاولى.

- نوي، نبيلة، الحوكمة: مدخل لتطوير البنية المؤسسية والادارية لنظام الوقف، صفحة443 . (2017). الحوكمة:مدخل لتطوير البنية المؤسسية والادارية لنظام الوقف. الجزائر: جامعة البليدة من خلال اوراق بحوث علمية ومؤتمر دولي" الابداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الاسلامي".
- الهاجري، عبد الله، تقييم كفاءة استثمار أموال الاوقاف في الكويت، رسالة ماجستير، صفحة 80. (2006). تقييم كفاءة استثمار اموال الاوقاف في الكويت، رسالة ماجستير. الكويت: الامانة العامة للاوقاف.
- الهنداوي، حسن، التعليم وإشكاليات التنمية عدد الصفحات 167 صفحة. (2004). التعليم واشكاليات التنمية عدد الصفحات 167 صفحة. قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بدولة قطر.
- وادي، عبد الرزاق احمد، وقف الرِّبط والخوانق والزوايا في بلاد الشام في العصر الأيوبي، صفحة 2. (2012). وقف الرِّبط والخوانق والزوايا في بلاد الشام في العصر الايوبي. العراق: جامعة سامراء–كلية التربية–قسم التاريخ المجلد 8 العدد 29.
- الودغيري، صفية، الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية. (2012). الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية. المغرب: موقع الكتروني.
- الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار تنموي. (2006). تنموي، الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار. الخليل: جامعة الخليل.
- اليماني، ليلى، مصادر تمويل الوقف وصيغه التقليدية والحديثة. (2013). مصادر تمويل الوقف وصيغه التقليدية والحديثة. جلفة– الجزائر: جامعة عاشور زيان الجلفة.
- اليوسف، انتصار، المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، صفحة 76. (2007). المقاصد التشريعية للاوقاف الاسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع. الاردن: الجامعة الاردنية .

الدراسات الاجنبية:

- Ramdani Ramdani-Systematic Literature Review on Islamic Endowment Funds (Waqf) Between Years 2016 to 2020.
- Asmak Ab Rahman-2021-ENDOWMENT AND WAQF FUNDS IN MALAYSIAN HIGHER EDUCATION: A CONCEPTUAL STUDY
- C. J. J. Moses- 2020-Establishing a *Waqf*: space and the study of Islam.
- Michael Dumper-Israel's Policy Towards the Islamic Endowments in Palestine، 1948-1988.
- Hail Abdul Hafeez Dawood-2019-The Islamic Endowment (Waqf) and its Effect on Achieving Social Security
- Muhammad Tariq Khan-2015-Historical Role of Islamic Waqf in Poverty Reduction in Muslim Society"**الدور التاريخي للوقف الإسلامي في الحد من الفقر.**

التقارير:

- وزارة الأوقاف والشئون الدينية من خلال مؤتمرات عقدت خلال السنوات السابقة 2012-2017
- مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية. مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية.
- مركز أبحاث الأراضي – حلحول- الخليل 2022م.

المقابلات :

- وزارة الأوقاف الإدارة العامة للأملاك. (2020). الإدارة العامة للأملاك الوقفية. رام الله: مقابلة شخصية مع موظفي الإدارة العامة للأملاك الوقفية بالضفة الغربية.
- مقابلة مع مدير دائرة المساجد محمد مبارك صلاح الدين بمقر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالضفة.
- حسن،جواد،مقابلة مع مدير الأملاك الوقفية في مديرية أوقاف القدس. (20-10-2021م).
- مقابلة مع العاملين مع الإدارة العامة للهندسة والانشاءات بمقر الوزارة-22-09-2021م.
- إسماعيل- صهيب-مقابلة مع رئيس قسم الأملاك بمديرية أوقاف رام الله والبيرة-10-10-2021م.
- ابو ريدة- مالك- مقابلة مع رئيس قسم الأملاك بمديرية أوقاف أريحا-15-10-2021م.
- مقابلة مع موظفي الادارة العامة للمساجد بمقر الوزارة رام الله 2021/09/15م.
- مقابلة مع موظفي الادارة العامة للرقابة الداخلية في مقر الوزارة 2021/09/12م.
- مقابلة مع العاملين في دائرة المساحة بمقر الوزارة 2021/10/11م.

روابط الكترونية:

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (1997). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. www.poger.org/publications/other/undp/governance/undppolicy.
2. موقع وزارة المالي الفلسطينية الضفة الغربية. http: //www.pmof.ps/pmof/index.php.
3. السعد،أحمد محمد . (2013). الوقف وحفظ مقاصد الشريعة. الاردن: كلية الشريعة والدراسات الاسلامية – جامعة اليرموك– موقع الكتروني –دار الافتاء.
4. السدحان، عبد الله. (2006). مقال بعنوان الأوقاف وأثرها في دعم الأعمال الخيرية في المجتمع. موقع الكتروني http: //www.saaid.net/.
5. موقع وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالضفة الغربية...https: //www.pal-wakf.ps/ar
6. موقع ويكيبيديا http: //ar.wikipedia.org
7. دار المنظومة https: //search.mandumah.com/MyResearch/Home
8. معرفة "قاعدة بيانات عربية رقمية" معرفية https: //search.emarefa.net/ar

ملحق الصور للأراضي الوقفية رقم(1)

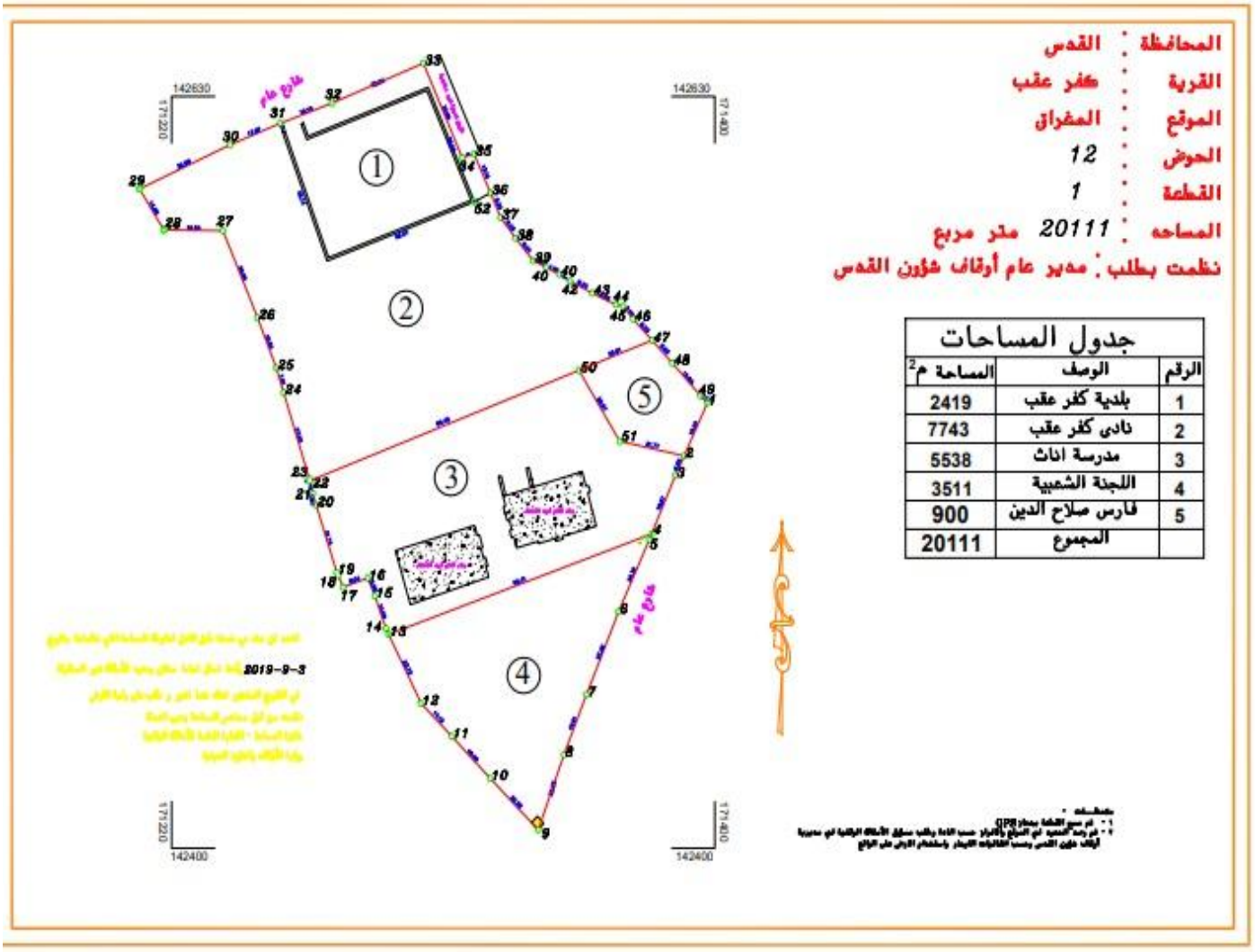

مصدر الصورة: (الإدارة العامة للهندسة والانشاءات).. المهندس سماح قاسم.

نلاحظ في المخطط المبين أعلاه بيان المساحة الأرض الكلية، وبيان ذلك من خلال تنوع مستأجرين والتي تضم(بلديات، ونوادٍ رياضية، ومدارس، ولجان شعبية، وتأجير أفراد)،هنا نلاحظ أن الصورة تعبر عن مدى دور الوقف في التنمية لتنوع الفئة المستهدفة التي تعمل على أن يكون كل المجتمع المشاركة في عمل المؤسسة الوقفية، وكما تم ذكره سابقاً من خلال فصول الدراسة فإن هذه النسخة من المخطط يكون لدى المستأجر نسخة أصلية والنسخه الأصلية الأخرى مع مؤسسة الوقف بوزارة الأوقاف بالمديرية ومقر الوزارة ويتم حفظها بملفات خاصة بكل مديرية، وجاري العمل على حفظها نسخة إلكترونية على برنامج خاص بكل قطعة يتم العمل على تأجيرها لتسجل كافة البيانات من ضمنها الصورة الخاصة بكل قطعة.(الصورة من ضمن مخطط لأراضي مديرية شئون القدس).

ملحق الصور للأراضي الوقفية رقم(2)

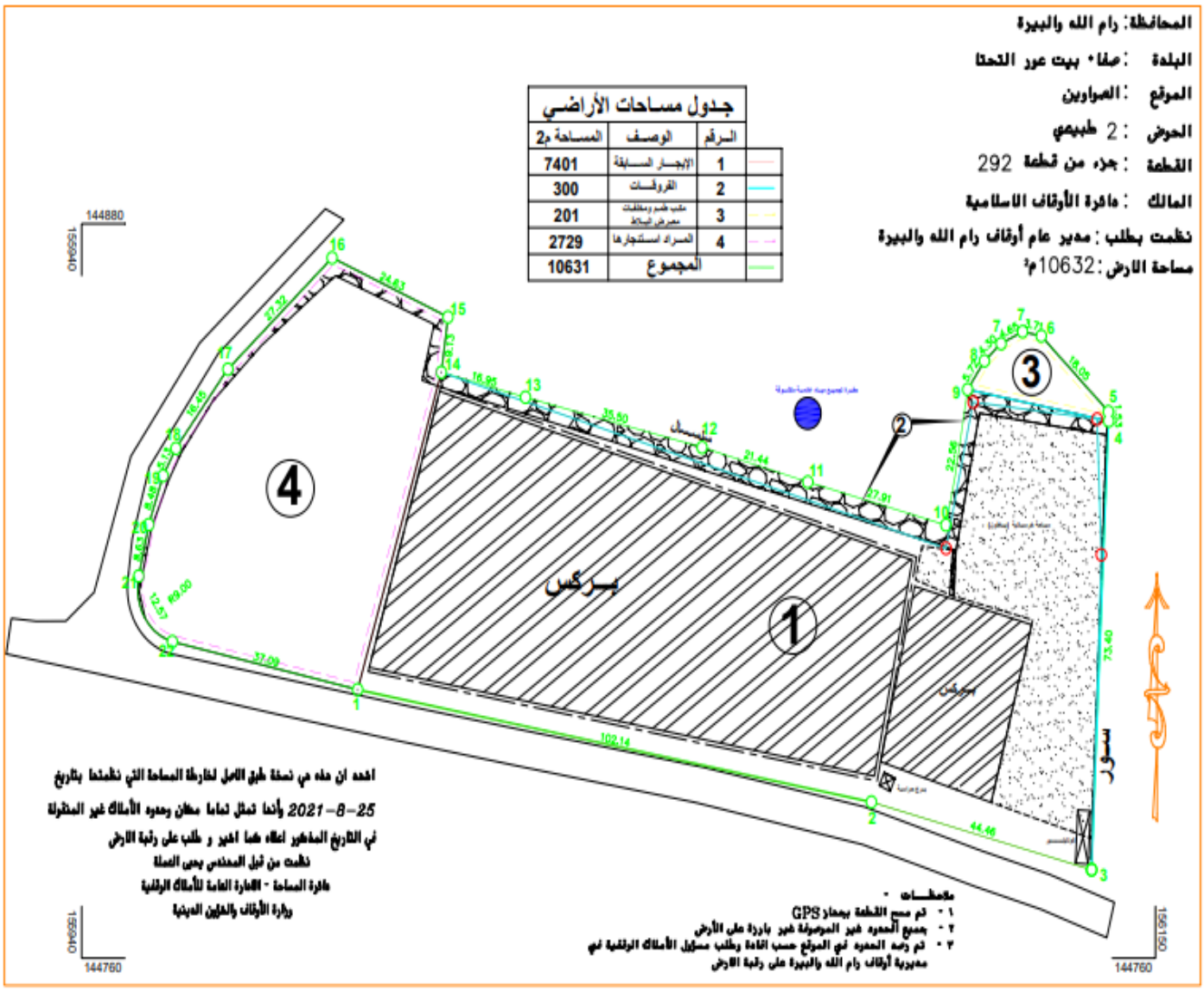

مصدر الصورة(الإدارة العامة للأملاك الوقفية_ المهندس يحيى العملة_2021م).

توضح الصورة التابعة لأراضي الوقف في رام الله والبيرة، مخطط تأجير لأرض وقفية وطبيعة النقاط المهمة التي تظهر على كل مخطط مساحة لأراضي الأوقاف، ويحدد فيها البلد ورقم الحوض ومساحة الأرض الكلية وتاريخ المسح الأخير لهذه الأرض، وطبيعة الأرض وما يحيط بها.

ملحق الصور للأراضي الوقفية المؤجرة رقم(3)

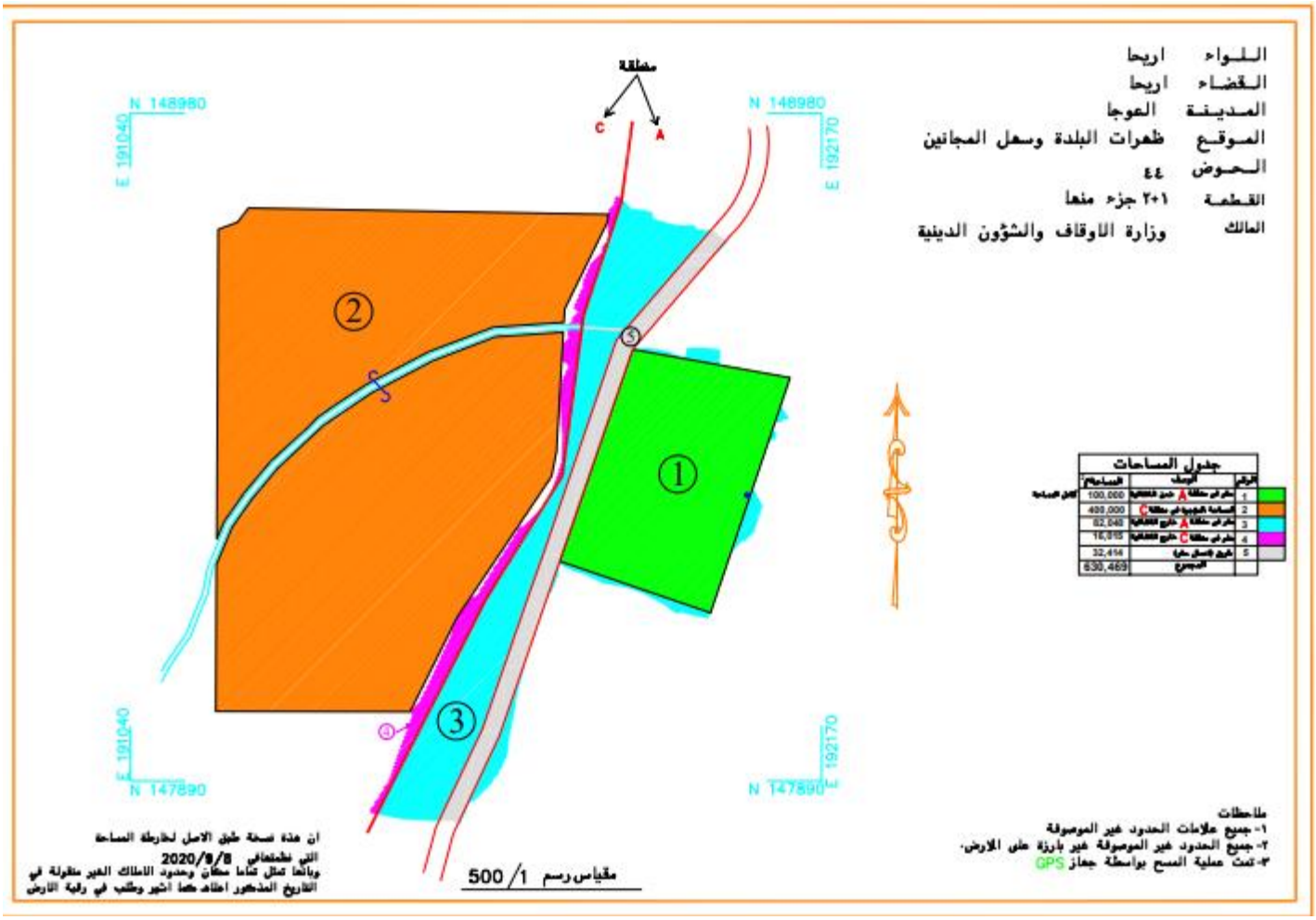

مصدر الصورة (دائرة الأملاك الوقفية أوقاف أريحا والأغوار_2021م).

ونلاحظ بالصورة توضيحاً لوصف المخطط الذي تم عليه إستئجار القطع الوقفية وهنا مبين كل لون يعبر عن وصف منطقة المخطط ، ومبين مجموع المساحة الكلية لـهذا المخطط.

جدول المساحات

الرقم	الوصف	المساحة م^2	
1	حفر فى منطقة A ضمن الاتفاقية	100,000	كامل المساحة
2	المساحة المؤجرة فى منطقة C	400,000	
3	حفر فى منطقة A خارج الاتفاقية	82,040	
4	حفر فى منطقة C خارج الاتفاقية	16,015	
5	طريق (اعمال حفر)	32,414	
	المجموع	630,469	

ملحق الصور للأراضي التابعة لوزارة الأوقاف بمنطقة أريحا والأغوار –حجلة والزور رقم(4).

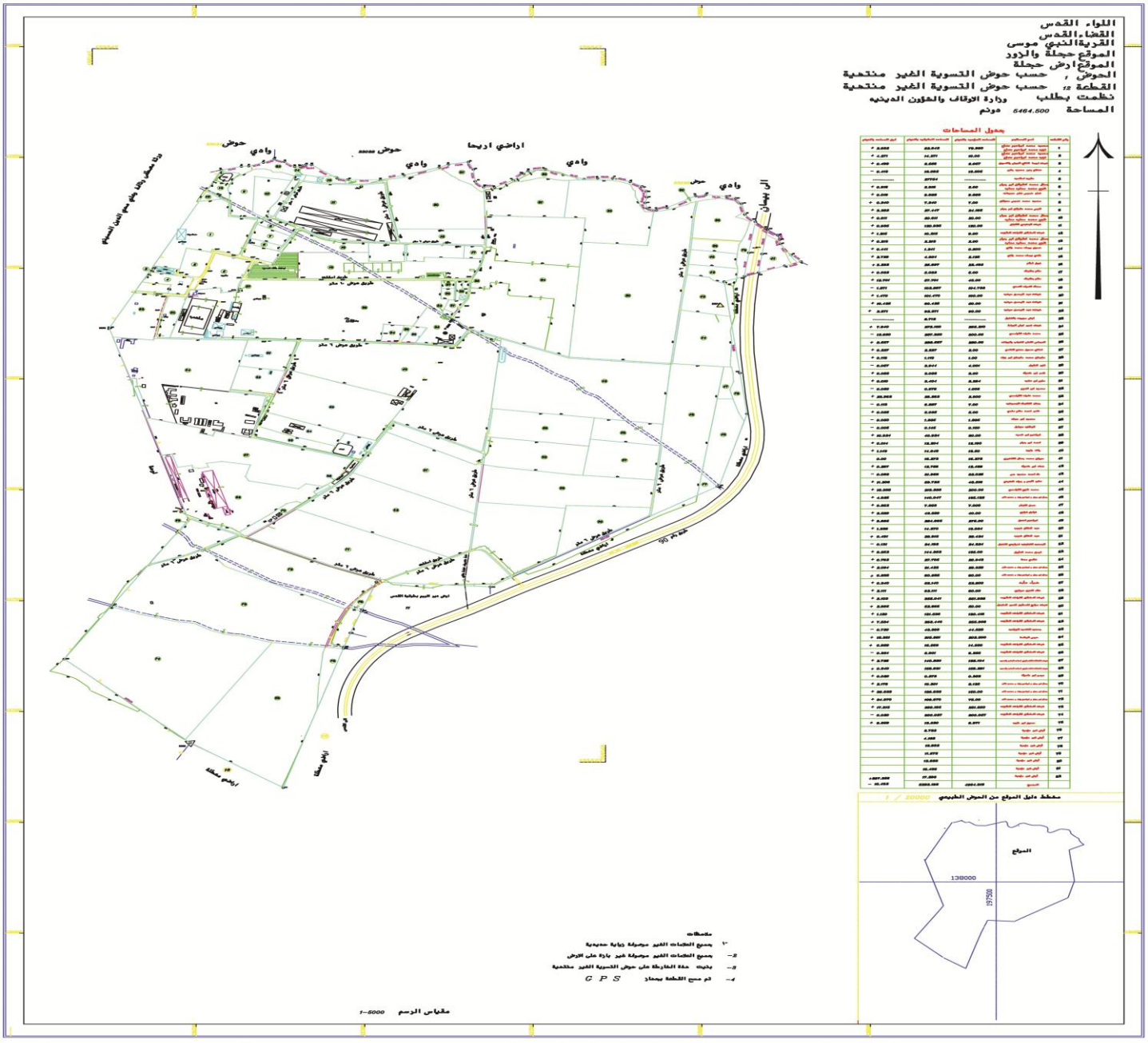

الصورة (دائرة الأملاك الوقفية أوقاف أريحا والأغوار_2021م).

ونلاحظ بالصورة توضيح لوصف المخطط الذي تم عليه استئجار القطع الوقفية بالإضافة إلى عدد المستفيدين من الاستئجار (82) مستأجر مبين فيه مساحة كل أرض مستأجرة والبالغ مساحتها الكلية (5464.500) دونم

ملحق الصور لبعض المباني التابعة لوزارة الأوقاف بمنطقة القدس– دار الأيتام الاسلامية رقم(5)

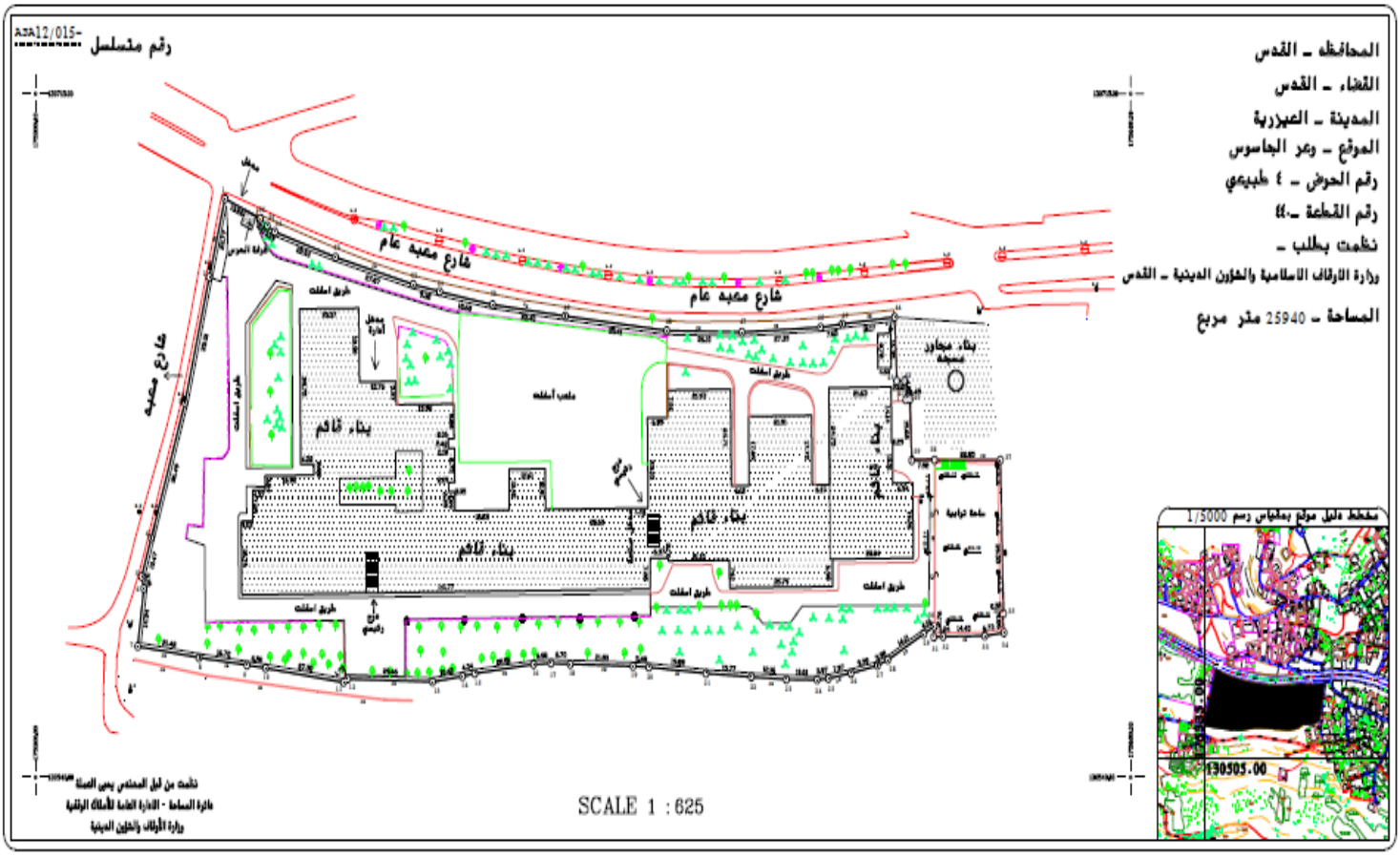

مصدر الصورة (دائرة الأملاك الوقفية أوقاف شئون القدس–العيزرية_2021م).

وتعتبر مدرسة دار الأيتام من المؤسسات التي تتبع لمنطقة القدس، وتضم عدة دوائر تابعة منها التعليم المهني والتدريب وتنوع تخصصاتها(نجارة، حدادة، المنيوم، تنجيد، وطباعة، خيزرات) وأقسام أكاديمية للتعليم حتى الثانوية العامة، وهذه الأقسام تدريبية وتخرج طلاب متخصصين بما تم ذكره، وخبرة بمجال عملهم، ويتخرج الطالب ومعه شهادة صناعية، تساعده على إكمال عمله الخاص، وهذا بحد ذاته التقليل من فئة بطالة لدى فئة الشباب.

ملحق صورة لمشروع المحال التجارية– دار الأيتام الاسلامية_ العيزرية رقم(6)

الصورة خاصة بمشروع المجال التجارية الخاصة بدار الأيتام الاسلامية بالعيزرية–2021م.

وقد عملت إدارة دار الأيتام الصناعية على استغلال بعض المساحة المبينة أعلاه، والعمل على بناء محلات تجارية والمشرفة على الشارع الرئيس وعددها (15) وتأجيرها ويكون ريعها للمؤسسة والتقليل من النفقات التي تخص دار الأيتام وجلب إيرادات لمؤسسة الوقف، والصورة أعلاه توضح مشروع المحال التجارية الخاصة بدار الأيتام بالعيزرية.

ملحق صورة لمشروع المحال التجارية– منطقة بيرزيت التابعة الأوقاف رام الله والبيرة رقم(7).

الصورة خاصة بمشروع المجال التجارية الخاصة ب أوقاف رام الله والبيرة–2021م.

وقد عملت إدارة أوقاف رام الله والبيرة على إستغلال بعض المساحات الاستثمارية الموجودة بأراضي الوقف الموجودة بمنطقة بيرزيت المبينة أعلاه، والعمل على بناء محلات تجارية والمشرفة على الشارع الرئيس على طريق جامعة بيرزيت تخدم المجتمع، ويكون ريعها للمؤسسة وزيادة إيرادات الأوقاف وجلب استثمار جديد لمؤسسة الوقف، والصورة أعلاه توضح مشروع المحال التجارية الخاصة ب أوقاف رام الله والبيرة.

ملحق صورة لمشروع المجمع التجاري– في رام الله– التابعة الأوقاف رام الله والبيرة رقم(8).

الصورة خاصة بمشروع المجمع التجاري الخاص ب أوقاف رام الله والبيرة–2021م.

وقد عملت إدارة أوقاف رام الله والبيرة على استغلال بعض المساحات الاستثمارية الموجودة بأراضي الوقف الموجودة بمنطقة البيرة المبينة أعلاه، والعمل على بناء محلات تجارية وموقعها الإستراتيجي بوسط المدينة، وتحتوي على العديد من المرافق المتعددة من مكاتب ومحال تجارية، وعيادات خاصة، ويكون ريعها للمؤسسة وزيادة إيرادات الأوقاف وجلب استثمار جديد لمؤسسة الوقف، والصورة أعلاه توضح مشروع المحال التجارية الخاصة بأوقاف رام الله والبيرة.

ملحق الصور لمشاريع الطاقة الشمسية– وزارة الأوقاف والشئون الدينية– رقم(9).

مصدر الصورة (الإدارة العامة للهندسة والصيانة_ جهاد يحيى_ 2021م)

ان هذا المشروع سيسهم في التخفيف من أعباء وزارة الأوقاف في تسديد فواتير الكهرباء، إلى جانب تخزين الطاقة الفائضة عن حاجة المسجد، وبالتالي إمكانية توزيعها على سكان المنطقة أو البلدة للحد من إنقطاع التيار الكهربائي، وللتركيز على إقامة مثل هذه المشاريع وتمويلها لما لها من أهمية، مشيراً إلى أن الوزارة ستعقد لقاءات مع مدراء الأوقاف من أجل الوقوف على ما هو مطلوب لإنجاز المشروع، وبحث سبل تحقق ترشيد النفقات.

ملحق الصور لبناء مقر وزارة الأوقاف والشئون الدينية–البيرة حي الجنان رقم(10).

صورة لمشروع بناء مقر وزارة الأوقاف والشئون الدينية–2021م.

وزارة الأوقاف التي تملك أرض الوقف، فقد استقرت على بناء مبنى خاص بمقر لوزارة الأوقاف والشئون الدينية، لكون المقر الحالي ليس ملكاً لمؤسسة الوقف وهو قيد التنفيذ، ويكلف إيجار المبنى الحالي إدارة الوقف مبالغ طائلة، إذ تزيد عن 180 ألف دولار سنوياً، فكان هذا المشروع لبناء المقر للإنتقال من التأجير إلى مبنى خاص بالوزارة والتقليل من النفقات الخاصة لدى إدارة الأوقاف بالضفة الغربية، مع العلم أن المبنى سيكون قائماً على أرض وقفية وخاصة بالمدرسة الشرعية في البيرة، وهذا لا يوافق شرط الواقف بالانتفاع بها لمبنى بالوزارة.

ملحق (1) الاستبانة

جامعة القدس– القدس
عمادة الدراسات العليا/ معهد التنمية المستدامة

الأخوة الموظفين في وزارة الأوقاف المحترمون
تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان

دور الوقف في التنمية الاقتصادية
دراسة تطبيقية على أوقاف الضفة الغربية(القدس، رام الله، أريحا)

ذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس.
وقد صممت هذه الاستبانة لغرض جمع معلومات حول موضوع الدراسة، راجياً منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بصدق وموضوعية لتفي بالغرض الذي أعدت من أجله، علماً بان المعلومات التي ستدلي بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف تحظى بالسرية التامة.

شاكراً لكم جهودكم وحسن تعاونكم

إشراف الدكتور: ثمين هيجاوي **الباحث: يوسف حسن**

القسم الأول: البيانات الأساسية

نرجو الإجابة عن الأسئلة الآتية بوضع إشارة ✓ بالمربع الذي يناسبكم ينطبق وحالتكم

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3. سنوات الخبرة :

أقل من خمس سنوات ☐ من 5 إلى أقل 10 ☐

من 10 إلى أقل من 15 ☐ من 15 عام فأعلى ☐

4. مجال العمل :

الإدارة العليا ☐ الدائرة القانونية ☐ دائرة الأملاك ☐ دائرة الشئون المالية ☐

دائرة الهندسة والانشاءات ☐ أخرى. حددها..... ☐

5. مكان العمل :

مقر الوزارة ☐ مديرية أوقاف رام الله والبيرة. ☐ مديرية أوقاف أريحا ☐

مديرية أوقاف شئون القدس. ☐

مع خالص شكرنا وتقديرنا لتعاونكم معنا

القسم الثاني : أسئلة خاصة بموضوع البحث

الرجاء وضع إشارة (×) امام الإجابة الأكثر ملائمة من وجهة نظرك

#	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الأول: دور مسح خرائط أراضي الوقف في التنمية الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية منطقة الوسط (القدس، رام الله والبيرة، أريحا)						
1	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف على حصر وتعيين مساحة الارض الوقفية					
2	يساعد المسح الدوري لأراضي الوقف على بيان واقع الأراضي وما يستجد عليها من جديد					
3	يساعد الاستعانة بالبرامج المختصة في المسح على سهولة التعرف على الأراضي الوقفية من غيرها من الأراضي					
4	تسهم الخرائط الخاصة بالأراضي الوقفية الممسوحة على تحديد نقاط حدود القطعة الواحدة					
5	يساعد مسح الأراضي على تحديد المساحة الفعلية للأرض					
6	يؤثر المخطط المساحي للأراضي الوقفية في تثبيت الحدود بينها وبين القطع المجاورة لها					
7	يساعد الرفع المساحي لقطع الوقف على معرفة مناسيب القطع (انحدار، ميلان) في كيفية الاستفادة منها					
8	يؤثر معرفة تصنيف الأرض الوقفية لمعرفة نوعها "زراعي، تجاري، سكني" في كيفية استغلال القطعة مستقبلاً					
9	يساعد المخطط المساحي والصورة الجوية لأرض الوقف لربطها مع التصرف الحالي للقطعة					
10	يساعد المخطط المساحي الالكتروني لأرض الوقف في معرفة الارتدادات القانونية للبناء"					

المحور الثاني: دور الوقف النقدي والعيني في قطاعات التنمية المتمثلة بالمجال الديني، الاجتماعي، الصحي، التعليمي، الخدمات، البنية التحتية، الامنية.						
11	يسهم الوقف في غرس القيم الاسلامية عن طريق المساجد والمراكز الوقفية					
12	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والمعاهد والجامعات					
13	يساهم الوقف في محافظات الوسط بالضفة الغربية بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة مشاريع البنية التحتية(شبكات كهرباء، مياه، حفر آبار، شق طرق)					
14	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المقرات والمراكز الامنية					
15	يساعد الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية والمستشفيات					
16	يؤثر وجود أراضي وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير ايدي عاملة لذوي الدخل المحدود					
17	تسهم أراضي الوقف في امكانية اقامة المقابر					
18	توجد عقارات ومقامات وأبنية مخصصة لإحياء الاحتفالات والمناسبات والشعائر الدينية					
19	يؤثر وجود أراضي وقفية مؤجرة في المناطق النائية على توفير الدخل للأسر محدودة الدخل					
20	يتم توفير عقارات وقفية لذوي الدخل المحدود مثل المحلات التجارية والأسواق					
21	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية اذوي الدخل المحدود عن طريق تأجيرها لهم بأجر يسير					
22	يسهم جزء من أموال الوقف في إنشاء مراكز التعليم بانواعه					
23	يسهم جزء من أموال الوقف في تقديم الاعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين					
24	تسهم أموال الوقف النقدية في مساعدة وإعانة أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين					

المحور الثالث: مدى توفر كفاءات إدارية قائمة على استثمار أموال الوقف في مديريات الأوقاف						
25	تساعد كفاءة القائمين على استثمار الوقف على الإدارة السليمة لأعمال الوقف					
26	تساعد الخبرة عند القائمين على استثمار الوقف في الإدارة السليمة لأعمال الوقف					
27	تساعد الدورات التدريبية القائمين على استثمار الوقف بالقيام بأعمالهم على أكمل وجه					
28	تساهم الزيارات الكشفية الدورية لأراضي الوقف للقائمين على استثمار الوقف في معرفة وطبيعتها الأرض الوقفية					
29	يؤثر وجود البرامج على أداء القائمين على استثمار أموال الوقف					
30	تشترط وزارة الأوقاف عند تعيين القائمين على استثمار الوقف وجود علاقة تربط مؤهلهم العلمي بعملهم					
31	تعمل وزارة الأوقاف على توجيه القائمين باستثمار الوقف الحصول على شهادات علمية ومهنية ذات صلة للاستفادة منها للعمل					
32	تحرص وزارة الأوقاف على إقامة الحلقات واللقاءات ذات الصلة بأعمال الوقف لتحسين أداء العاملين باستثمار الوقف					
33	تسهم الحوافز لدى العاملين في استثمار الوقف في تطوير أدائهم والتميز في العمل					
34	تساعد ورشات العمل من زيادة الخبرة لدى العاملين في استثمار أموال الوقف					
35	لا تساعد المؤهلات العلمية في زيادة كفاءة القائمين على أموال الوقف					
المحور الرابع: السياسات المتبعة في التأجير للوقف وبما يخدم التنمية الاقتصادية						
36	استثمار أموال الوقف فيه مصلحة للوقف وللموقوف عليه					
37	يسهم الوقف في تحقيق التوازن والتنويع في صيغ الاستثمار وآجاله ومجالات تقليل المخاطر					

38	يؤثر استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف في تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليه					
39	تسهم صيغ استثمار الوقف كالإجارة العادية أو المنتهية بالتمليك لصالح الوقف إلى توظيف فاعل					
40	الإجارة العادية ليست أكثر اماناً من الإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الوقف					
41	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في توجيه الواقفين إلى وقف العقارات كونها وقف آمن وأقل تلاعباً					
42	تؤثر السياسة المتبعة للوقف في زيادة الوعي لدى الواقف لوقف العقارات كون الواقف غير ملم في أن ظمة الوقف					
43	يتم اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً بتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية					
44	تفيد الأساليب المتبعة في الوقف إلى توجيه الواقفين نحو نوع الوقف					
45	تساعد الأساليب المتبعة في توزيع الوقف على الجميع بالتساوي بين أفراد المجتمع					
المحور الخامس: الاستقلال المالي للوقف في التنمية الاقتصادية						
46	تتمتع وزارة الأوقاف بالاستقلال المالي في إقرار وتنفيذ موازنتها					
47	أعطى القانون وزارة الأوقاف الاستقلال الكافي لتأدية واجباتها ومهامها في شتى المجالات					
48	تساعد استقلالية وزارة الأوقاف في ترقية موظفيها لتكون كافية لضمان حيادية أدائها					
49	تسهم استقلالية وزارة الأوقاف المالية في القدرة على ممارسة صلاحياتها بشكل فعال بعيد عن أي تأثير خارجي					
50	تسهم خصوصية وزارة الأوقاف بين المؤسسات الحكومية في دعم استقلاليتها في تنفيذ أعمالها المختلفة					

51	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة					
52	يوفر الوقف حداً ادنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية					
53	يساعد الاستقلال المالي لوزارة الأوقاف في تنفيذ كافة المشاريع التي تود إقامتها					
54	تساعد استقلالية الوزارة المالية على ممارسة صلاحياتها بالشكل الفعال					
المحور السادس: معوقات اسهام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية						
55	غياب تحفيز الجمهور على وقف أموالهم وممتلكاتهم					
56	ضعف الوعي لدى الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية					
57	ضعف الثقة لدى الجمهور في الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف					
58	تؤثر قلة خبرة الإدارة القائمة على استثمار أموال الوقف					
59	يؤثر عدم معرفة الإدارة القائمة بأهمية الوقف وكيفية استغلال أموال الوقف					
60	عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم					
61	حصر مفهوم الوقف لدى الجمهور بالمسألة الدينية التعبدية فقط					
62	عدم مساهمة الإعلام المحلي في نشر الوعي الوقفي					
63	قلة الرقابة المالية على القائمين في استثمار الوقف					
64	عدم استثمار الإيرادات الوقفية في المشاريع الانتاجية					
65	يسهم غياب التخطيط إلى عدم الوصول إلى تنمية اقتصادية					
المحور السابع: مدى تطبيق حوكمة الوقف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية						
66	يسهم تطبيق مفهوم الحوكمة على الوقف في إيجاد مقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف					
67	يساعد تطبيق الحوكمة على الوقف في الاستمرار					

	والنمو لتحقيق مصالح الفئات المتعاملة مع إدارة الوقف					
68	يسهم تطبيق الحوكمة في وضوح السلطات بالهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية					
69	يسهم تطبيق الحوكمة في تحديد المسؤوليات وفق الهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية					
70	يؤثر تطبيق الحوكمة على الوقف في ترسيخ مفهوم الشفافية وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد					
71	يؤثر تطبيق حوكمة الوقف في زيادة الثقة عند الواقفين الحاليين					
72	يساعد تطبيق الحوكمة للوقف في سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة والمساءلة على اداء مؤسسة الوقف					
73	يسهم تطبيق حوكمة الوقف على تطوير أداء المؤسسة الوقفية					
74	يسهم تطبيق حوكمة الوقف بالتغلب على المشاكل المختلفة					
75	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية					
76	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها المالية والادارية					
77	يسهم تطبيق الحوكمة للوقف على زيادة قدرتها في تحقيق الأهداف التنموية					
78	تطبيق الحوكمة للوقف يخرج الوقف من العمل التقليدي إلى العمل بنظام حديث ومعاصر					

ملحق (2) تحكيم استبانة لرسالة ماجستير

حضرة الدكتور/ة ..... المحترم /ة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تحكيم استبانة لرسالة ماجستير

أتقدم لحضرتكم بأجمل التحيات وأتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وأرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التي سيتم استخدامها كأداة بحث في دراستي الحالية وهي بعنوان:

دور الوقف في التنمية الاقتصادية

– دراسة تطبيقية على أوقاف الضفة الغربية(القدس، رام الله، أريحا)

إشراف: د. ثمين هيجاوي

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة/ بناء المؤسسات وتنمية موارد بشرية من جامعة القدس/ ابو ديس.

محاور التحكيم:

مدى قياس الفقرات للموضوع المراد قياسه، ومدى ملاءمة الفقرات من حيث الطول والقصر والوضوح والغموض، ومدى ملاءمة الفقرات للفئة المستهدفة، ومدى انتماء الفقرة للبعد الذي تقيسه، ومن حيث احتمال الفقرة الواحدة لأكثر من معنى، ومن حيث سلامة اللغة المستخدمة في الفقرات، وإضافة أي فقرات ترونها مناسبة، الفقرات المقترح حذفها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحث: يوسف حسن

ملحق (3) قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1.	د. أحمد حرزالله	عميد معهد التنمية المستدامة
2.	د. عمران عديلة	محاضر في جامعة النجاح
3.	أ. محمد الدراويش	الإحصاء الأوقاف
4.	أ. داود جاموس	إحصاء
5.	أ. مراد ناصر	الإدارة العامة للسياسات والتخطيط– الأوقاف
6.	أ. ماهر سليمان	إحصاء